

**تشرح
شرح نهج البلاغة
لابن أبي الحديد
ثورة فكرية تاريخية قومية**

تأليف

المؤرخ الأديب محمود الملاح

المتوفى سنة ١٩٦٩م

ومعه : نقد نهج البلاغة

بقلم العلامة اللغوي إسعاف النشاشيبي

المتوفى سنة ١٩٤٨م

حققهما وعني بنشرهما

أبو الفيض الرحمانى

تشرح
شرح نهج البلاغة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونشكره ونستعينه ونستعديه ونستنصره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً.

اللهم صلِّ على محمد وآل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، اللهم وبارك على محمد وآل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد. أما بعد:

فإنَّ كتاب «نهج البلاغة» جملة خطب وأقوال منسوبة إلى الإمام عليِّ بن أبي طالب عليه السلام، خالية من العزو إلى المصادر، أو الرواية بالأسانيد، ولهذا وجهت إليه انتقادات كثيرة، واتهم الشريف الرضي أو المرتضى بوضعه على لسان الإمام عليِّ عليه السلام.

يقول ابن خلكان في ترجمة المرتضى: «وقد اختلف الناس في كتاب «نهج البلاغة» المجموع من كلام علي بن أبي طالب عليه السلام، هل جمعه أم جمع أخيه الرضي؟ وقد قيل: إنه ليس من كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه، والله أعلم»^(١).

ويقول الإمام الذهبي في ترجمته أيضاً: «وهو المتهم بوضع كتاب «نهج البلاغة» ومن طالع كتابه «نهج البلاغة» جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين عليِّ عليه السلام؛ ففيه السبُّ الصراح، والخط على السيدين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة، وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل»^(٢).

(١) «وفيات الأعيان» (٣: ٣١٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣: ١٢٤).

ويقول: «هو جامع «نهج البلاغة» المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي ؑ، ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حق، ولكن فيه موضوعات، حاشا للإمام من النطق بها ولكن أين المنصف»^(١).

ويقول الحافظ ابن تيمية: «وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على علي ؑ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم، ولا لها إسناد معروف»^(٢).
ويقول الحافظ ابن حجر: «ومن طالعه جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي ؑ... وأكثره باطل»^(٣).

ويقول السيد محمود شكري الألوسي: «إنهم -أي الشيعة- ينسبون إلى الأمير ؑ أقوالاً تؤيد ما هم عليه من الضلال، وهو ؑ بريء منها. وقد جمع بعض الكبار من علماءهم كتب الأمير ؑ وخطبه ومواعظه ونصائحه، وبدّل فيها وغيرَ ونقّص، وحرف الكلم عن مواضعه؛ ليوافق مذهبه، ودسّ ما ليس منها.

من ذلك كتاب «نهج البلاغة» الذي جمعه السيد الرضي، وقيل أخوه المرتضى. والمشهور بين الجمهور هو الأول. وقد سقط كثير من كلام الأمير مما يوافق مذهب أهل السنة، ويخالف الرافضة. وزاد مؤلفه فيه ما يوافق مذهبه، وكنى عن العَلَمِ بفلان؛ ليشتبّه الأمر»^(٤).

(١) «سير النبلاء» (١٧: ٥٨٩).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٤: ٢٤).

(٣) «لسان الميزان» (٤: ٢٢٣).

(٤) «السيوف المشرقة» (ص ٦٣). والمراد بقوله: وكنى عن العَلَمِ بفلان. ما جاء في «نهج البلاغة»: «لله بلاء فلان! فقد قَوِّم الأود... الخ» قال ابن أبي الحديد: فلان المكني عنه عمر ؑ. «شرح نهج البلاغة» (١١: ٩٢).

وقد حاول أنصار الرضي أو المرتضى تبرئتهما من هذه التهمة الموجهة إليهما - وهما علّمان من أعلام الشيعة الإمامية - فبين يدي كتاب لعبد الزهرة! الحسيني الخطيب يحمل عنوان «مصادر نهج البلاغة وأسانيده» يتضمن «تاريخ نهج البلاغة، والبحث عن مصادره، والتحقيق عن أصوله، وقيمه العلمية والاجتماعية، ووثيقة جامعته الشريف الرضي، ومكانته من العلم والدراية» كما جاء في غلاف الكتاب.

ولقد حاول صاحب الكتاب أن يردّ نصوص النهج إلى مصادر أقدم عصرًا من عصر الشريف الرضي؛ ليثبت براءته من هذه التهمة. ولئن استطاع عبد الزهرة أن يردّ نصوص «نهج البلاغة» إلى مصادر أقدم فيبرىء الشريف الرضي ويثبت وثاقته، غير أنه لم يستطع - ولا يستطيع غيره أيضاً - إثبات صحة جميع نصوص النهج إلى عليّ عليه السلام، لا على وفق منهج النقد الحديثي الخاص، ولا على وفق منهج النقد التاريخي.

إن مما تميّز به العلم العربي الإسلامي نقله بوساطة الأسانيد، فالعلم المنقول بالإسناد يمكن درسه من جهة ثبوته، ثم من جهة مضمونه. أما العلم المنقول بغير سند فيصعب الجزم بثبوته عمّن نُسب إليه، وبالتالي فإنّ مضمونه سيكلف الكثير، سواء أكان في عرض مضمونه على جملة علوم منسوبة إليه، أم في التماس المؤيدات أو المعارضات الخارجية، أم محاولة فهم هذا النص في ظلال الواقع العلمي أو الفكري أو السياسي الذي كان يحيط بصاحب القول.

وهذا ما نجده في شرح ابن أبي الحديد للنهج، فنراه يتعسف في شرح النص تارة، ويكلفه ما لا يطيق، ويحمّله ما لا يحتمل تارات؛ وهذا ما دعا العلامة الملاح إلى أن يُعمل مبضع التشريح فيه، ويكتب هذا النقد الذي أسماه «تشریح شرح نهج البلاغة».

ونحن نقدمه للقراء الكرام بطبعة جديدة قشبية، مع تعليقات رأيناها مناسبة لموضوع الكتاب، لعل نفعها يعمُّ، مثلما نفع الله بطبعتها الأولى. وقد ذيلت هوامش المؤلف بحرف (م) تمييزاً لها.

وإتماماً للفائدة من الكتاب أردفته بملحق في نقد «نهج البلاغة» لعالم كبير من علماء المجمع العلمي العربي، هو العلامة محمد إسعاف النشاشيبي عليه رحمة الله.

والحمد لله أولاً وآخراً

ترجمة المؤلف^(١)

من هو؟

هو العلامة اللغوي المؤرخ الشاعر محمود بن عبد الله بن يونس الملاح الموصلية. ولقب الملاح تشترك فيه أسرٌ كثيرة في الموصل وسورية، أما ولادته فيحدثنا هو عنها، قال رحمه الله: إني من مواليد سنة (١٣١١) الرومية في السجل العثماني، وبينها وبين الهجرة في ذلك الوقت ستتان، إلا أن الناس ما كانوا يسجلون أولادهم إثر الولادة، بل يؤخرونها. وبحسب تخميني أي من مواليد سنة (١٣٠٩هـ) وأردت أن أصنع لي تاريخاً فجاء «تأريخ محمود» بحساب الجمل، وتقديره بحسب التاريخ الميلادي (١٨٩١).

تلقيّ تعليمه أولاً في المدارس العثمانية الرسمية؛ فأتقن قواعد اللغة العثمانية، ثم رأى في نفسه ميلاً نحو العلوم الدينية فدخل مدرسة «العراكية» فأتقن العلوم التي تسمى «علوم الجادة» من نحو و صرف و منطق و بيان، حتى حصل على الإجازة العلمية في حفلة حضرها علماء ذلك العصر، وأمضوا صورتها بأقلامهم، وذلك سنة (١٣٣٠هـ).

بعد إكماله الدراسة انتظم في سلك الجيش، وأنهى خدمته فيه بانتهاء الحرب العالمية الأولى، ثم غادر الموصل سنة (١٩١٩م) إلى حلب في مهمة عربية قومية، وهي كشف وضع الحكومة العربية في سوريا، وهناك عهدت إليه الحكومة ببعض الوظائف العلمية؛ لما لمسوه فيه من نبوغ وفضل وإخلاص. وكان من أهداف سفره إلى سوريا أيضاً البحث عن آثار المصلح الشيخ عبد الرحمن الكواكبي وغيره من المصلحين الذين ظهوروا في تلك الفترة.

(١) مصادر ترجمته: «الملاح الشاعر» لمحسن الحبيب التونسي، «تاريخ علماء الموصل» (ص ٩٣) لأحمد محمد المختار، «مجالس بغداد» (ص ٥٣) للشيخ يونس السامرائي، «معجم المؤلفين» (٣: ٨١٧).

وبقي على هذا الحال إلى أن سقطت سوريا بيد المستعمر الفرنسي؛ فترك الوظيفة وعاد إلى مسقط رأسه، وبعد تأليف أول حكومة عراقية رحل إلى بغداد فاتخذها سكناً له وعهدت إليه وظائف تعليمية، فعين مدرساً في الثانوية ودار المعلمين، وجرت عليه معاكسات فاستقال منها، واكتفى بالتدريس في المدارس الأهلية، ثم عيّن في المدرسة العسكرية، ثم اختار العزلة والعكوف على المطالعة وقرض الشعر والكتابة في الصحف.

وفي عام (١٩٣٨م) انتخب نائباً عن الموصل، فسَهّل له هذا المنصبُ السفر إلى مصر لحضور المؤتمر البرلماني الذي عقد لمعالجة قضية فلسطين، وتوجهت إليه الأنظار عندما ألقى قصيدته «لا عرب بغير فلسطين، ولا فلسطين بغير عرب».

بعد انتهاء عمله نائباً رجع إلى بغداد؛ ليمارس مهنة الكتابة وقرض الشعر في الصحف والمجلات، وإلقاء المحاضرات في المناسبات الدينية، والندوات العلمية.

كان رحمه الله ممن نزهوا قلمهم وعلمهم عمّا أدخله الشعويون وأصحاب الفرق الضالة مما ليس من الإسلام في شيء، فكانت كتبه ومقالاته تقع على رؤوسهم كالصواعق المحرقة. فكان يحذر المسلمين من ألعابهم، ويكشف عن خدعهم المقنعة بالدين، فمن مؤلفاته: «الآراء الصريحة لبناء قومية صحيحة»، «تاريخنا القومي بين الإيجاب والسلب»، «الوحدة الإسلامية بين الأخذ والرد»، «البابية والبهائية»، «الرزية في القصيدة الأزرية»، «حقيقة إخوان الصفا»، وغيرها من الكتب النافعة.

توفي في بغداد عام ١٩٦٩م، ودفن في الموصل، في مقبرة عائلته.

رحمه الله رحمة واسعة، وأجزل له الثواب، وحشره في زمرة عباده الصالحين.

المقدمة

إننا نشعر أن هناك مؤامرة محسوسة بفن الكيد والدس! من ذلك الفن تجديد طبع الكتاب المسموم الموسوم بـ«شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد! لقد تأكد لدينا هذا الخطر منذ جهر القائل بقوله: عصر التقية قد تقضى وانقضى.

وما تجرأ القائل على هذا القول الحامي... إلا بعد وثوقه بالحامي والمحامي، وهذا إنذار بأن الغيب يتأبط شراً من (فن تقليدي مغلف) كنا في غفلة منه أو متغافلين.

ومن شَعَب ذلك الفن المبطن ما تبطنه الكتاب المذكور من فنون وفتون! نقول بمرارة علقمية: إن خيانة ابن العلقمي تفوح رائحتها، وقدرها منصوبة على أُناني لها وميض.

إن تلك القدر لا تنتفس في وطن ابن العلقمي فقط، بل لها منافذ في أوطان أخرى عربية وغير عربية. إن تعليقاتي على الجزء الأول ما هي إلا لماظة في جنب مائدة ضخمة مختلفة الألوان، إلا أنني أتوقع أن تعصف هذه اللماظة بتلك المائدة الحافلة بألوان الحرباء، بل الحية ذات الألوان السبعة.

(من الرُقشِ في أنيابها السُّمُّ نافعٌ^(١))

والله المستعان

محمود الملاح

بغداد ٢٢ ربيع الأول ١٣٧٤

٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤

(١) عجز بيت للنابغة الذبياني، وصدده: فبتُّ كَأني ساورتني ضئيلةٌ.

والضئيلة: الحية الدقيقة. والرُقش: جمع رُقشاء، وهي الحية التي فيها نقط سود وبيض.

نبذة من أخبار ابن أبي الحديد شارح «النهج» ومخدومه ابن العلقمي

جاء في كتاب «حوادث المائة السابعة» طبعه^(١) المرحوم الحاج نعمان الأعظمي الكتبي^(٢) في بغداد (حوادث سنة ٦٥٦) ما يلي: «ورحل السلطان -هولاكو- من بغداد في جمادى الأولى عائداً إلى بلاده ومقر ملكه، وفوض أمر بغداد إلى الأمير علي بهادر وجعله شحنة بها^(٣)، وإلى الوزير مؤيد الدين بن العلقمي...» (ص ٣٣١).

(١) لا يستغني مثقف عن مطالعة هذا الكتاب؛ للمقارنة بين حال بغداد في المائة السابعة، وحالها في المائة الرابعة عشرة، سوى أن الكتاب يشتمل على خطأ كثير، نبهت على بعضه في مقالات سابقة، ومنه ما هو محفوظ عندي. (م)

«الحوادث الجامعة، والتجارب النافعة، في المائة السابعة» حققه ونشره الدكتور مصطفى جواد ببغداد سنة ١٩٣٢ م عن نسخة مخرومة الأول رجّح أنها لابن الفوطي. وقدم له الشاعر محمد رضا الشيبلي. ثم أعاد الدكتور جواد النظر والبحث بعد سنين فظهر له أنها ليست نسخة لهذا الكتاب؛ لأسباب عديدة ذكر طرفاً منها في مقدمة تحقيقه لـ «تلخيص الآداب في معجم الألقاب» لابن الفوطي. وقد أعاد طبع الكتاب الذي نسب خطأ لابن الفوطي الدكتوران بشار عواد معروف، وعماد عبد السلام رؤوف، بعنوان «كتاب الحوادث لمؤلف من القرن الثامن الهجري، وهو المسمى وهماً بالحوادث الجامعة» وحققاه تحقيقاً علمياً؛ لقيمتها التاريخية العالية وإن جهل مؤلفه حتى الآن.

(٢) الحاج نعمان بن أحمد بن إسماعيل، الأعظمي مولداً، العبيدي نسباً (١٢٩٣ - ١٣٥٩ هـ = ١٨٧٦ - ١٩٤٠ م). خطيب مدرس، من كبار الوعاظ المعاصرين في العراق. ولد ونشأ في الأعظمية، وتولى التدريس في مدرستها الرسمية. ثم أنشأ مجلة «تنوير الأفكار» واعتقله الإنكليز (سنة ١٩١٧ - ١٩١٩) وأطلق، فعين مدرساً في كلية الإمام الأعظم، فمديراً لها. وكان هو الساعي في إنشائها. وأضيف إليه منصب واعظ العراق. وتوفي ببغداد. له تأليف، منها «إرشاد الناشئين» مجموعة محاضرات مدرسية، و«التاريخ العام» طبع الجزء الأول منه. «الأعلام» للزركلي (٨: ٣٥).

(٣) في «البداية والنهاية» (١٣: ٢٠٣): «فَوَصَّ إِلَيْهِ الشُّحْنَكِيَّةَ بِهَا». الشحْنَكِيَّة من الشحنة، وهي الجماعة التي يقيمها الملك لضبط البلد، أو الرباط من الخيل. «تاريخ الإسلام» (٣٢: ٢٣).

وفي (ص ٣٣٢): «فلما عاد الوزير والجماعة من خدمة السلطان قرروا حال البلاد- فعينوا طبقة من المنتسبين في ألقابهم إلى الدين- منهم عز الدين بن أبي الحديد، فلم تطل أيامه...».

وفي (ص ٣٣٣): «فتوفي الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي في مستهل جمادى الآخرة، ودفن في مشهد موسى بن جعفر، فأمر السلطان أن يكون ابنه عز الدين أبو الفضل وزيراً بعده».

وفي (ص ٣٣٤): «ولقد قال الشعراء في واقعة بغداد أشعاراً كثيرة، منها: ما قاله شمس الدين محمد بن عبيد الله الكوفي:

بانوا ولي أدمع في الخدّ تشبك ولوعة في مجال الصدر تعترك
يا صاحبي! ما احتيالي بعد بعدهم^(١) أشر عليّ فإنّ الرأي مشترك
ولما شاهد تربة الرصافة، وقد نبشت قبور الخلفاء، وأحرقت تلك الأماكن وأبرزت
العظام والرؤوس؛ كتب على بعض الحيطان:

إن ترد عبرة فتلك بنو الـ عباس حلّت عليهم الآفات
استبيح الحرّيم إذ قتل الـ أحياء منهم وأحرق الأموات
ومما قاله أيضاً:

يا عصبّة الإسلام نوحوا واندبوا أسفاً على ما حلّ بالمستعصم
دُست الوزارة كان قبل زمانه لابن الفرات فصار لابن العلقمي

(١) في «الحوادث الجامعة»: يا صاحبي ما احتيالي بعدهم. والصواب ما ذكره العلامة الملاح.

إن الشاعر قارن بين ابن العلقمي وابن الفرات لغرض بديعي؟ وإلا فإن ابن الفرات^(١) -وبينه وبين ابن العلقمي ثلاثة قرون- لم يكن أقل مرارة من العلقم! فقد كان متهماً بالقرمطة هو وابنه (المحسن) وبموالاة ابن أبي العزاقر الباطني^(٢) من فصيلة الحلاج المشهور، وقرأ أخبارهما في الجزء الخامس من كتاب «تجارب الأمم» (ص ١٢٢).

وفي (ص ٣٣٦): «توفي الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي في جمادى الآخرة ببغداد وعمره ثلاث وستون سنة. كان عالماً فاضلاً أديباً يحب العلماء ويسدي إليهم المعروف» إذا كانوا من طبقة ابن أبي الحديد -شارح «النهج»- طبعاً!

وفي حاشية الكتاب «إلا أن خيانتته لمخدومه تدلُّ على سوء أصله»^(٣)، الضمير عائد إلى ابن العلقمي! ومخدومه المستعصم آخر خلفاء بني العباس.

بعده «وتوفي علم الدين أحمد أخوه بعده... والقاضي موفق الدين أبو المعالي القاسم ابن أبي الحديد المدائني في جمادى الآخرة؛ فرثاه أخوه عز الدين عبد الحميد -شارح النهج- بقوله:

(١) هو أبو الحسن علي بن أبي جعفر بن الفرات العاقولي (٢٤١-٣١٢هـ). استوزر للخليفة المقتدر ثلاث مرات. قال الصولي: لما وزر ابن الفرات ثالثاً، خرج متغيظاً على الناس، لما كان فعله حامد الوزير بانه المحسن، فأطلق يد ابنه على الناس، فقتل حامداً بالعذاب، وأبار العالم.

قتله المقتدر وابنه وغرَّق جسديهما في نهر دجلة. «سير النبلاء» (١٤: ٤٧٤)، «وفيات الأعيان» (٣: ٤٢١)، «الأعلام» (٥: ١٤١).

(٢) هو أبو جعفر محمد بن علي السلمغاني المعروف بابن أبي العزاقر، وكان يدعي حلول اللاهوت فيه ما ادعاه الحلاج، و أخبار قرمطتها ذكرها ابن مسكويه في «تجارب الأمم» (١: ١١٨-١٢٣). طبعة التمدن بمصر سنة ١٩١٤.

(٣) «الحوادث الجامعة» (ص ٢٣٦) هامش رقم (١).

أبا المعالي! هل سمعت تأوهي؟ فلقد عهدتك في الحياة سميعاً!

إلى أن قال:

ووفيت للمولى الوزير فلم تعش من بعده شهراً ولا أسبوعاً
وبقيتُ بعدكم فلو كان الردى بيدي لفارقنا الحياة جميعاً

فعاش عز الدين - صاحبنا! - بعد أخيه أربعة عشر يوماً (ص ٣٣٦).

فهل رأيت أعجب من الدنيا وخستها، وخسة الخائنين المنهمكين فيها؟

وفي (ص ٣٤٠): «في ذي الحجة - سنة ٦٥٧ - توفي عز الدين أبو الفضل محمد بن
الوزير العلقمي - وقد مرَّ ذكره - ولي الوزارة بعد وفاة أبيه... دخل الديوان يوماً فقيل
لعلي بهادر شحنة بغداد: إنَّ فرس الوزير على الباب، وفي حلقها مشدة، وعليها كنبوش
إبريسم؛ فقام ومضى وشاهدها؛ فعجب من ذلك، فقيل له: هذه قاعدة الوزراء في زمن
الخليفة!؟ فبال قائماً عليها، وأمر بإخراج الفرس»^(١).

هذا بعد ذلك الامتياز الذي حصل عليه ابن العلقمي، بحيث إنَّ داره كانت حرماً آمناً
للائذين بها إبان الواقعة! فمات هو على الأثر! ومات أخوه على الأثر! ومات ابنه على
الأثر! بعد إهانات لا تتحملها العبيد^(٢)... فسحقاً ثم سحقاً!

(١) وانظر «العراق بين احتلالين» (١: ٢٣٤-٢٣٥) للمحامي عباس العزاوي رحمته.

(٢) يقول الصفيدي في كتابه «الوافي بالوفيات» (١: ١٥١)، في ترجمة ابن العلقمي: وأخذ يكاتب التتار إلى
أن جرَّ هولاءكو وجرَّاه على أخذ بغداد، وقرَّر مع هولاءكو أموراً انعكست عليه وندم حيث لا ينفع الندم،
وكان كثيراً ما يقول عند ذلك:

وجرى القضاء بعكس ما أمّلته

لأنه عومل بأنواع الهوان من أراذل التتار والمرتدة، حُكي أنه كان في الديوان جالساً، فدخل بعض التتار
من لا وجهة له، راكباً فرسه، فساقه إلى أن وقف بفرسه على بساط الوزير، وخاطبه بما أراد، وبال

أما نصير الدين الطوسي^(١) الذي رافق الحملة من البلاد الإيرانية فلم يكن شريكاً مباشراً في خيانة الخليفة، بل كانت خيانتته من طراز آخر! وعمّر بعد الكارثة، صارفاً همّته إلى بناء الرصد؛ لتوطيد حكم الدولة الغازية! ولما توفي دفن في مشهد موسى بن جعفر أيضاً، مجاوراً لابن العلقمي!

وكان من لطف الله بالبلاد الإسلامية المنكوبة بخائنتيها أن الحكومة المغولية على عتوها.. فوضت أمر البلاد تفويضاً عاماً إلى سياسي فاضل وأديب كامل هو الوزير الأعظم (عطا ملك الجويني)^(٢) الذي لم يسبقه مثيل إلا نظام

الفرس على البساط وأصاب الرشاش ثياب الوزير، وهو صابر لهذا الهوان، يظهر قوة النفس، وأنه بلغ مراده. وقال له بعض أهل بغداد: يا مولانا، أنت فعلت هذا جميعه، وحميت الشيعة حمية لهم، وقد قتل من الأشراف الفاطميين خلقاً يحصون، وارتكب من الفواحش مع نسائهم، وافتضت بناتهم الأبرار! مما لا يعلمه إلا الله تعالى. فقال: بعد أن قتل الدوادار- من أعوان الخليفة المستعصم، وكان سنياً فوقعت بينهما خصومة- ومن كان على مثل رأيه لا مبالاة بذلك. ولم تطل مدته حتى مات غمّاً وغبناً في أوائل سنة سبع وخمسين وستائة.

ويستمر مسلسل الخيانة لأهل الرفض، فالיום يعود إلى أرض العراق بعملائه الجدد أحفاد ابن العلقمي وهم كثر. فذاقوا مثل ما ذاق سلفهم ابن العلقمي.

(١) هو أبو جعفر نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي. (ت ٦٧٢هـ). كان رأساً في علم الكلام والرياضيات وعلم النجوم، وله مؤلفات كثيرة في ذلك، وسماه العلامة ابن القيم بـ(نصير الشرك والكفر). «الوافي بالوفيات» (١: ١٧٩)، «إغاثة اللهفان» (٢: ٢٦٧).

(٢) هو علاء الدين عطا ملك بن الصاحب بهاء الدين محمد الخراساني الجويني من أسرة عريقة في الآداب والإدارة، لها مكانتها في إيران. ولد سنة (٦٢٣هـ)، ولي العراق إحدى وعشرين سنة وشهوراً، وكان عادلاً حسن السيرة، أديباً فاضلاً.

الملك^(١) وزير السلاجقة؛ فقد تدارك هذا الدين بعد أن كان على شفا بالحكم البويهي، أما عطا ملك فندارك الدين والدنيا، ويشبههما من المتأخرين داود باشا^(٢) على ما يلوح لنا..

ذكر الذهبي: أن علاء الدين في ولايته على بغداد قد عمّر ما خربه المغول، وأزال عنهم ما نالهم، وأعاد إلى بغداد عمارتها وراحتها. ويقول ابن العماد الحنبلي: وكان أمر العراق راجعاً إلى علاء الدين فسأسه أحسن سياسة. طلب في هذه السنة -٦٨٣هـ- فاختمى، ومات في الاختفاء. «شذرات الذهب» (٥: ٣٨٢). «العراق بين احتلالين» (١: ٢٣٦، ٣٠٦).

(١) الوَزِيرُ الكَبِيرُ، نِظَامُ المُلْكِ، فَوَائِمُ الدِّينِ، أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بنِ إِسْحَاقَ الطُّوسِيّ، عَاقِلٌ، سَائِسٌ، خَبِيرٌ، سَعِيدٌ، مُتَدَيِّنٌ، مُحْتَشِمٌ، عَامِرُ المَجْلِسِ بِالقُرَاءِ وَالفُقَهَاءِ. أَنشَأَ المَدْرَسَةَ الكُبْرَى بِبَغْدَادَ، وَأُخْرَى بِنَيْسَابُورَ، وَأُخْرَى بِطُوسَ، وَرَغَبَ فِي العِلْمِ، وَأَدْرَجَ عَلَى الطَّلَبَةِ الصَّلَاتَ، وَأَمَلَى الحَدِيثَ، وَبَعَدَ صَيْتَهُ. وَكَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَتَقْوَى، وَمَيْلٌ إِلَى الصَّالِحِينَ، وَخُضُوعٌ لِمَوْعِظَتِهِمْ، يُعْجِبُهُ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ عيوبَ نَفْسِهِ، فَيَنْكَسِرُ وَيَبْكِي.

مَوْلَدُهُ: فِي سَنَةِ (٤٠٨هـ) وَقُتِلَ صَائِحاً فِي رَمَضَانَ، أَنَاهُ بَاطِنِي فِي هَيْئَةِ صُوفِي يُنَاوِلُهُ قِصَّةً، فَأَخَذَهَا مِنْهُ، فَضَرَبَهُ بِالسَّكِينِ فِي فُؤَادِهِ، فَتَلَفَ، وَقَتَلُوا قَاتِلَهُ، وَذَلِكَ لَيْلَةَ جُمُعَةٍ، سَنَةَ (٤٨٥هـ)، يُقْرَبُ مُهَانُودٌ، وَكَانَ آخِرَ قَوْلِهِ: لَا تَقْتُلُوا قَاتِلِي، قَدْ عَفَوْتُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. «سير أعلام النبلاء» (١٩: ٩٤).

(٢) داؤد باشا (١١٨٨ - ١٢٦٧ هـ = ١٧٧٤ - ١٨٥١ م). والي بغداد. كرجي الأصل، مستعرب. جلبه بعض النخاسين إلى بغداد وعمره ١١ سنة فاشتراه أحد الولاة (سليمان باشا) وعلمه، فقرأ الأدب العربي والفقه والتفسير، ونثر ونظم باللغات العربية والتركية والفارسية. جعله سعيد باشا قائداً لجيش العراق، ثم عمل على التخلص منه بعد أن قوي شأنه، فترك بغداد وقصد كركوك، ثم جاء الأمر السلطاني بعزل سعيد باشا وتولية داود، فعاد وقتل سعيداً وآخرين، ونظم أمر بغداد، أراد الاستقلال عن السلطنة العثمانية فلم يتهياً له ذلك، فإنه لما استفحل أمره وجّه إليه السلطان محمود جيشاً في نحو ٢٠ ألفاً، وانتشر الطاعون في داخل بغداد، فكان يموت كل يوم ألفوف، وقيل: مات به من أولاد داود لصلبه عشرة أولاد يركبون الخيل. فانكسرت نفسه، وصالح قائد الجيش على أن يسلمه بغداد ويرحل إلى الآستانة. ورحل (سنة ١٢٤٧ هـ) فأكرمه السلطان محمود ثم ابنه السلطان عبد المجيد، ولقب بشيخ الوزراء.

يليه مدحت باشا^(١) الوالي العثماني، سوى أن الزمان ضنين بالنوايا!

وأرسله عبد المجيد شيخاً للحرم النبويّ سنة ١٢٦٠ فظل في المدينة، مشغلاً بالعلوم والتدريس إلى أن توفي، ودفن في البقيع. ومن آثاره فيها البستان المعروف بالداودية. «الأعلام» (٢: ٣٣١).

(١) مدحت باشا (١٢٣٨ - ١٣٠١ هـ = ١٨٢٢ - ١٨٨٣ م). مدحت باشا (أو أحمد مدحت) ابن حاجي حافظ أشرف أفندي، ولد في إسطنبول وكان أبوه قاضياً، وسماه (محمد شفيق) وغلب عليه اسم (أحمد مدحت) ثم (مدحت) وتعلم العربية والفارسية وتقلب في الوظائف حتى كان والياً على الدانوب (الطونة) وقضى على ثورات البلغار بشجاعة.

ثم انتقل إلى الأستانة، رئيساً لمجلس شورى الدولة. وعين والياً على بغداد (١٢٨٦ - ١٢٨٨) ودعي إلى الأستانة معزولاً، فما لبث أن تولى منصب الصدارة العظمى. وأصدر الدستور (العثماني) في أواخر (١٢٩٣ هـ = ١٨٧٦ م) ولم تتفق وجهتا نظره ونظر السلطان عبد الحميد في سياسة الدولة فجرد من الوزارة وضيع عليه فسافر إلى أوروبا واستقر مدة في لندن إلى أن صدر أمر بتعيينه والياً على الشام، فقبل: أنشأ فيها جمعيات علمية وأدبية.

ونُقل منها إلى إزمير، حيث اعتقل وحوكم متهماً بالمشاركة في قتل السلطان عبد العزيز (١٢٩٣ هـ = ١٨٧٦ م) وحكم عليه بالإعدام. ثم اكتفى السلطان بنفيه إلى قلعة الطائف بالحجاز. وفيها بعد بضع سنوات قُتل بأمر السلطان. وقالت صحف الدولة إنه مات بمرض السرطان. «الأعلام» (٧: ١٩٥).

كلمة في نهج البلاغة

إن نسبة «نهج البلاغة» إلى علي بن أبي طالب عليه السلام (موضوع مفروغ منه عند الباحثين المستبصرين! وإن زلة المرحوم الشيخ محمد عبده^(١) كانت على قدر صاحبها.. في التنويه به وتيسيره للقراء بتكلف التعليق عليه، وطبعه طبعاً يوازي طبع المصحف^(٢))! وقد أشرت في آخر كتابي «حقيقة إخوان الصفا» إلى ما بين «النهج» ونهج هؤلاء من صلة، بشهادة صاحب «الفردوس الأعلى»^(٣) العلامة كاشف الغطاء^(٤) الذي كشف الغطاء لنا!

(١) محمد عبده بن حسن خير الله، من آل التركماني (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ = ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م). مفتي الديار المصرية، ومن كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام. قال أحد من كتبوا عنه: «تتلخص رسالة حياته في أمرين: الدعوة إلى تحرير الفكر من قيد التقليد، ثم التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة». وللسيد محمد رشيد رضا كتاب جمع فيه آثاره وأخباره وما قيل في رثائه سماه «تاريخ الأستاذ الإمام» في ثلاثة أجزاء كبيرة. «الأعلام» (٦: ٢٥٢).

(٢) إن الذي ساق هذه الزلة إلى الشيخ (رح) أنه كان منفيًا في بيروت فاتخذ من «نهج البلاغة» ما يقتل به فراغه! (م).

وكان على الشيخ رحمته الله اختصاره، أو التنويه بها حوى من سيئات، لا نشره على علاته.

(٣) طبع بالنجف ١٣٧١ هـ.

(٤) الرافضي محمد حسين بن علي بن الرضا بن موسى بن جعفر كاشف الغطاء (١٢٩٤ - ١٣٧٣ هـ =

١٨٧٧ - ١٩٥٤ م) صاحب كتاب «أصل الشيعة وأصولها».

لقد خدع (الأستاذ الإمام) بالنهج كما خدع المرحوم أحمد زكي باشا^(١) (شيخ العروبة) برسائل أخوان الصفا التي هي بمنزلة المسائل لذلك (الينبوع) المصنوع! وكلاهما من معمل العصر البويهي، ككثير غيرهما^(٢).

لقد كان الأول بحكم مهنته القلمية يفتش عن القوالب الرصينة^(٣). وكان الثاني يفتش عن الفلسفة الاجتماعية! وكلاهما حديث عهد بالبعث، كالجائع الذي ظفر بشيء من الطعام؛ فأقبل عليه غير سائل عن حقيقة صانعه! ولا عما دسّ فيه صانعه!؟

اضطرت وأنا أكتب إلى مراجعة «نهج البلاغة» إثر الشيخ، وأنا بعيد العهد به فوجدت كاتب مقدمة طبعه^(٤) يقول: «هذا كتاب نهج البلاغة، وأنا حفي به منذ طراءة السن... فلقد

(١) أحمد زكي بن إبراهيم بن عبد الله، شيخ العروبة (١٢٨٤ - ١٣٥٣ هـ = ١٨٦٧ - ١٩٣٤ م): أديب بحاثة مصري، من كبار الكتاب.

ولد بالإسكندرية وتخرج بمدرسة الإدارة والحقوق بالقاهرة، وأتقن الفرنسية، وكان يفهم الإنكليزية والإيطالية، وله بعض المعرفة باللاتينية. قام بفكرة إحياء الكتب العربية، فطبعت الحكومة المصرية عدة مخطوطات تولى هو تصحيحها ومراجعتها. وأحكم صلته برجال العرب في جميع أقطارهم، وتسمّى بشيخ العروبة وسمّى داره بيت العروبة. قال الأمير شكيب أرسلان في وصفه: «كان يقظة في إغفاءة الشرق، وهبة في غفلة العالم الإسلامي، وحياة في وسط ذلك المحيط الهامد». «الأعلام» (١: ١٢٦).

له رسالة «موسوعات العلوم العربية وبحث على رسائل إخوان الصفا» طبعت في القاهرة سنة ١٣٠٨ هـ في ٩٩ صفحة.

(٢) كان البويهوني في بلادهم على مذهب زيد (رح) وزيد لم يفارق الجماعة، وإن خرج على سلطانها! فلما وردوا العراق تلاعب بهم (المتربصون) مستغلين جهلهم بأصول الدين... فظهرت أناهاط (مفرقة) كالذي نشهده اليوم! وفي عهدنا من يحنُّ إلى ذلك العهد، والله أعلم بما في المهدي. (م)

(٣) ينبغي أن نعلم أنه ليس كل قالب رصين يحوي لباباً. (م).

(٤) هو الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى.

كنت أجد والدي كثير القراءة فيه، وكنت أجد عمي الأكبر يقضي معه طويل الساعات يردد عباراته... وكان لهما من عظيم التأثير على نفسي ما جعلني أقفو أثرهما...». فهو يعترف أنه كان شاباً غير مجرب! وأنه كان ينطبع في ذهنه ما ينطبع في ذهن مثله! وهذا الوهم الذي مرَّ بي في مثل سنِّه!

ثم قال في (ص:ح): « فقد سبق إلى التشكيك في الكتاب... قاضي القضاة ابن خلكان المولود في مدينة إربل في سنة ٦٠٨، والمتوفى بمدينة دمشق سنة ٦٨١ من الهجرة.. ثم جاء من بعده الصفدي^(١) وغيره من كتّاب التراجم^(٢)؛ فتابعوه على ذلك، وحيث قوي الشك وتمكَّن». وإذا شكك المتقدمون؛ كان المحدثون أحقَّ بالشك منهم!

وبعد أن عرض كاتب المقدمة الوجوه التي قدمها المعترضون الطاعنون في النسبة شرع في ردّها بما لا وزن له في علم الميزان! وهاك ما قاله في (ص:د): «وأهم ما يجد باحثو

(١) قال في ترجمة الرضي: وَالنَّاسُ يُزْعَمُونَ أَنَّ نَهْجَ الْبَلَاغَةِ مِنْ إِنْشَائِهِ، سَمِعَتِ الشَّيْخُ الْإِمَامَ الْعَلَامَةَ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الَّذِي فِيهِ مِنْ كَلَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَعْرُوفٌ، وَالَّذِي فِيهِ لِلشَّرِيفِ الرُّضِيِّ مَعْرُوفٌ. أَوْ كَمَا قَالَ. «الوافي بالوفيات» (٢: ٢٧٧).

وقال في ترجمة المرتضى: وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي كِتَابِ «نَهْجِ الْبَلَاغَةِ» هَلْ هُوَ وَضَعَهُ أَوْ وَضَعَ أَخِيهِ الرُّضِيَّ، وَحَكَى عَنْهُ ابْنُ بَرَهَانَ النَّحْوِيُّ أَنَّهُ سَمِعَهُ وَوَجَّهَهُ إِلَى الْحَائِطِ يُعَاتَبُ نَفْسَهُ وَيَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ وَلِيَا وَاسْتَرَحَمَا فَرَحَمَا، فَأَنَا أَقُولُ: ارْتَدَا بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَا. قَالَ: فَفُقِّمْتُ وَخَرَجْتُ، فَمَا بَلَغْتُ عَتَبَةَ الْبَابِ حَتَّى سَمِعْتُ الرَّعْقَةَ عَلَيْهِ. وَكَانَ ابْنُ بَرَهَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ. «الوافي بالوفيات» (٢٠: ٢٣١).

(٢) كثير من الدارسين يضمنون الجيم في جمع (ترجمة) كما يضمنون الراء في جمع (تجربة)، وربما سمعنا هذا الخطأ من دار الإذاعة، ومنهم (المتحكمون) في نقد الكتب، ومن شرط الناقد أن يكون أوسع باعاً من المنقود حتى يكون لنقده ثمن. (م).

الآداب العربية في هذا العصر من أسباب يدعمون بها القول بأن الكتاب من صنع
جامعه...^(١) نوجزه لك في الأسباب الأربعة الآتية:

الأول: أن في الكتاب من التعريض بصحابة رسول الله، ما لا يصح أن يسلم صدره
عن مثل الإمام علي...».

وكان من جوابه عن هذا قوله في (ص: هـ): «والظاهر أن فتنة الخلافة التي ابتلي بها
المسلمون والرسول مسجى على سريره كانت تستوجب هذه السرعة التي خاض غمارها
(رجلا الإسلام وشيخاه) أبو بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما والإمام علي حينذاك
مشغول بتعزية زوجته فاطمة عماً أصابها؛ فحدث من سوء التفاهم ما لا بد منه في هذا
الموقف، وصبر علي رضي الله عنه حتى دارت الأيام وأفضت الخلافة إليه، وحينئذ لم يجد من يصح أن
يؤثره على نفسه، ووقف معاوية رضي الله عنه من الإمام موقفه المشهور فكانت بينهما
مناضلات...».

وهذا الجواب جزئي بالنسبة إلى الاعتراض الأول، والنزاع ليس في ما تضمنه الجواب
بل في ما تضمنه الاعتراض! إذ في «النهج» تحامل على الشيخين، وتعريض بعثمان تعريضا
ممجوجا، كما سيأتي تفصيله.

أما الأجوبة الثلاثة فلم نوردها لظهور ضعفها، ولذلك طوينا الأسئلة الثلاثة الباعثة لها
وَجُلُّ غرضنا الاختصار، ومن شاء فليراجع الأصل.

(١) ليس من المعقول أن يكون جميع ما في الكتاب من صنع جامعه، ولكن من المعقول أن ما لم يكن من
صنع جامعه يجوز أن يكون من صنع آخرين تقدموا أو تأخروا.. فإن كثرة التلفيق جعلتنا نشك في ما لا
ينبغي أن نشك في أنه من لهجة الإمام. (م)

ويغلب على الظن أن «نهج البلاغة» تقبله المتسننون عن طريق الزيدية المحافظة على الحدود في الجملة... ولو جاءهم من طريق المجاوزين للحدود لم يطمئنوا إليه لتجرئهم على الكذب بلا قيد ولا شرط!

وانظر إلى ما قاله صاحب «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ»^(١)، وهو زيدي متحرر فتح باب التحرر^(٢) لمن جاء بعده: كمحمد بن عبد الوهاب^(٣)

(١) هو العلامة المجتهد صالح بن مهدي المقبل البيهقي (ت ١١٠٨هـ). انظر ترجمته في «البدور الطالع» (١: ٢٨٨).

(٢) للعلامة محمد بهجة الأثري كلمة نافعة في معنى الإصلاح، أنقلها للقارئ ليعم نفعها: «مسمى الإصلاح ومفهومه واسع جداً، وهو يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأصحاب والأتباع والمريدين والمخاطبين من الناس، ولا يخلو زمان ومكان من أناس فيهم قوة استعداد وميل فطري إلى الإصلاح، وتحرير العقول من نير الخرافات والأوهام، يهيئون بأقوامهم إلى الحق ويدعونهم إلى ترك ما وجدوا عليه آباءهم من الخزعبلات والأباطيل ...

وهؤلاء ليسوا في التأثير على العقول والنفوس على حدٍّ سواء. بل إن تأثيرهم ليختلف ويكون بقدر ما أوتوا من قدرة ووجدوا من مجال، وحسب اخطوا لهم من الخطط التي يسرون عليها في الدعوة والإرشاد». «أعلام العراق» (ص ٥٧-٥٨).

(٣) الإمام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١١١٥ - ١٢٠٦هـ). زعيم النهضة الدينية الإصلاحية الحديثة في جزيرة العرب. له مصنفات أكثرها رسائل مطبوعة، منها «كتاب التوحيد» ورسالة «كشف الشبهات» و«تفسير الفاتحة» و«أصول الإيمان» و«تفسير شهادة أن لا إله إلا الله». وغيرها. «الأعلام» (٦: ٢٥٧).

والشوكاني^(١)، والسيد صديق خان^(٢)، والسيد أحمد الباريلي^(٣) في القارة الهندية.

(١) هو العلامة محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ) فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. له ١١٤ مؤلفاً، منها «نيل الأوطار»، و«السييل الجرار» و«فتح القدير» في التفسير. «الأعلام» (٦: ٢٩٨).

(٢) العلامة محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيّب (١٢٤٨ - ١٣٠٧ هـ). من رجال النهضة الإسلامية المجددين. «الأعلام» (٦: ١٦٧).

(٣) مصلح الهند الكبير والمجاهد الشهير السيد الإمام أحمد بن عرفان الشهيد (١٢٠١-١٢٤٦ هـ) (١٨٣١ - ١٧٨٦ م) ولد الشيخ أحمد في مدينة (باريلي) في الهند - وإليها نسب - من أسرة إسلامية محافظة، طلب العلم الشرعي أول حياته، ثم دخل في السلك العسكري حيث عمل جندياً لمدة أربع سنوات، ثم ترك سلك الجنديّة وعاد إلى دلهي فدرس حال إخوانه المسلمين عن كثب، وشاهد ما يعانونه من ضعف وتأخر تحت نير الاستعمار الإنجليزي، وعرف أن هذا راجع إلى انحراف هؤلاء المسلمين عن مبدأ الإسلام الصحيح، وانتشار البدع والخرافات في دينهم وتقديس الأولياء والصالحين بينهم، نتيجة لما خالط عقيدتهم الإسلامية هناك من كثير من عقائد الهندوس الوثنيين وعوائدهم. سعى لمحاربة البدع والخرافات التي ضربت أطنابها في قلوب المسلمين هناك، وسرعان ما ذاع صيته في كل مكان، واعتنق مبادئه آلاف من المسلمين، وأسس دولة مستقلة في البنجاب وما حولها، واتسعت هذه الدولة حتى وصلت في نفوذها إلى منطقتي (السند وبلوخستان) وجزء من أفغانستان، ثم أعلن الجهاد على كل من خالف مذهبه، فهزم (الشيخ) قرب (بيشاور)، ولكنه تعرض لمقاومة عنيفة من الإنجليز والشيخ متعاونين حتى استشهد - رحمه الله - في اشتباك وقع بينه وبين الشيخ بمعاونة الإنجليز لهم عام ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) فاضمحت بذلك دولته، ولكن دعوته ظلت باقية في أتباعه الذين تابعوا دعوته الإصلاحية في الهند بإصرار، وأنتجوا أديباً دينياً ضخماً. «دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأثرها في العالم الإسلامي» (ص ١٤٩).

تلاههم الأفغاني^(١) والشيخ محمد عبده، والكواكبي^(٢)...ومن إيران الشهيد أحمد الكسروي^(٣).

(١) هو العلامة محمد بن صفدر الحسيني، جمال الدين (١٢٥٤ - ١٣١٥ هـ = ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م). فيلسوف الإسلام في عصره، وأحد الرجال الأفاضال الذين قامت على سواعدهم نهضة الشرق الحاضرة. «الأعلام» (٦: ١٦٨). وشخصية الأفغاني أثارت جدلاً كثيراً فبينما نجد طائفة من العلماء تجعله باعث النهضة - كما وصفه الزركلي - يرى البعض أنه شخصية شيعية غامضة، وأنه من أصل إيراني وليس أفغانياً، كان يسعى لتخريب الدين. ينظر كتاب «جمال الدين الأفغاني المصلح المفترى عليه» لأستاذنا الدكتور محسن عبد الحميد.

(٢) هو العلامة عبد الرحمن بن أحمد بن مسعود الكواكبي، ويلقب بالسيد الفراتي (١٢٦٥ - ١٣٢٠ هـ = ١٨٤٩ - ١٩٠٢ م). من رجال الإصلاح الإسلامي. له من الكتب «أمّ القرى» و «طبائع الاستبداد» وكان لهما عند صدورهما دوي. وكان كبيراً في عقله وهمته وعلمه. «الأعلام» (٣: ٢٩٨).

(٣) هو أحمد مير قاسم بن مير أحمد الكسروي، ولد في تبريز عاصمة أذربيجان أحد أقاليم إيران، وتلقى تعليمه في إيران، وعمل أستاذاً في جامعة طهران، كما تولى عدة مناصب قضائية، وكان محرراً في جريدة برجم الإيرانية، وكان عارفاً باللغة العربية، والتركية، والإنكليزية، والأرمنية، والفارسية، والفارسية القديمة البهلوية، وله كتب كثيرة جداً، ومقالات منتشرة في الصحف الإيرانية. وقد كانت مقالاته التي ينقض فيها أصول المذهب الشيعي قد جذبت نظر بعض المثقفين إليه والجمعيات، وأقبل عليه فئات من الناس من كل أمة ونحلة، ولا سيما الشباب من خريجي المدارس؛ فأحاط به آلاف منهم وقاموا بنصرته وبث آرائه ونشر كتبه. العاملة في البلاد، ووصلت آراؤه بعض الأقطار العربية وهي الكويت، وقد طلب بعض الكويتيين من الكسروي تأليف كتب بالعربية ليستفيدوا منها؛ فكتب كتابه الشهير «التشيع والشيعية» الذي أوضح فيه بطلان أصول المذهب الشيعي، وأن خلاف الشيعة مع المسلمين إنما سنده التعصب واللجاج لا الحجة والبرهان، وما إن أتم كتابه هذا حتى صُرب بالرصاص من قبل مجموعة من الروافض، أدخل على أثرها المستشفى وأُجريت له عملية جراحية، وتم شفاؤه.

قال رضوان الله عليه في (ص ٣٦٤): «وكان ابن سيرين يرى عامة ما يروون عن علي عليه السلام كذباً».

وصدق ابن سيرين رحمه الله؛ فإنَّ كلَّ قلب سليم وعقل غير زائع عن الطريق القويم، ولبَّ تدرب في مقاصد سالكي الطريق المستقيم، يشهد بكذب كثير مما في «نهج البلاغة» الذي صار عند الشيعة عدل كتاب الله بمجرد الهوى^(١)...

وليتهم سلكوا مسلك جلاميد الناس، وأوصلوا ذلك إلى عليٍّ برواية تسوغ عند الناس وجادلوا عن روايتها ولكن لم يبلغوا بها مصنفها؟! حتى سألت في الزيدية إمامهم الأعظم وغيره فلم يبلغوا بها الرضي الرافضي، ولو بلغوه لم ينفعهم، فإن مذهب الإمامية تكفير من لم يكن على مذهبهم كفراً صريحاً لا تأويلاً».

ثم أخذ خصومه من الروافض يتهمونهم بمخالفة الإسلام ورفعوا شكوى ضده إلى وزارة العدل ودعي للتحقيق معه، وفي آخر جلسة للتحقيق معه في نهاية سنة ١٣٢٤ هـ (كذا) ضُرب بالرصاص مرة أخرى، وبخنجر، ومات إثر ذلك، وكان في جسمه ٢٩ جرحاً، وقد عاش ٥٧ سنة، وترك أفكاره وكتبه ومقاتلته الكثيرة حية مع الأحياء. بتصرف من كتاب «مسألة التقريب» للدكتور القفاري (٢: ٢١٨).

قلت: ما ذكره الدكتور القفاري في تاريخ قتل الكسروي فيه نظر؛ لأنه يوافق بالتاريخ الميلادي (١٩٠٦). وقاتله المجرم الرافضي نواب صفوي ولد سنة (١٩٢٤م). والصواب أن تاريخ قتله كان في (١١/٣/١٩٤٦). ويوافق بالهجري (٨ ربيع الثاني ١٣٦٥).

(١) ربما سمعنا من دار الإذاعة العراقية عُشراً من القرآن الكريم يتلوه (عشر) من «نهج البلاغة» وذلك في بعض المناسبات، أما التواشيع المائعة التي هي من رواسب الإسماعيلية... فيكثر إنشادها قبل القرآن أو بعده؛ لالتماس البركة، كأنَّ بركة القرآن غير كافية!!! (م).

وهذا ما يعود اليوم إلى القنوات العراقية المغرضة كقناة الفيحاء والفرات والعراقية وغيرها من القنوات المسمومة، وصرنا نسمع النبرات الكريهة المنبعثة أثناء الأذان، ونشاهد مراسم الزيارات الشركية إلى قبور الأئمة.

وإن كان من أهل البيت كزيد^(١)!! انظر كتابنا «الوحدة الإسلامية»^(٢).
أقول: فحسب النهج ما نقلناه عن الإمام القبلي! وحسب شارحه ابن أبي الحديد أنه من
زملاء (أبي رغال) الإسلام!

(١) يقول المجلسي في «مرآة العقول» (٢: ٢٧٨): «واعلم أن الأخبار في حال زيد مختلفة، ففي بعضها ما يدل على أنه ادعى الإمامة فيكون كافراً».

ويقول الطريحي في «مجمع البحرين» (٢: ٣٠٨): «الزيدية - من قال بإمامة زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، وهؤلاء يقولون بإمامة كل فاطمي عالم صالح ذي رأي يخرج بالسيف. وزيد بن علي هذا قتل وصلب بالكناسة موضع قريب من الكوفة، وقد نهاه الباقر عليه السلام عن الخروج والجهاد فلم ينته فصار إلى ذلك. واختلفت الروايات في أمره: فبعضها يدل على ذمه بل كفره لدعواه الإمامة بغير حق، وبعضها يدل على علو قدره وجلالة شأنه»

(٢) (ص ٧٨) مطبعة الهلال، بغداد، سنة الطبع ١٩٥١ م.

طلّاع الغزو

لاحت طلّاع الغزو... يقودها اثنان من أبناء (الزين) من فصيلة صاحب (مجلة العرفان)^(١) وثالث من أبناء (الشرف) من فصيلة صاحب (جريدة الساعة)^(٢) المعروف السمّت و (السمة)... (محقّقان) ضعيفان و (طبّاع) متاجر... هو صاحب (دار الفكر)^(٣) في بيروت التي أصبحت (بابل) القرن العشرين، ومعدن البلاء المبين و(جيب إسرائيل) قريب!؟

إنّا لا نخرج واسعاً... ولكننا لا نستطيع إخفاء تشاؤمنا من كتاب يذكرنا بسقوط عاصمة الرشيد بين أيدي المغول إثر الفراغ من تأليفه باسم الوزير الخائن...! فكأنه كان إرهاباً لذلك السقوط الشنيع!

ما ثمرة المسلمين؟ أو ما ثمرة العرب من كتاب ألفه (مذبذب) لا يستقر على مذهب!؟ بل يتحول ويتقلب في صفحة واحدة... هو شافعي! هو معتزلي! هو شيعي! هو ظاهري! هو باطني! هو شعوبي! هو محقق! هو متملق! هو متحذلق... الخ، يجمع هذه النعوت على اختلافها (رفض مبرقع) ربما لا يعتقد له لكن يسنده...! بداعي قول الشاعر:

تعالى الله يا سلّم بن عمرو أذلّ الحرصُ أعناقَ الرجال^(٤)!؟

إذا كان هذا الكتاب يعرف من عنوانه في جبهته، فشرح النهج يعرف هو وصاحبه من ديباجته! وبراعة الاستهلال تدل على البراعة في ميدان الاستغلال!

(١) مجلة كانت تصدر في لبنان، لصاحبها أحمد عارف الزين.

(٢) جريدة كانت تصدر في بغداد، لصاحبها صدر الدين شرف الدين.

(٣) هو إبراهيم كامل الزين.

(٤) البيت لأبي عتاهية. «الأغاني» (٧٩: ٤).

بعد البسملة!! «الحمد لله الواحد العدل! الحمد لله الذي تفرد بالكمال!؟ فكل كامل
سواه منقوص!! واستوعب عموم المحامد والمادح فكل ذي عموم عداه مخصوص...
واقترضت حكمته أن (نافس) الحاذق في حذقه فاحتسب به عليه من رزقه! وزوى الدنيا
عن الفضلاء فلم يأخذها الشريف بشرفه! ولا السابق بسبقه!؟ و(قدم المفضول على
الأفضل) لمصلحة اقتضاها التكليف!!؟ واختص الأفضل من جلائل المآثر... بما يعظم
عن التشبيه! ويجل عن التكليف!!؟

وصلى الله على رسوله محمد المكني عنه شعاع من شمس، وغصن من غرسه، وقوة من
قوى نفسه، ومنسوب إليه نسبة الغد إلى يومه، واليوم إلى أمسه! فما هما إلا (سابق
ولاحق) و(قائد وسائق) و(ساكت وناطق)!!؟... صلى الله عليهما...».

إنَّ هذه الديباجة (الغالية) لو تفرغ لشرحها أو تشريحها (غال) لاستحق أن يسمى
شرحها لها (شرح الديباجة)! كما سمي شرح السيد كاظم الرشتي^(١) لقصيدة العمري
(شرح القصيدة)!!

وإن تعجب فاعجب لهذا الكاتب البليغ إذ أسند (المنافسة) إلى الله!! والتنافس إنما
يكون بين الأقران!!؟

«وبعد! فإنَّ مراسم المولى الوزير الأعظم صاحب الصدر الكبير المعظم العالم
العادل... (المجاهد المرابط)... (عضد الإسلام)... (ابن العلقمي) نصير أمير المؤمنين...؟

(١) كان السيد المذكور حلقة اتصال بين الشيخ أحمد الإحسائي زعيم الشيخية وبين (الباب) زعيم
البايية، ومن الغريب أن أحد الأديباء احتج علينا في ما احتج بنمط من شعر عبد الباقي العمري، مع أنَّ
عبد الباقي مدح الرشتي الذي يكفره ذلك الدعي، فكانت حجته فاسدة، وبضاعته كاسدة. (م)
انظر تعريفاً وافيةً بهذه الأسماء وما أحدثوه من انحرافات وبدع في دين الله في كتاب «حقيقة البايية
والبهائية» لأستاذنا الدكتور محسن عبد الحميد.

لما شرفت (عبد دولته) و (ربيب نعمته)... بالاهتمام بشرح «نهج البلاغة» على (صاحبه أفضل الصلوات)...؟!!

«وبرهن على أن كثيراً من فصوله داخل في باب المعجزات المحمدية لاشتغالها على الأخبار الغيبية، وخرجها عن وسع الطبيعة البشرية...». هكذا كان يعتقد ابن أبي (الح) المعتزلي... من محكمي العقل السديد!

ولم يمش مع طبيعة «النهج» بادئاً بشرح ديباجته على النسق المعروف بين الشراح، بل نهج نهجاً آخر بتعجيل بحث الإمامة والتفضيل وغيرهما من فروع (بيت القصيد) الذي هو أهم شيء لدى صاحب الدست المغمور من جهاته الست... وليكون قريباً من نظر اطلاعه؛ فيستغني عن التصفح...! وبذلك يستحق (المهر المعجل)... على طريقة «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ» [الإسراء: ١٨]. أما (المهر المؤجل) فسوف يستوفيه في الآخرة عند مالك^(١)؟!!

ولم ينفرد ابن أبي الح بمثل هذا، فله إخوان وأعوان منهم سبقوا، ومنهم لحقوا... كسبط ابن الجوزي^(٢) وابن الصباغ المالكي^(٣) وابن عقيل صاحب كتاب «الفنون» وهو

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا بِمَلِكِهِمْ لِيَقْضَ عَلَيْهِمْ وَعَالِيَهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ مَوْتُوا﴾ [الزخرف: ٧٧].

(٢) يوسف بن قزغلي الواعظ المؤرخ شمس الدين، أبو المظفر، سبط ابن الجوزي (٥٨٣-٦٥٤هـ). روى عن جده وطائفة، وألف كتاب «مرآة الزمان» فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف، ثم إنه ترفض. وله مؤلف في ذلك. نسأل الله العافية. وقال الشيخ محيي الدين السوسي لما بلغ جدي موت سبط بن الجوزي قال لا رحمه الله كان رافضياً. وقال الصفدي: «إِلَّا أَنْ فِي الْمِرْآةِ صَدَأَ الْمَجَازِفَةِ مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَمَاكِنَ مَعْرُوفَةٍ». «الوافي بالوفيات» (٢٩: ١٢٢)، «لسان الميزان» (٦: ٣٢٨).

(٣) هو نور الدين علي بن محمد بن الصباغ المالكي، المكي (ت ٨٥٥هـ). صاحب كتاب «الفصول المهمة، في معرفة الأئمة، وفضلهم، ومعرفة أولادهم ونسلهم». وأراد: الأئمة الاثني عشر، الذين أولهم: علي بن

حنبلي^(١)!... وفي عصرنا جمع لا يقل عن هؤلاء منبثون في الأقطار الإسلامية متسترين بدعوى (الوحدة الإسلامية) لاغتيال التوحيد من قلوب الموحدين تشجعهم الأمداد الاستعمارية!

لم تسبق لي مطالعة شرح النهج، وكنت مغروراً باسم المعتزلة ككثير غيري من الباحثين... والمشهور عن المعتزلة أنهم يحكّمون العقل، فلا بدّ أن يكون ابن أبي الح... أحدهم نظراً، ولكن الخبر كذب الخبر!

فقد اهتديت فيها بعد إلى أن المعتزلة المتأخرين لم يثبتوا على منهاج المتقدمين؛ لأنهم بايعوا وشاروا، وداهنوا وداروا، وركضوا وراء الدنيا ركض الحملان وراء النعقة! لا كما وصف المنصور العباسي أحد رؤوسهم السالفين بقوله:

كلكم يمشي رويد كلكم طالب صيد

غير عمرو بن عبيد^(٢)

أبي طالب عليه السلام، وآخرهم: المهدي المنتظر المسردب. وعقد لكل منهم فصلاً. وقد نسب بعضهم المصنف في ذلك إلى الترفض. «كشف الظنون» (٢: ١٢٧١). بل من يصنف مثل هذا الكتاب لا شك أنه رافضي.

(١) شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ، أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيِّ، الظَّفَرِيُّ، الْحَنْبَلِيُّ، الْمُتَكَلِّمُ، صَاحِبُ النَّصَائِفِ (٤٣١ - ٥١٣ هـ). كَانَ يَتَوَقَّدُ ذِكَاءً، وَكَانَ بَحْرَ مَعَارِفَ، وَكَنَزَ فِضَائِلَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي زَمَانِهِ نَظِيرٌ عَلَى بَدْعَتِهِ، وَعَلَّقَ كِتَابَ (الْفُنُونِ)، وَهُوَ أَزِيدٌ مِنْ أَرْبَعِ مِائَةِ مُجَلَّدٍ، حَشَدَ فِيهِ كُلَّ مَا كَانَ يَجْرِي لَهُ مَعَ الْفُضَلَاءِ وَالتَّلَامِذَةِ، وَمَا يَسْنَحُ لَهُ مِنَ الدَّفَائِقِ وَالْغَوَامِضِ، وَمَا يَسْمَعُهُ مِنَ الْعَجَائِبِ وَالْحَوَادِثِ. كَانُوا يَنْهَوْنَهُ عَنْ مُجَالَسَةِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَيَأْتِي حَتَّى وَقَعَ فِي حَبَائِلِهِمْ، وَتَجَسَّرَ عَلَى تَأْوِيلِ النُّصُوصِ، نَسَأَلَ اللَّهَ السَّلَامَةَ. «سير أعلام النبلاء» (١٩: ٤٤٣).

(٢) الرَّاهِدُ، الْعَابِدُ، الْقَدْرِيُّ، كَبِيرُ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَوْلَهُمْ، أَبُو عُمَرَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدِ الْبَصْرِيِّ (ت ١٠٣ هـ). قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْأَعْتَرَالِ وَاصِلَ الْعَزَالِ، فَدَخَلَ مَعَهُ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، فَأَعْجَبَ بِهِ، وَرَوَّجَهُ أُخْتَهُ. «سير أعلام النبلاء» (٦: ١٠٤).

ومنهم من ابتعد عن أبواب السلاطين، ولكنه لما اشتغل بغير فنه دَلَّ على وهنه كالزخشي (جار العقل)!! فإنه في اللغة والبيان رفيع، ولكنه في نقل الأخبار بغير امتحان رقيق.

لذلك يجب أن تقرأ كتب أمثال هؤلاء في مثل هذا الموضوع بحذر، ومن حرم ملكة التمييز وجب عليه الابتعاد عن آثارهم ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]. وإلا كان ممن ﴿عَلَىٰ آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصفات: ٧٠]!!

هذا نموذج من تحكيم العقل عند المعتزلة «إن صح خبر الطائر فعلي أفضل»! إنَّ العقل يحكم بتمحيص الخبر أولاً ثم الحكم! لا بالحكم معلقاً على الصحة؟! إنَّ القناعة بصحة الخبر كافية لوزن العقل واختباره! فإذا ادعى رجل عقلاً كان عرض الخبر عليه خير أداة لامتحان عقله؟! وخلاصة الخبر أنه أهدي إلى النبي ﷺ طائر مشوي فدعا الله أن يأتيه بأحب الخلق إليه... فجاء أبو بكر فرده! ثم جاء عمر فرده؟! ثم جاء علي فأشركه في أكله، وعيناراي الحديث تنظران!؟

إنه لا ينافي الطبيعة أن يهدى إلى النبي طائر فينتظر من يشاركه فيه، ويتفق أن يأتيه قريب أو صاحب؛ وليتظر في الحديث أين وقع مضمونه؟ أفي الدار وهذا هو الغالب والدار لا تخلو من أهل يستحقون المشاركة، أم في المسجد فالمسجد لا يرد عنه أحد! دع أنه لا يخلو

(١) من هذا الباب ارتياد بعض المغفلين مجالس بعض الدجالين للاستماع إلى نبراتهم الكريهة ومشاركتهم في السحت الذي يغدقه عليهم المستعمرون كمبشر (مؤتمر بحمدون). (م)

من ناس يحفون بالنبى ﷺ لشدة حرصهم عليه فتأمل في هذه النواحي قبل أن تفتش عن
 السند^(١)! وهنا نكتة لطيفة وهي أن الطائر برد بهذا الانتظار وذهبت لذته!
 برّبك ماذا انتفع المسلمون من قتل أوقاتهم بفاضل ومفضول وأفضل؟ ومتى تعبدنا الله
 بالتفتيش عن فاضل ومفضول؟ وإلّا نخبُّ في هذا الفضول؟ ألا يكفيننا أن نقول: كلُّ من
 خدم تاريخ الإسلام فهو فاضل، وكل من خدم خدمة أفضل كان أفضل!
 وإذا ضلت العقول على عد...م...؟^(٢)

انظر ماذا يقول ابن أبي الح...؟ «وذهب كثير من الشيوخ إلى التوقف، وهو قول أبي
 حذيفة واصل بن عطاء^(٣)...». مع أنّ مذهب واصل (وهو رأس المعتزلة) في عليّ

(١) وبعد التفتيش عن السند تبين أنه تالف لا يصلح للاستدلال به؛ فقد أخرج حديث الطير الترمذي
 (٣٧٢١) وقال: لا نعرفه إلا من حديث السدي إلا من هذا الوجه، وأبو يعلى (٤٠٥٢).
 والحاكم (٣: ١٣٠-١٣٢) وقال: وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً.
 قال الذهبي: ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يحسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما
 علق هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها ساء.
 (٢) شطر بيت، من قول الشاعر:

إذا البينات لم تغن شـيئاً فالتماس الهدى بهن عيـاء
 وإذا ضلت العقول على عد...م... فماذا تقول النصحاء؟

(٣) البليغ الأقفه أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزومي مولاهم، البصري، الغزالي (٨٠-١٣١هـ).
 طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر. فانضم إليه عمرو، واعتزلاً حلقة الحسن،
 فسّموا المعتزلة. وكان يلثغ بالراء عينا، فلاقتداره على اللغة وتوسعه يتجنب الوقوع في لفظة فيها راء.
 «سير أعلام النبلاء» (٥: ٤٦٤).

معروف عند المؤلفين في تصنيف الفرق كالبغدادى^(١).

ولكن ابن أبي الح بعد طيِّ وَيَّ وتموج حلزوني... يقول: «أما نحن فنذهب إلى ما

يذهب إليه شيوخنا من تفضيله عليه السلام» الضمير عائد إلى علي لا إلى النبي!

ثم يداور ويقول: «وقد كتبنا في كتبنا الكلامية ما معنى الأفضل؟ وهل المراد به الأكثر

ثواباً أم الأجمع لمزايا الفضل...؟».

وكيف تستطيع أن تهتدي إلى الأكثر ثواباً؟ أم كيف تستطيع أن تهتدي إلى الأجمع من بين

التلفيق الذي شحنت به المجلدات؟

ثم يعوج فيقول: «وليس هذا الكتاب موضوعاً لذكر الحجاج...» كلا! بل أراد الفرار

من الزحف!؟

وفي (ص ٤): (فأما القول في البغاة والخوارج... أما أصحاب الجمل فهم عندنا

هاكون... وكيف ثبت عندك هذا الاختصاص؟

ولكنه يستثني فيقول: «إلا عائشة وطلحة والزبير فإنهم تابوا...». ولنا هنا سؤالان:

الأول: كيف تستثني الزعماء المتبوعين وتترك التابعين؟

(١) مأل مذهب واصل: أنه لو شهد عنده رجلان أحدهما من جهة عليٍّ والآخر من الجهة المقابلة على باقة

بقل لردَّ شهادتهما؛ أي لو كان قاضياً (م).

يقول الإمام الإسفراييني: «إن واصل بن عطاء خالف الفريقين، وزعم أن فريقى حرب الجمل كانوا

فساقاً لا بعينه، ورتب على هذا فقال: لو شهد عندي رجلان من هذا العسكر ورجل من ذلك العسكر لم

أقبل. فقبل له: شهد من هذا العسكر علي والحسن والحسين وابن عباس وعمار بن ياسر رضي الله عنهم،

ومن ذلك العسكر عائشة وطلحة والزبير، هل تقبل شهادتهم؟ فقال: لو شهدوا جميعهم على باقة بقل لم

أقبل». «التبصير في الدين» (ص ٤٨).

والثاني: كيف ثبتت عندك توبة الزعماء بعد أن غلبوا؟ وبعد أن قتل بعضهم في الغمرة؟ أما كان خيراً لنا أن نقول: الله أعلم بحال الفريقين، وليس لنا منفعة في خوض المعركة؟! وهناك سؤال ثالث: ماذا تعني بالتوبة؟ أتعني أنها من مجرد الوثوب في سبيل الزعامة؟ أم من معاكسة الإمام؟ لأن بين التفسيرين فرقاً، ولكل وجه!

إن كان يعني الشق الأول فعليّ سبق إخوانه إلى طلب الزعامة، وإن كان يعني الشق الثاني فالثلاثة أنداد وأقران، فلم كان أحدهم حجة على الآخرين؟ دع أنّ معها أم المؤمنين!

ثم يقول: «وأما الخوارج فإنهم مرقوا عن الدين»... فما حجتك على هؤلاء المساكين الذين طلبوا الحق فأخطأوه! أيصحُّ الاحتجاج بأخبار صنعت بعد وقوع الوقائع... وما زالت تصنع إلى قرون؟ وما سمعنا عن الخوارج حديثاً واحداً في عليّ مصنوعاً أو غير مصنوع..! ولكننا سمعنا الكثير مما صنع في الخوارج وغيرهم... للدفاع عن أمير المؤمنين!

ومما قاله: «إن أصحابنا يحكمون بالنار لكل فاسق مات على فسقه» هذا كلام موجه، ولكنه عام يحتمل ألف كلام؟!

وأردف هذا الحكم بقوله: «إن الباغي على الإمام الحق والخارج عليه بشبهة أو بغير شبهة -كذا- فاسق، وليس هذا مما يخصُّون به علياً، فلو خرج قوم من المسلمين على غيره من أئمة العدل لكان حكمهم حكم من خرج على عليّ» فنحن نسأله: ما رأيك في حال من تأخر عن مبايعة أبي بكر وكاد يحدث فتنة عمياء وتراب قبر الرسول ﷺ رطب^(١)؟

(١) على قول الرافضة بأنّ علياً ﷺ لم يبايع أبا بكر ﷺ إلى أن توفيت السيدة فاطمة الزهراء ؑ مكرهاً. أما عند أهل السنة فقد أخرج البيهقي وغيره من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «فلما قعد أبو بكر ﷺ على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير علياً ﷺ؛ فسأل عنه؟ فقام ناس من الأنصار فأتوا به؛ فقال أبو بكر ﷺ: ابن عم رسول الله ﷺ وختنه أردت أن تشق عصا المسلمين. فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله.

وغرضنا من جواب هذا السؤال المقارنة بينه وبين الحكم على مثل المغيرة بن شعبة بإحباط عمله (ص ٤) مع أن المغيرة نصح علياً ثم قعد عن المحاربة... وكثير من الصحابة المعتد بهم لم يبايعوا ولم يجاربوا تخرجاً من سفك دماء المسلمين... أفلا يكون أمثال هؤلاء قدوة للمغيرة، مع قطع النظر عن أنه من أندادهم!؟

ولم خصَّ عبد الله بن الزبير بأنه (لا خير فيه)؟ وهو لم ينفرد في حبِّ الزعامة! دع أن أباه حواري رسول الله كان أمامه!؟

ومن أين جاء ابن أبي الح. . بمثل (لا يبغضك إلا منافق) (١) أممثل هذا تقام الحجج؟ وكراهة المؤمنين على الإطلاق نفاق لا خصوصية هناك! فإن كان لا بد من خصوصية أفما كان من (العدل) الذي افتتح به الديباجة إشراك أبي بكر وعمر اللذين بفضلهما عرفنا الإسلام... ليرتدع ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ﴾ [الأحزاب: ٦٠].

يقول هذا المذبذب المتموج المذهب في (ص ٤): «وترعم الشيعة..! أنه خوطب في حياة النبي بأمر المؤمنين ولم يثبت ذلك..» يشير إلى أنه رجل يتحرى الصدق، بله أنه ليس

فبايعه، ثم لم ير الزبير بن العوام ﷺ فسأل عنه حتى جاءوا به؛ فقال: ابن عمه رسول الله ف وحواريه أردت أن تشق عصا المسلمين. فقال مثل قوله: لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعاه».

يقول الحافظ ابن كثير عن هذا الحديث: وفيه فائدة جلييلة وهي مبايعة علي بن أبي طالب إما في أول يوم أو في اليوم الثاني من الوفاة. وهذا حق فإن علي بن أبي طالب لم يفارق الصديق في وقت من الأوقات، ولم ينقطع في صلاة من الصلوات خلفه. «البداية والنهاية» (٥: ٢٧٠).

(١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي، رقم (٣٧٣٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي رقم (٥٠١٨)، والإمام أحمد في «مسنده» (١: ٨٤)، وللشيخ شعيب الأرنؤوط تعليق مفيد على هذا الحديث، فقال: المراد: لا يجب الحب الشرعي المعتد به عند الله تعالى، أما الحب المتضمن لتلك البلايا والمصائب، فلا عبرة به، بل هو وبأل على صاحبه كما أحببت النصارى المسيح. «مسند أحمد» (٢: ٧٢) طبعة الرسالة.

شيعة! وبذلك أصبح ابن أبي الحديد (خبث الحديد) بين المتسننين والمتشيعين!
والمسلمون (يتعوذون من الخبث والخبائث)!

ثم يداور ويقول: «إلا أنهم قد رووا ما يعطي هذا المعنى وهو قول رسول الله ﷺ له:
(أنت يعسوب الدين) أو (يعسوب المؤمنين)^(١)! وكلا الخبرين من وزن واحد، فما الذي
رجح أحدهما على الآخر؟

والاستناد إلى «مسند أحمد» لا قيمة له في مواقف الحجاج؛ لأن «مسند أحمد» لم يعده
العلماء في الصحاح، وهو يحتاج إلى غربلة واسعة... وربما أراد رحمه الله غربلته قبل وفاته
فلم يتيسر له وهو مشغول بكتابته.. وفي «مسنده» كثير من الروايات المائعة التي صارت
فتنة لبعض المائعين..! دع أنه أضيف إليه ما أضيف!

وأصل التلقب بأمر المؤمنين أن عمر ﷺ لما تولى الخلافة بعد أبي بكر وكانوا ينادون أبا
بكر: بخليفة رسول الله! فإذا ينادون عمر؟ أيقولون خليفة خليفة رسول الله؟ لما استقلوا
هذا اللقب أطلق الله بعضهم بقوله يا أمير المؤمنين! فاستحسن المسلمون هذا التركيب
وصار لقباً لكل من ولي خلافة المسلمين^(٢).

وغار خصوم الخليفة الثاني فأغاروا على اللقب وخصوه بالخليفة الرابع بعد مضي نحو
عشرين خليفة، ولفقوا تحت ظل الدولة البويهية ما لفقوا.. وانتهى بهم الأمر إلى أن قالوا:
إِنَّ كُلَّ مَنْ تَلَقَّبَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ -غَيْرِ عَلِي- فَهُوَ الْمَعْنِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ

(١) أخرجه البراز في «مسنده» (٩: ٣٤٢) من حديث أبي ذر، وقال: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي
ذر إلا من هذا الوجه، ولا روى أبو رافع عن أبي ذر إلا هذا الحديث. والطبراني في «الكبير» (٦: ٢٦٩)
من حديث أبي ذر وسلمان. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩: ١٠٢): وفيه عمرو بن سعيد المصري،
وهو ضعيف.

(٢) انظر «مقدمة ابن خلدون» (ص ٢٢٧ - ٢٣٠). طبعة دار القلم.

دُونِهِ إِلَّا إِنَّا ﴿﴾ [النساء: ١١٧]. أي هو مخنث أو (مأبون)^(١)! وممن استحق هذا النبز (المأمون) الذي بايع الرضا، وهم لا يشعرون!؟

إن أمثال هذه التوافه لا تستحق النقد، ولكننا اضطررنا إليه؛ لنفضح المنطق الذي يضرب ابن أبي الحديد على سندانه!

ومن التوافه ما نلخصه: بأن علياً كان يقول: «عبدتُ الله قبل الناس بسبع سنين»^(٢) ولم أقف على شرح هذا الخبر المائع حتى وقعت عليه في الشرح (ص ٥) خلاصته: أن النبي ﷺ أخذ علياً إلى بيت خديجة تخفيفاً عن عمه من جهة المعيشة وعمره ستُّ سنين، وكان النبي يتعبد قبل البعثة بسبع سنين، وكان علي يشاركه في العبادة...

أبمثل هذا المنطق تثبت الحقائق؟ من يستطيع أن يضبط لنا مدة مقدمات النبوة؟ بل المعروف أن النبي ﷺ كان يتعبد في غار حراء، ولم يذكر أن علياً كان يصحبه ولو للحراسة.. وظاهر الأحوال تدلُّ على أنه كان يفعل ذلك قبل البعثة بقليل، وعلى تقدير صحة التلفيق

(١) روى العياشي في تفسيره (١: ٢٧٦) عن الصادق أنه قال: «دخل رجل على أبي عبد الله فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين. فقام على قدميه فقال: مه، هذا اسم لا يصلح إلا لأمير المؤمنين ﷺ سباه الله به، ولم يُسمَّ به أحد غيره فرضي به إلا كان منكوحاً، وإن لم يكن ابتلي به وهو قوله تعالى «إن يدعون...». قال: قلت: فما يدعى به قائمكم؟ قال: يقال له: السلام عليك يا بقية الله، السلام عليك يا بن رسول الله». وأخرجه أيضاً المجلسي في «بحار الأنوار» (٣٧: ٣٣١)، وابن طاووس في «اليقين» (ص ٢٧)، وهاشم البحراني في «غاية المرام» (١: ١٠١). قبح الله واضع الرواية ومن صدق بها.

(٢) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥: ١٠٧)، وفي سنده الأجلح، وهو يحيى بن عبد الله بن حجية (ت ١٤٥هـ). قال السعدي: مفترٍ. وقال أحمد: منكر الحديث. «الكامل في الضعفاء» (١: ٤٢٧)، «الضعفاء والمتروكين» (١: ٦٤)، «تهذيب التهذيب» (٥: ١٢٢).

فما المنة على المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام عن روية؟! وأي علاقة له بموضوع الخلافة؟
التي هي سياسة عامة فيها كل طامة!؟

وكيف يستطيع الاهتداء إلى بدء طلائع النبوة من عجز عن إثبات الليلة التي قتل فيها
عليٌّ، حيث قال: «قتل علي ثلاث عشرة بقين من شهر رمضان سنة ٤٠، وفي رواية
لإحدى عشرة».

والذي قال بالرواية الأولى توخى ليلة بدر! والذي قال بالثانية توخى ليلة قدر! وهناك
قول ثالث وهو ما جاء في «تاريخ الخلفاء» للسيوطي من التردد بين الحادية عشرة والسابعة
عشرة، وفي «التنبيه والإشراف» للمسعودي: أن ليلة بدر كانت التاسعة عشرة (ص ٢٠٤).
والذي ينبغي المصير إليه أن البحث عن تعيين الليلة كان متأخراً جداً، أي: إلى العصر
الذي أنشئت فيه المآتم وهو العصر البويهي!

ومن الغريب أنا لا نجد في قصة المتآمرين الثلاثة تعيين الليلة مع اتعادهم على ليلة
واحدة! بل لا نجد فيها ربح رمضان! وإنما نجد التعيين عند ذكر الوفاة كيف
وقعت؟ وفيها التزيد الكثير على العادة!

وكتاب «الأخبار الطوال» للدينوري^(١) صريح في أن التآمر وقع في مكة أيام الموسم،
وأنه لما افترق المتآمرون توجه اثنان منهم نحو الشام ومصر، وتوجه ابن ملجم إلى الكوفة
ومثل هذه المؤامرة الخطيرة التي هي بكر في التاريخ لا تحتمل التريث، كما لا تحتمل اشتغال

(١) «الأخبار الطوال» (ص ٢١٣). ط دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٦٦.

ابن ملجم بخطبة قطام أو الرباب، كما يزعم الذين يتأثرون ابن الكلبي الشعبي في طريقته
الكلبية^(١).

ثم يقول ابن أبي الح: «وقد كانت الروايات وردت أنه يقتل ليلة بدر» فما قيمة العقل
عند المعتزلة بعد الوثوق بأمثال هذه الروايات؟

ثم يذكر اختلاف أصحاب الحديث في تعيين موضع الدفن، فقائل: إنه حمل إلى
المدينة. وقائل: إنه دفن عند رحبة الجامع. وقائل: عند باب قصر الإمارة، أو ندَّ البعير
الذي حمل عليه فأخذته الأعراب.

ثم تكلف سلسلة مائعة، إلا أنها كانت على (العقل المعتزلي) خشنة لم نوردها
لطولها... انتهى بها إلى أن علياً هو (أستاذ المعتزلة) ومعلمهم... وردَّ فقه الأئمة الأربعة
بالتواء حلزوني إليه... إلى أن قال: «أما فقه الشيعة فرجوعه إليه ظاهر»!!! وليته وقف عند
هذا الحد؟! بل استرسل فزعم أن عمر بن الخطاب أخذ الفقه عن عليٍّ مستنداً إلى حديث
مائع كعقل ابن أبي الح المائع... وهو «لولا علي لهلك عمر» زاعماً أن عمر قال هذه الكلمة
غير مرة، وأبلغها بعض المتحذلقين عدد (٧٠)!

وما زال في هذا (التبلع) حتى بلغ (ص ٧) فزعم فيها أن «علم الطريقة وعلم الحقيقة
وأحوال التصوف... إن أرباب هذا الفن في جميع بلاد الإسلام إليه ينتهون وعنده

(١) منهم المعروف عندنا بلقب (ص، ي) أحد محرري رسالة الإسلام التي تصدرها (دار التخريب) لزرع
سرطان النفاق على ضفاف النيل، وإعادة الكرة العبيدية على أرض الأزهر، ورجال الأزهر ساهون
سادرون. (م)

ونسلم اليوم أن العمائم السود في إيران تحاول فتح مجمع لتخريب المذاهب لا تقريبتها، وما زال رجال
الأزهر وغيرهم في نفس السُّبات، مع أن فضائح الشيعة وأحقادهم واستباحتهم لدماء وأموال أهل السنة
أصبحت مكشوفة لسذج الناس، فما بال العلماء؟؟!

يقفون!! وسرد على ذلك أسماء يشتهه في بعضها.. إلى أن قال: «ويكيفك دلالة على ذلك (الخرقة)...». يعني خرقة الصوفية!

وهذه الأشياء لا يعرفها الصدر الأول ولا يحسنها. وإنما هي أنماط مستعارة من ملل أجنبية لا يعترف بها الإسلام الأول!

وزعم إثر ذلك أن علياً أملى على أبي الأسود علم النحو «جوامعه وأصوله» كذا!! من جملتها «الكلام ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف». ولم يقف عند هذا الحد! بل أضاف إليه «تقسيم الكلمة إلى معرفة ونكرة» وليته وقف عند هذا! بل أضاف إليه «تقسيم وجوه الإعراب إلى: الرفع، والنصب، والجر، والجزم» قائلاً: «وهذا يكاد يلحق بالمعجزات»!

وهكذا ينبغي أن تكون (معجزة) العقل المعتزلي! وعقل ابن أبي الحديد الحديدي! بل كان الناس محتاجين في عصر علي إلى الشكل الذي يفرق به بين المفتوح والمكسور والإعجام الذي يفرق به بين الصاد والضاد مثلاً، لا إلى تقسيم الكلمة..!

وبعد أن هام في أودية (قصص علمية) هام في أودية (قصص بطولية) تذكرنا حيناً بقصة داود وجالوت، وحيناً بقصة (شمشون الجبار)... ومن (القصص الإحسانية) أو (الفتوية) معاملته لأم المؤمنين قائلاً: «فلما ظفر بها أكرمها، وبعث معها إلى المدينة عشرين امرأة من نساء عبد القيس، وعمّمهن بالعمائم وقلدهن بالسيوف... فتأففت وقالت: هتك ستري...!» (ص ٨).

فكيف يجتمع الإكرام المرضي والإيهام المؤذي؟ ولعل هذه القصة شعبة مما نسبه إلى نفسه أو نسبه إليه جامع «نهج البلاغة»: «زعم ابن النابغة لأهل الشام أن في دعابة وأني

امرؤ تلعباة...». أو ما يحكى عن عمر رضي الله عنه لما عرضت عليه أسماء المرشحين للخلافة - وهو يقاوم الألم - حيث قال في عليٍّ: إنه أهل لها لولا أن فيه دعابة^(١)!

وقد نجد لهذه الدعابة أصلاً تاريخياً عتيقاً... كما جاء في كتاب «إثبات الوصية» المنسوب للمسعودي، حيث قال: «ثم خرجت صفورا (امرأة موسى) على (يوشع)!! وركبت (الزرافة)! فلما حاربت (حجة الله) وظفر بها وأشار عليه بعض من معه بقتلها... فقال لهم: قد عرّفني (موسى) أمرها... وأمرني أن أحفه فيها، فوكل بها نساء ملثمات...»^(٢) الخ!؟؟

وقد تكلمنا على صفورا (بنت شعيب) التي حاربت (خليفة موسى) وشغبت عليه وركبت ما ركبت... في كتابنا «الرزية في القصيدة الأزرية»^(٣) في الموضوع المناسب، فمن شاء فليراجعه؛ ليفطن إلى ما ابتلي به المسلمون من أول تاريخهم!

(١) «شرح نهج البلاغة» (١: ٢٦) من كلام عليٍّ رضي الله عنه عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: «يزعم لأهل الشام أن فيّ دعابة، وأني امرؤ تلعباة».

وروى الإمامية -كذباً- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال عن علي رضي الله عنه: «إن وليتموه ليحملنكم على المحجة البيضاء، إلا أن فيه دعابة. ثم بنوا على الرواية مطاعن في سيدنا عمر رضي الله عنه، «الصراط المستقيم» (ص ١١٥) وانظر «بحار الأنوار» (٤١: ١٤٧) حيث بث سمّه على محطم الدولة الفارسية.

(٢) أخرجه ابن الراوندي في «قصص الأنبياء» (ص ١٧٥) حديث رقم (٢٠٥، ٢٠٦) والمسعودي في «إثبات الوصية» (ص ٥٢)، والنوري في «نفس الرحمن في فضائل سلمان» (ص ٢٤٩).

(٣) (ص ٤١) ط ١، بغداد، سنة الطبع ١٩٥٢ م. والقصيدة الأزرية من نظم كاظم الأزري الشاعر، وقد طبعت في النجف سنة ١٣٧٠ هـ.

وهاك نمطاً آخر من عقل ابن أبي الحديد الجديد: «بدر الكبرى قتل فيها سبعون من
المشركين، قتل علي نصفهم، وقتل (المسلمون) والملائكة النصف الآخر»! ولو كنت مكانه
لحذفت الكلمة المحصورة بين القوسين ليستقيم الوزن!!
الحق أن نشر مثل هذا الكتاب في هذا العصر جناية على الثقافة الإسلامية! ولكن أين
المسلمون الذين يشعرون أن الثقافة الإسلامية في خطر!

قال: «أما الفصاحة فهو عليه السلام إمام الفصحاء وسيد الخطباء، وعن كلامه قيل:
دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين... قال عبد الحميد بن يحيى - كاتب مروان
الأموي-: حفظت سبعين خطبة من خطب الأ صلح... (فغاضت) ثم فاضت.. وقال ابن
نباتة...» الخ (ص ٨). فليتنا علمنا كم خطبة منها حفظ (أبو حيان التوحيدي) الذي
ضعضع أركان النهج حتى ضج وعج!

وهو بعد كل هذه المزاعم يتنصل من التشيع قائلاً: «فأهل الحديث لا يقولون ما تقوله
الشيعة من أن -علياً- تأخر مخالفة للبيعة، بل يقولون: تشاغل بجمع القرآن. فهذا يدل
على أنه أول من جمع القرآن» (ص ٩).

فنحن نسأل أصحاب هذا الخبر المائع.. أين صار ما جمعه علي؟ وكيف يلائم هذا قوله
على الأثر: «وإذا رجعت إلى كتب القراءات وجدت أئمة القراء كلهم يرجعون إليه -كذا-
كأبي عمرو بن العلاء وعاصم بن أبي النجود». وهو الذي نقرأ بقرائه، وهي حجة على
المتنصع الكذاب صاحب «فصل الخطاب»^(١).

(١) هو كتاب « فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب » لمؤلف الميرزا حسين بن محمد تقي
النوري الطبرسي، إمام الحديث ورجاله عند الشيعة في العصور المتأخرة (١٢٥٤ - ١٣١٩هـ). طبع
الكتاب في إيران سنة ١٢٨٧هـ.

قال في (ص ٦): «فأما فضائله... فقد بلغت من العظم والجلال والانتشار والاشتهار مبلغاً يسمح معه التعرض لذكرها والتصدي لتفصيلها... وما أقول في رجل أقرّ له أعداؤه وخصومه بالفضل...».

أقول: ليس في هذا حجة منطقية، فليس بدعاً أن يعترف الخصم لخصمه، وأمثلة ذلك كثيرة في الجاهلية والإسلام، فمن أمثله في الجاهلية اعتراف عنزة لخصمه اللدود حيث قال:

وَمُدَجِّجِ كَرِهَ الْكُفَاةُ نَزَالَهُ لَا تُمَعِّنِ هَرَباً وَلَا مُسْتَسْلِمِ

وقال آخر:

ومحشٍ حربٍ مقدم متعرض للموت غير معرد حياذٍ
كالليث لا يثنيه عن إقدامه خوف الردى وقعاقع الإيعادِ

وهذا من أخلاق الأشراف، عكس الأجلاف الذين لا يعترفون لغيرهم بفضيلة بداعي الخصومة؟!!

ولنأت بأمثلة إسلامية: هذا ابن أبي الحديد أعترف أنا بفضله مع خصومتي له وفي عصرنا كثير ممن أعترف أنا بفضلهم ولكني أخاصهم! فعلى الباحث أن ينظر في سبب الخصومة أولاً، ولا يكتفي بالاعتراف للخصم! فقد يعترف الخصم من ناحية ولا يعترف من ناحية أخرى.

والفضائل التي سردها لعليّ لم ينفرد بها علي؛ فإن أبا بكر وعمر (بلغا من العظم والجلال والانتشار مبلغاً يسمح معه التعرض لذكرها)! حسبك أن التعرض لمزايا هذين الرجلين ينتهي إلى الشك في الإسلام!

على أنه نقض دعواه بقوله إثرها: «فقد علمت أنه استولى بنو أمية - شوكة الأعين - على سلطان الإسلام في شرق الأرض وغربها، واجتهدوا بكل حيلة في إطفاء نوره، ووضع

المعائب والمثالب عليه، وتوعدوا مادحيهم وقتلوهم، ومنعوا من رواية حديث يتضمن له فضيلة..» الخ التخليط..

فنقول له: فكيف وصل إليك «نهج البلاغة» الذي أغمضتَ عن تحقيق نسبته عينيك؟ ومن أين جاءك هذا (الحشو) السخيف الذي حشوت به كتابك؟

إلى أن قال: «وقد عرفت أن أشرف العلوم هو (العلم الإلهي)..» فانقل معي إلى (ص ٢٠) لتشهد معي أول نموذج من العلم الإلهي: «الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون، ولا يحصي نعماءه العادون» وما نظن أحداً سبق صاحب هذه الخطبة إلى وصف الله بالمدح بتأخير الحياء عن موضعها! إذ الجاري بين الناس وصف المخلوق بالمدح ووصف الخالق بالحمد!

أما طنطنة «لا يدركه بعد الهمم، ولا يناله غوص الفطن، الذي ليس لصفته حد محدود، ولا نعت موجود..» فهي بالنسبة إلى عصر الإمام ليس لها محصول! فالرضي - رحمه الله - لم يحسن التقدير، مع أنه في اللغة والبيان على كل شيء قدير.

ومن هذا الباب «وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه؛ لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف...». فهل كان في عصر الإمام من يدرك كنه هذا الكلام المرصوف الذي ابتدعه المتعدون، ثم ألصقوه بعلي لترويجه.. وكيف يسوغ للحكيم أن يخطب الناس بما لا يفهمون؟! بربك ماذا يقع في روع السامع الذي لا يزال محتفظاً بفطرته إذا سمع جملة (كمال الإخلاص نفي الصفات)؟ أمن الإخلاص أن تجرد من أخلصت له من ملابسه فتتركه عارياً يضع يديه على سوائيه؟!!

واقراً في (ص ٣٤) وصف الملائكة (العمالقة) بما يأتي (ومنهم الثابتة في الأرضين السفلى أقدامهم، والمارقة من السماء العليا أعناقهم، والخارجة من الأقطار أركانهم، والمناسبة لقوائم العرش أكتافهم..). إن مخلوقاً هذه جسامته يجب أن تكون أقدامه على حسب

جسامته، فانظر ما نسبة الأرض إلى تلك الأقدام؟^(١)، إن هذا الإيراد يقع على ملك واحد فكيف إذا تعددت الملائكة وبلغت ملايين الملايين؟ قد يقال: إن ملك الله أوسع مما تقدر، ولكن ألا يجب أن يكون التقدير على قدر؟ والله يقول: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. فلو أن مصوراً صوّر عملاقاً برجلي صبي أو يديه أو عينيه أو أذنيه لعدّ هازلاً.

وبدأ (ص ١٠) بذكر سياسة علي قائلاً: «فإنه كان شديد السياسة، خشناً في ذات الله، لم يراقب ابن عمه... ولا راقب أخاه عقيلاً... وأحرق قوماً بالنار» وهم سلف ابن أبي الحديد وأضرابه... وكان عليه أن يعتبر لا أن يفتخر!

بعده: «وما أقول في رجل تحبه أهل الذمة^(٢)، وتعظمه الفلاسفة، وتصور ملوك الروم صورته في بيعها» مع (الأيقونات) فبخ بخ! وإنا لنخشى أن يأتي يوم تصور فيه الأيقونات مع صورته^(٣)!

بعده: «وما أقول في رجل أحب كل أحد أن يتكثر به... حتى (الفتوة) فإن أربابها نسبوا أنفسهم إليه... وعضدوا مذهبهم إليه بالبيت المشهور المروي أنه سُمع من السماء يوم أحد...!! ولو أنهم نسبوه إلى يوم بدر لكان خيراً لهم؛ لأن يوم أحد كانت فيه الكسرة على المسلمين، ولم ينفعهم البيت المسموع من السماء؟!»

(١) إنما جاء هذا الوصف من صورة الأرض في النظر الابتدائي، ولم يتعرض الشارح لتفسير هذه الجسامة، بل ضرب في طريق آخر... وانظر «الوحدة الإسلامية». (م)

(٢) لم يمثل لهذا الضرب من محبة. (م)

(٣) بل وصل الأمر بأحد الخطباء المعممين في إيران، أن يلفق قصة مضحكة، وهي أن أحدهم زار روسيا أيام الشيوعية ورأى صورة علي عليه السلام معلقة على جدار إحدى القاعات، فتعجب من فعلهم، وقال لهم: أنتم لا تؤمنون بالله، فلم تضعون صورة علي؟ فقالوا له: إن علينا ليس إمام المسلمين فقط، بل إمام العالمين جميعاً. ثم أخذ البهائم المستمعون بالتكبير والصلاة على محمد وآل محمد.

وإذا كانت فتوة علي تستحق أن يتفتى بها الرجال، فإن فتوة أسهاء بنت أبي بكر التي كانت تحمل الزاد إلى الغار ظاهرة غير (ملتحفة).. تستحق أن تتفتى بها النساء!
وهو تهويش بداعي (مركب النقص).. يأتي بهذه الفرية وهي أن علياً ﷺ كان يقول عن نفسه (أنا الصديق الأكبر، وأنا الفاروق الأول)! وأقل ما تدل عليه هذه الفرية أن أبا الحسن كان يشره إلى ألقاب إخوانه فينتحلها، وليس ذلك مما يستحسنه الذوق! وأحسن الألقاب ما حُلع على الإنسان، لا ما خلعه الإنسان على نفسه؛ فإن ذلك لا يخلو مما نجل الإمام الرابع عنه!

ومن الغريب أن يمرَّ (العقل المعتزلي) الحديدي بمثل هذه السفساف مرور الكرام... ولا يقنع إلا بإسنادها إلى (أستاذ المعتزلة) بزعمه! وهو علي بن أبي طالب البعيد عن سفساف الأعاجم، وهو ذلك العربي الصميم!

وفي (ص ١١) القول في نسب الرضي: «مولده سنة ٣٥٩ وكان أبوه النقيب (أبو أحمد) جليل القدر في دولة بني العباس وبني بويه، ولقب بالطاهر، وولي نقابة الطالبين وتوفي عن ٩٧ سنة، وهو الذي كان السفير بين الخلفاء وبين الملوك، ما شرع في إصلاح أمر فاسد إلا صلح على يديه، ولاستعظام عضد الدولة البويهبي أمره قبض عليه وحمله إلى القلعة بفارس...»^(١).

(١) من الأخبار الطريفة التي وقعت لأبي أحمد ما جاء في كتاب «تجارب الأمم» لابن مسكويه (٢: ٣٧١-٣٧٢): «من عجائب ما اتفق على بختيار - الديلمي - أنه كان أسر له - في واقعة مع ابن عمه عضد الدولة - غلام تركي يعرف ببابتكين.. فجن عليه جنوناً.. وزعم أن فجيعة هذا الغلام فوق فجيعة بالملكة..»

وأنفذ أبا أحمد الموسوي رسولاً إليه في هذا الباب، وبذل له على يده في فدية الغلام جاريتين عوادتين لم يكن لهما نظير، وكان أبو تغلب بن حمدان بذل في إحداها مائة ألف درهم.. هكذا كان حال الدولة في

وفي (ص ١٢): « وكان الرضي تنازعه نفسه إلى أمور عظيمة يجيش بها خاطره وينظمها في شعره، ولا يجد من الدهر عليها مساعدة؛ فيذوب كمدأ.. فمن ذلك قوله:

مَا أَنَا لِلْعَالِيَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ وَكَلْدِي مَا كَانَ مَا وَالِدِي
وَلَا مَشْتَبِي الْحَيْلِ إِنْ لَمْ أَطَأْ سَرِيرَ هَذَا الْأَصِيدِ الْمَاجِدِ

يعني عرش الخليفة العباسي!

وله قصيدة حائية لم ينقلها ابن أبي الحديد برمتها قائلاً: «وفي هذه القصيدة ما هو أحسن مسأً، وأعظم نكايه، ولكننا عدلنا عنه كراهية لذكره». وليست تحت يدي ولا نقل منها المس الخشن! ولكني أذكر منها ما لو ساعد الدهر عليه لسبحت بغداد بالدماء!

وفي (ص ١٣): «وكان أبو إسحاق الصابي^(١) - كاتب الدولة - صديقاً له.. فكتب

الصابي إليه:

أَبَا حَسَنِ لِي فِي الرَّجَالِ فِرَاسَةٌ تَعَوَّدْتُ مِنْهَا أَنْ تَقُولَ فَتَصُدَّقًا
وَقَدْ خَبَّرْتَنِي عَنْكَ أَنَّكَ مَاجِدٌ سَتَرَقَى مِنَ الْعَالِيَاءِ أَبْعَدَ مُرْتَقَى

يعده بالخلافة! ويجيبه الرضي بقصيدة طويلة.. «وهذه الأبيات أنكرها الصابي لما شاعت» والذي يظهر لي أن الصابي كان يخادع الرضي! وبذلك استطاع أن يتزعم من حماسته المتأججة ذلك الرثاء المتأجج لأجنبي عن الملة:

ذلك العصر والروم يهددون البلاد - ووافق - أو واقف - أبا أحمد العلوي على أن يبذل جميع ملكه إن دعته إلى ذلك الحاجة.. فجرت خطوب استقرت على أن تسلم الجاريتان ويسلم الغلام وتواترت البشائر بحصول الغلام.. «بتلخيص (م).

(١) الْأَدِيبُ الْبَلْبَغِيُّ، صَاحِبُ التَّرْسُلِ الْبَدِيعِ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِلَالِ الصَّابِيِّ الْحَرَائِيُّ الْمَشْرُكِيُّ (توفي ٣٨٤هـ). حَرَّصُوا عَلَيْهِ أَنْ يُسَلَّمَ فَأَبَى، وَكَانَ يَصُومُ رَمَضَانَ، وَيَحْفَظُ الْقُرْآنَ، وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِنْشَاءِ، كَتَبَ لِعَزِّ الدَّوْلَةِ بِخَيْتَارٍ. وَلَهُ نَظْمٌ رَائِقٌ. «سير أعلام النبلاء» (١٦: ٥٢٣).

أرأيتَ من مُهلوا على الأعداء؟ أرأيتَ كيف خبا ضياءُ النادي^(١)؟

واشتهرت قصة مدح الرضي لبعض خلفاء بني عبيد بقصيدة مطلعها؟

ما مقامي على الهوان وعندي مقول صارمٌ وأنفٌ حمي

قال ابن أبي الحديد: «إنَّ القادر بالله عقد مجلساً أحظر فيه أبا أحمد الموسوي وأبرز إليهم

أبيات الرضي، وقال الحاجب للنقيب: قل لولدك محمد أي هوان قد أقام عليه عندنا..؟

فقال النقيب: أما هذا الشعر فمما لم نسمعه منه.. فقال القادر: إن كان كذلك فليكتب الآن

محضراً يتضمن القدح في أنساب ولاة مصر، ويكتب محمد خطه فيه... فامتنع الرضي،

وقال: أخاف دعاة صاحب مصر. وأقسم أنه ليس بشعره وحلف أبوه ألا يكلمه، وكذلك

أخوه المرتضى، فعلا ذلك تقيّة» (ص ١٤).

على أن الرضي مدح القادر في أول خلافته مهنتاً ومنوهاً:

شرف الخلافة يا بني العباس اليوم جده أبو العباس

قال ابن مسكويه: «ولقد صدق الموسوي في قوله: إن القادر جدد معاهد الخلافة..»

(ص ٢٠٧ ج ٦)، وفي الهامش «كان الرضي يرشح نفسه إلى الخلافة، وكان الصابي يطمعه

فيها، ويزعم أن طالعه يدل على ذلك»^(٢)!!

(١) في «ديوانه» (٣٨١:١). قال الإمام الذهبي: فَرَّثَاهُ الشَّرِيفُ الرَّضِيُّ، فَلِيمَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا رَثِيْتُ

فَضْلَهُ. وَهَذَا عَذْرٌ بَارِدٌ. «سير أعلام النبلاء» (١٦: ٥٢٤).

(٢) «ذيل كتاب تجارب الأمم» (٣: ٢٠٧).

وفي (ص ١٥): رؤيا رآها المفيد^(١) شيخ الإمامية تتعلق بتعليم الرضي والمرضى حين كانا صبيين.. والرؤى كانت تكثر في تلك الأيام! وأبطالها من جنس معين؟! ولا أتذكر فيما قرأته عن الرضي شيئاً يفيد أنه كان على مذهب المفيد! والجزء الخامس من تفسيره «حقائق التأويل» لا يعدو أسلوب «الكشاف»، وربما أخذ صاحب «الكشاف» أسلوبه عنه.. وكان ينوه في تفسيره باسم أبي الفتح بن جني: «شيخنا وصديقنا أبو الفتح النحوي» (ص ٣).

وراجعت الفهرست التفصيلي من التفسير لعليّ أعثر على اسم للمفيد في التفسير أو في مقدمته الموسعة فلم أجد له ذكراً، وهذا يدل على أنّ المقدم أغفله، والذي في «وفيات الأعيان»: «وذكر أبو الفتح ابن جني أنّ الشريف الرضي أحضر إلى ابن السيرافي النحوي وهو طفل جداً، لم يبلغ عمره عشر سنين فلقنه النحو وقعد معه يوماً فقال له: إذا قلنا: رأيت عمرو، فما علامة النصب؟ فقال له الرضي: «بغض علي!» فعجبوا من حدة خاطره»^(٢).

وليس في الجواب ما يعجب؛ لأنه مرادف للسؤال! والجواب السديد (الفتح) فتأمل! وإنما يكون جوابه معجباً لو كان السؤال: (فأي حالة من الحالات تجب لعمر و؟) الجواب: بغض علي = النصب. على كلّ إن هذا الخبر إن لم يهدم خبر المفيد فهو مضعف له!

(١) هو محمد بن محمد بن النعمان، الملقب بالمفيد، (٣٣٨ - ٤١٣ هـ) في زمانه انتهت إليه رئاسة أصحابه من الشيعة، قال الخطيب البغدادي: صنف كتباً كثيرة في ضلالتهم والذب عن اعتقاداتهم ومقالاتهم والظعن على السلف الماضين من الصحابة والتابعين وعامة الفقهاء المجتهدين، وكان أحد الأئمة الضلال، هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه. «تاريخ بغداد» (٣: ٢٣١).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤: ٤١٦).

وابن أبي الحديد نقل الخبر عن ابن معد العلوي، ويلوح لي أن خبر ابن جني أوثق وإن لم يفتن لما ينبغي لمثله أن لا يفتن له!

وفي (ص ١٨) تعجب الرضي وابن أبي الحديد معاً من اجتماع المتناقضات في علي: إفراط في إراقة الدماء، وإفراط في الزهد! وهذا مما يستحق التساؤل ويحتاج إلى خبراء!؟ وأحسن حكم في هذا الباب صاحب الشريعة الذي كان يحرص على الجهاد مع الزهد. فلننظر كم قتيلًا قتل على يد النبي ﷺ؟ بل كم قتيلًا سقط في حومة الجهاد من كلا الفريقين في مدة عشر سنين؟ المشهور أن سبعين من المشركين قتلوا يوم بدر، ومثلهم من المسلمين قتلوا يوم أحد... وعلى المتبع أن يحصي القتلى من الطرفين في جميع وقائع النبي ﷺ، ولننظر الفرق بين النتيجةين؟

وفي (ص ١٩) نقل عن ابن الجوزي في كتابه «المنتظم»: «تذاكروا عند أحمد بن حنبل خلافة أبي بكر وعلي.. فرفع رأسه إليهم وقال: قد أكثرتم؟ إن علياً لم تزنه الخلافة ولكنه زانها^(١)!» وهذا الكلام دال على أن غيره ازدان بالخلافة.

(١) «المنتظم» (٥: ٦٢). طبعة دار الكتب العلمية. تحقيق محمد عبد القادر ومصطفى عبد القادر. وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١: ٤٦٢). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف.

قال الإمام ابن الجوزي: وروى القزاز بإسناده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: كنت ذات يوم جالساً بين يدي أبي، فجاءت طائفة من الكوفيين فذكروا خلافة أبي بكر وعمر وعثمان بن عفان، وذكروا خلافة علي بن أبي طالب، فزادوا وأطالوا، فرفع رأسه إليهم وقال: يا هؤلاء، قد أكثرتم القول في علي والخلافة، وإن الخلافة لم تُزين علياً بل علي زينها.

قال السياري: فحدثت بهذا بعض الشيعة، فقَالَ: قد أخرجت نصف ما كان في قلبي على أحمد بن حنبل من البغض.

أقول، إن صح الخبر: ولكن من ساق تلك الزينة إلى علي غير أبي بكر، الذي استخلصها من أيدي الأنصار؟ وكادوا يستبدون بها لولا أبو بكر ومن ورائه عمر!

فلأبي بكر وعمر وأبي عبيدة الفضل على كل من صار خليفة من قريش وبني هاشم! وفي (ص ٣٠) تفسير (همامة النفس) الواردة في الخطبة -أسطورة الثنوية-: «إن النور الأعظم اضطربت عزائمه في غزو الظلمة فخرجت من ذاته قطعة وهي الهمامة فاقتطعتها الظلمة من النور وخرجت همامة الظلمة غازية للنور فاقتطعها النور... وما زالت الهمامتان تتقاربان حتى انبنى منهما هذا العالم». وقال في إثر هذا: «ولهم في الهمامة كلام مشهور واللغة العربية ما عرفنا فيها الهمامة، ولكنها لفظة اصطلاحية عند أهلها».

والذي ينبغي على هذا أن يقال: إذا كانت اللفظة غير عربية، وهي من مصطلحات الفلسفة الثنوية، فكيف جرت على لسان صاحب الخطبة وهو علي بن أبي طالب أليس هذا يدل على أن الخطبة منحولة؟

لكن ابن أبي الحديد قطع الطريق على هذا الاعتراض بحديده، حيث قال في أوائل الصفحة في معرض الرد على الثنوية: «وهذا دليل على صحة ما يقال من أن أمير المؤمنين كان يعرف آراء المتقدمين والمتأخرين، ويعلم العلوم كلها»^(١).

(١) حتى علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله عز وجل، كما نص على ذلك الكليني؛ فقال في «أصول الكافي» (١: ٢٦٠): «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وعلم ما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء». وقال أيضاً: «باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم». «أصول الكافي» (١: ٢٥٨).

فبأي عقل تستطيع أن تناقش العقل الاعتزالي المضروب به المثل^(١)؟ وإذا كان صاحب

العقل الاعتزالي على يقين من صاحب الدعوى، فلم أقحم بين ثناياها تعبير (ما يقال)؟؟

وفي (ص ٤٠) فائدة تاريخية: «وكان أبو الفتوح أحمد بن محمد الغزالي^(٢) الواعظ أخو أبي

حامد الغزالي قاصاً لطيفاً وواعظاً مفوهاً، وهو من خراسان من مدينة طوس، قدم بغداد

(١) كثر المغترون بالعقل الاعتزالي من الباحثين المعاصرين، ومنهم المرحوم الدكتور أحمد أمين مع

خبرته.. وهذا الادعاء نموذج منه. (م)

(٢) قال الحافظ ابن الجوزي: أحمد بن محمد بن محمد، أبو الفتوح الغزالي الطوسي (ت ٥٢٠هـ). كان

متصوفاً متزهداً في أول أمره، ثم وعظ فكان متفوهاً، وقبَّله العوام. وكان له نكت لطيفة، إلا أن الغالب

على كلامه التخليط، ورواية الأحاديث الموضوعية، والحكايات الفارغة، والمعاني الفاسدة، وقد علق عنه

كثير من ذلك، وقد رأينا من كلامه الذي علق عنه وعليه خطه إقرار بأنه كلامه.

فمن ذلك أنه قال: قال موسى ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ قيل له: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فقال: هذا

شأنك! تصطفي آدم ثم تسود وجهه وتخرجه من الجنة، وتدعوني إلى الطور ثم تشمت بي الأعداء، هذا

عملك بالأخيار، كيف تصنع بالأعداء؟

وقال: نزل إسرائيل بمفاتيح الكنوز على رسول الله ﷺ وجبريل جالس عنده؛ فاصفر وجه جبريل، فقَالَ

رسول الله ﷺ: يا إسرائيل، هل أنقص مما عنده شيئاً؟ قال: لا، قال: ما لا ينقص الواهب ما أريده.

وقال: دخل يهودي إلى الشيخ أبي سعيد، فقال أريد أن أسلم، فقال له: لا ترد، فقال الناس: يا شيخ، تمنعه

من الإسلام؟! فقال له: تريد ولا بد، قال: نعم، قال: برئت من نفسك ومالك، قال: نعم، قال: هذا

الإسلام عندي، احملوه الآن إلى الشيخ أبي حامد حتى يعلمه لا، لا المنافقين -يعني لا إله إلا الله- قال

أحمد الغزالي: الذي يقول لا إله إلا الله غير مقبول، ظنوا أن قول لا إله إلا الله منشور ولايته، أفسسوا عزله؟

وحكى عنه القاضي أبو يعلى: أنه صعد المنبر يوماً، فقال: معاشر المسلمين، كنت دائماً أدعوكم إلى الله، فأنا

اليوم أحذركم منه، والله ما شُدَّتِ الزنانيرُ إلا من حبه، ولا أدبت الجزية إلا في عشقه.

وأبناً مُحَمَّد بن ناصر الحافظ، عن مُحَمَّد بن طاهر المقدسي، قال: كان أحمد الغزالي آية من آيات الله تعالى في

الكذب، توصل إلى الدنيا بالوعظ، سمعته يوماً بهمدان يقول: رأيت إبليس في وسط هذا الرباط يسجد

ووعظ فيها وسلك في وعظه مسلكاً منكراً؛ لأنه كان يتعصب لإبليس ويقول: إنه سيد الموحدين! وقال يوماً على المنبر: من لم يتعلم التوحيد من إبليس فهو زنديق أمر أن يسجد لغير سيده فأبى»^(١)، إلى أن قال: «وكان هذا النمط في كلامه ينفق على أهل بغداد، وصار له بينهم صيت» إلى آخر ما نقل عنه.

وغرضنا من هذا النقل؛ الاهتمام إلى حلِّ المعضلة التي عليها اليزيدية^(٢)، من عبادة الشيطان أو تقديسه وإجلاله... فقد حار المؤرخون فيها، ومن ينظر إلى أن أصل نحلة اليزيدية صوفية غالية، وفي المتصوفة من يقول بقول أبي الفتوح؛ إذ لا يعقل أنه انفرد به يهون عليه فهم ما عليه اليزيدية! وهذا الذي يحملنا على مكافحة الباطنية التي رجعت بالموحدين إلى الوثنية^(٣)!

لي. فقال له: ويحك، إنه الله عز وجل أمره بالسجود لآدم فأبى. فقال: والله لقد سجد لي أكثر من سبعين مرة. فعلمت أنه لا يرجع إلى دين ومعتقد. قال: وكان يزعم أنه يرى رسول الله ﷺ عياناً في يقظته لا في نومه، وكان يذكر على المنبر أنه كلما أشكل عليه أمر رأى رسول الله ﷺ فسأله على ذلك المشكل فدله على الصواب.

قال ابن الجوزي: وكان أحمد الغزالي يتعصب لإبليس ويعذره. «المنتظم» (١٧: ٢٣٨).

(١) عكس هذا ما يستفاد من رموز بعض المذاهب وهو أن السجود لآدم مبني على اشتهاه على سر علي أو حق علي، واشتقوا من هذا نعت عمر بإبليس إذ أبى الخضوع لعلي، ولذلك نجد رسائل إخوان الصفا تكثر الاستشهاد بآدم وإبليس، ومن هنا نستطيع أن ندرك مغزى لجاجة بعض الأدعياء في إجازة السجود للأولياء. (م)

(٢) طائفة تقطن شمال العراق ومركزها في منطقة سنجار، تعبد الشيطان، والطاوس رمز لمعبودهم. انظر «تاريخنا القومي بين الإيجاب والسلب» للملاح (ص ١٢٠) وما بعدها.

(٣) جاء في كتاب «العلم الشامخ»: «ومن فروع علمهم - يعني المتصوفة - بالملكوت: إن الذي يطلع منهم على سر القدر يرى ما سبق له من المعاصي فيأتيها موافقة لإرادة ربه؛ لأن الأدب يقتضي ألا يخالف مراده،

وفي أول (ص ٤١) الكلمة المشهورة: «أول من قاس إبليس» ﴿قَالَ أَنَا حَيْرٌ مِّنْهُ﴾
[الأعراف: ١٢]، وأول (عصية) ظهرت عصية إبليس..

أقول: ما أفسد حال الأمة إلا قياس إبليس وعصيته.. إذ عكفت على الاشتغال
بفاضل ومفضول وأفضل، وفي ذلك مثار العصية! ومما نقله القرآن لنا للعبارة قول اليهود
في طالوت: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ الْمَلِكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمَلِكِ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٧]؟ فهذا نموذج
من القياس الإبليسي، والعصية الإبليسية!

وفي (ص ٤٣) تعليق على قول الخطبة (المنسوبة): «ولم يخل سبحانه من نبي مرسل أو
كتاب منزل، أو حجة لازمة..». إذ عرض الشارح هذا السؤال: «إلى ماذا يشير بقوله (أو
حجة لازمة)؟ هل هو إشارة إلى ما يقوله الإمامية: من أنه لا بد في كل زمان من وجود إمام
معصوم؟ الجواب أنهم يفسرون اللفظة بذلك! وأما القطب الراوندي فقال: وكل واحد
من الرسل والأئمة كان يقوم بالأمر ولا يردعه عن ذلك قلة أوليائه، ولا كثرة أعدائه.
فيقال له: هذا خلاف قولك في الأئمة المعصومين، فإنك تميز عليهم التقية..».

وما أدري كيف تقوم الحجة مع وجود التقية؟ كما لا أدري كيف يجب نصب الإمام على
الله، ولا يجب عليه إظهاره!!

بعده «على ذلك نسلت القرون، ومضت الدهور، وسلفت الآباء، وخلفت الأبناء إلى
أن بعث الله محمداً..». وهذا يدل على أن صانع الخطبة كان على مذهب الفائلين بقدم
الإمامة وتوابعها.. وكنت أظن الرضي من المستقلين في آرائهم.. لاسيما أنه معتزلي في

ولهذا عذروا إبليس أنه فرح وقال اللعنة خُلعة خصه الله بها، وإن التوقيت إلى يوم الدين، ثم يعود إلى مقام
القرب. هكذا صرح الجيلي.. قال: وصاحب المقام يأكل معك ويحلف ما أكل، وهو مع ذلك برٌّ صادق»
(ص ٤٦٥)، وفي (ص ٣٧٢) منه ما يقارب هذا! (م).

تحكيم العقل!!؟ إلا أن في تنمة الخطبة موارد..! «وخلف فيكم ما خلفت الأنبياء في أممها؛ إذ لم يتركوهم هملاً بغير طريق واضح ولا علم قائم».

فهذا التعبير يصح تأويله بالإمام كما سبق في تأويل (حجة لازمة)، لولا أنه أبدل منه «كتاب ربكم مبيناً حلاله وحرامه». إلا أن يحمل الكتاب على معنى الإمام، وهو أسهل شيء لديهم.. ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]. مثلاً.

وكان أعجب ما في (ص ٤٥) قول الشارح: «فأما الذين ليسوا بمعطلة من العرب فالقليل منهم وهم المتأهون أصحاب الورع والتحرج عن القبائح كعبد الله وعبد المطلب وابنه أبي طالب.. الخ، وما المانع من تسميتهم أئمة معصومين؟!

وفي (ص ٤٨) إيراد اعتراض لأرباب البيان على «نهج البلاغة» من جهة السجع مستشهدين بخطب النبي ﷺ والرد عليهم، والاحتجاج بسجع القرآن! إلا أن أثر التكلف في «نهج البلاغة» محسوس، وقد قرأنا خطباً لمعاصري عليٍّ فلم نجد فيها تكلفاً ولا تنطعاً في الألفاظ والمعاني!

وادعى في آخر الصفحة أن أكثر خطب النبي ﷺ مسجوعة، وإنما تصح دعواه لو كان للنبي ﷺ خطب مجموعة، وما إخال ذلك^(١)! واستشهد في هذا المقام بخطبة نسبها إلى النبي ﷺ وما إخالها! وهي:

(١) بل هناك من جمع خطب النبي ﷺ من المتقدمين والمتأخرين، فمن جمع خطبه ﷺ الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني، الأخباري (١٣٢ - ٢٢٤هـ) قال الإمام الذهبي: قد ذكرنا فوت مصنفات المدائني في خمس ورقات ونصف، منها: (تسمية المنافقين)، (خطب النبي عليه الصلاة والسلام). «سير أعلام النبلاء» (١٠: ٤٠٢).

ومن جمعها: الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس المستغفري، النسفي (توفي ٤٣٢هـ). «سير النبلاء» (١٧: ٥٦٤).

«إنَّ مع العزم ذللاً، وإنَّ مع الحياة موتاً، وإنَّ مع الدنيا آخرة، وإنَّ لكل شيء حساباً، ولكل حسنة ثواباً، ولكل سيئة عقاباً، وإنه لا بدَّ لك من قرين يدفن معك هو حي وأنت ميت، فإن كان كريماً أكرمك، وإن كان لئيماً أسلمك، ولا يحشر إلاَّ معك..»^(١) إلى أن قال: «وكذلك خطبه الطوال». وهو مطالب بتصحيح النقل!

والخلاصة أن الكلام المصنوع يشهد على نفسه بالصناعة عند أهل الصناعة! ولكن ابن أبي الح الذي هو في نظرنا من فحول الصناعة تغافل؛ طلباً للدنيا التي لم يدركها إلاَّ على شفا جرف انهار به وبمخدومه.. إثر دخول هو لآكو بغداد!

ومن المتأخرين مفتي بيروت الشيخ عبد الباسط بن علي الفاخوري البيروتي الحنفيّ (توفي ١٣٢٤هـ). هدية العارفين (١ : ٤٩٥).

(١) أخرج الخطبة ابن ودعان في الأربعين الودعانية، رقم (٢).

يقول الشيخ شعيب الأرنؤوط عن هذه الأربعين: وهي التي تعرف بالأربعين الودعانية، قال ابن حجر في «لسان الميزان» (٥ : ٣٠٦): وقد سئل المزي عنها فأجاب بما ملخصه: لا يصح منها على هذا النسق بهذه الأسانيد شيء، وإنما يصح منها ألفاظ يسيرة بأسانيد معروفة يحتاج في تتبعها إلى فراغ، وهي مع ذلك مسروقة، سرقها ابن ودعان من زيد بن رفاعه، وقيل: زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعه الهاشمي، وهو الذي وضع رسائل أخوان الصفا فيما يقال، وكان جاهلاً بالحديث، وسرقها منه ابن ودعان، فركَّب بها أسانيد، فتارة يروي عن رجل، عن شيخ ابن رفاعه، وتارة يدخل اثنين، وعامتهم مجهولون، ومنهم من يشك بوجوده، والحاصل أنها فضيحة مفتعلة، وكذبة مؤتلفة.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم» (٩ : ١٢٧) عن ابن ودعان هذا: قدم بغداد في سنة ثلاث وسبعين ومعه جزء فيه أربعون حديثاً عن عمه أبي الفتح، وهي التي وضعها زيد بن رفاعه الهاشمي، وجعل لها خطبة، فسرقها أبو الفتح بن ودعان عم أبي نصر هذا، وحذف خطبتها، وركب على كل حديث شيئاً إلى شيخ الذي روى عنه ابن رفاعه. «سير أعلام النبلاء» (١٩ : ١٦٦).

وأنا آتيك بنموذج من كلام البلغاء العاري من الكلفة أورده الشارح في (ص ٤٧) حيث قال: «عمر بن ذر الهمداني لما قضى مناسكه أسند ظهره إلى الكعبة، وقال مودعاً للبيت: «ما زلنا نحلُّ إليك عروة، ونشد إليك أخرى، ونصعد لك أكمة ونهبط أخرى، وتخفضنا أرض وترفعنا أخرى، حتى أتيناك. فليت شعري! بم يكون منصرفنا؟ أبذنب مغفور فأعظم بها من نعمة! أم بعمل مردود فأعظم بها من مصيبة! فيا من له خرجنا وإليه قصدنا، وبحرمه أنخنا، ارحم يا معطي الوفد؛ فقد أتيناك بها معراة جلودها، ذابلة أسنمتها، نقة أخفافها...».

وانظر إلى نباهة هذا القائل حيث واتته السجعة وهي كلمة (نقمة) الموازنة لكلمة (نعمة) فأعرض عنها لغرض بياني.

وانظر إلى الاستعطاف الذي تحمله (معراة جلودها، ذابلة أسنمتها..). أين الكلام الطبيعي من الكلام المصنوع، الذي إن صحَّت عبارته لم تصح إشارته؟ مثل (هم.. موضع سيره، وعيبة علمه، وموئل حكمه، وكهوف كتبه، وجبال دينه..). ومثل (لا يقاس بأل محمد من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمته عليهم أبداً..).

يقال على الشق الأول: إن لفظ الآل يشمل جميع بني هاشم على أقل تحديد ومنهم بنو العباس، دع أن الآل الطبيعي يشمل جميع قریش!

ويقال على الشق الثاني: ما سندك في هذا المقام؟ وتحقيق النعمة كان مشتركاً بين آل محمد وغيرهم! كما أن مقاومة تلك النعمة كانت مشتركة؛ فلا مجال للاستثثار!

ثم إن آل محمد فيهم الصالح وفيهم الطالح، وفيهم المستقيم وفيهم المعوج كغيرهم! وفي آل محمد من لا يرضى عنه آل محمد؟ كزيد الذي كفرته الرافضة، وهو أخو الباقر وعم جعفر! وأبناء جعفر تناذبوا وتناذبوا على لفظ الإمامة! فقد شهد بعضهم على بعض، وكفى بالله شهيداً!

وبعد الغلو في الجِنَّة يقول: «إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي» أي: أنهم وسط يرجع إليهم السابق ويلحق بهم المتخلف، وهذا يحتاج إلى تحديد، والتحديد مستحيل مع العلل السابقة! والسبق والتخلف سبق بنسبة، دع أن أصل الدعوى لا يستند إلى برهان أصيل في نظر أهل التحصيل!

إلى أن يقول: «ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم ولاية الرسول على الخلق». فأين هو من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. على سبيل المثال^(١).

(١) تجرأ بعضهم على تحريف لفظ (أمة) بلفظ (أئمة). (م).

قال النوري الطبرسي في كتابه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»: روى سعد بن عبدالله القمي في كتاب «ناسخ القرآن» في باب الآيات المحرفة، قال: وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وهو أئمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس. وروى النعماني في «تفسيره» عن أمير المؤمنين عليه السلام في جملة الآيات المحرفة، وقوله تعالى: (وجعلناكم أئمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) ومعنى وسطاً بين الرسول وبين الناس فحرفوها وجعلوها أمة. «الشيعة والقرآن» للعلامة إحسان إلهي ظهير رحمه الله (ص ٩٣).

وروى الكليني في «أصول الكافي» (١: ٢٩٢) كتاب الحجّة: باب ما نص الله عز وجل ورسول على الأئمة واحداً فواحداً، عن زيد بن جهم الهلالي عن الإمام الصادق، أنه قرأ (أن تكون أئمة هي أزكى من أئمتكم)، فقلت: جعلت فداك: أئمة. قال: إي والله. قلت: إنها يقرأ: أربى. قال: وما أربى؟ وأوماً بيده. قلت: وحاشا أئمة آل البيت من مثل هذا الهذيان.

وإن تعجب فاعجب لهذا العالم (المتجاهل) حيث يقول في (ص ٥٣) معلقاً: «أما الوصية فلا ريب عندنا أن علياً كان وصي رسول الله، وإن خالف في ذلك من هو منسوب عندنا إلى العناد!!»

ثم وارب فقال: «ولسنا نعني بالوصية النصّ على الخلافة، ولكن أمور أخرى..». فقد نسب العناد إلى من وافقهم في دعوى فقدان النص، فمن أين جاءت وصمة العناد إذن؟ إنه يقول جاءت من أمور أخرى.. فما هي الأمور الأخرى؟ والأمور الأخرى على تقدير صحتها.. لا تعدو استحقاق علي للخلافة، وهذا ما لم ينكروه، وإنما أنكروا وجوب السبق، فأبي عناد في هذا والنص على السبق مفقود؟

على أن دعوى وجوب السبق ما تضخمت إلا بعد فشل عليّ في سياسته، ولولا فشله في سياسته لما كان للدعوى ذكر؟! كما أنه لولا فشله لم نسمع بنعمة فاضل ولا مفضول ولا أفضل، ولا غاصب ولا ناصب..

وتأخر عليّ ما كان ضائره لولا (أمور أخرى) غير الأمور التي زعمها الشارح؛ إذ لم تأت الخلافة وهو واهن العظم فيقال:

وَجَادَتْ بُوَصْلٍ حِينَ لَا يَنْفَعُ الْوَصْلُ^(١)

بل جاءت وهو أقوى ما يكون، وأنضج ما يكون.. ولكن هناك أموراً أخرى لا يد لنا بها..

وضاعف تجاهله حيث قال: «وأما الوراثة فالإمامية يحملونها على ميراث المال أو الخلافة، ونحن نحملها على ميراث العلم». وليس لهذه الوجوه الثلاثة أساس؛ أما ميراث

(١) عجز بيت لبشر بن حزم الكلاعي، وصدرة: أَتَتْ وَجِيأُصُ الْمَوْتِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا

المال فلم نجد له وجهاً في علم المورايت! وما ندري كيف قالوه؟ وأما الوجه الثاني فالأمة شركة فيه كما سبق، وكذلك الوجه الثالث؛ لأنَّ التبليغ كان عاماً لا اختصاص فيه. وعلّق على دعوى الخطيب أن (الحق رجع إلى أهله) بقوله: «إنه كان أولى وأحق لا على وجه النص، بل على وجه الأفضلية». فنقول له: من أين جئت بالأفضلية؟ وإنما أصل الفتى ما قد حصل^(١)!

ثم تعلق بمزعم بارد: لأن العرب حسدوه.. فكيف بايعوه فيما بعد؟^(٢). وبلغت القحّة بمن صلب خده كحديد أبيه.. أن قال: «فإن قيل: لا ريب أن كلامه هذا تعريض بمن تقدم عليه، فأى نعمة له عليهم؟!» أجاب بما يلي: «قيل نعمتان! الأولى منها الجهاد عنهم وهم قاعدون!! والثانية علومه..». يعني علومه التي لا تنتهي.. والجواب على مثل هذه الدعوى لا ينتهي! فخير لنا أن ننتهي!!؟ ثم شحن أكثر من ثلاث صفحات بشعر مضاف أو مضاف إليه.. وكله لا يغني قليلاً وإن ملاً قليلاً!

قال لي بعض أذكى الشيعية في حديث جرى بيني وبينه، وهو شاب يجمع إلى الأدب والدراسة حسباً ونسباً: إن هناك ثلاثة أشياء أصبحنا لا نعبأ بها: قضية أبي بكر وعمر وقضية «نهج البلاغة».. أما القضية الثالثة فلا أود ذكرها عنه؛ لثقل وزنها عند أربابها وإن كنت لا أرى لها وزناً لفراغها!

(١) من لامية الشيخ العلامة الأديب ابن الوردي رحمه الله الذائعة الصيت، ومطلعها:

اعتزل ذكر الأغاني والغزل وقل الفصل وجانب من هزل
لا تقل أصلي وفصلي أبداً إنما أصل الفتى ما قد حصل

(٢) من المزاعم الباردة دعوى الثأر، وهي دعوى مفقودة بالنسبة إلى الأنصار، وأما المهاجرون فكانوا شركاءه في كل ما صدر عنه، اختص به دونهم. (م)

سوى أنه استثنى من «نهج البلاغة» الخطبة المعروفة بالشَّقْشِيقِيَّة! ولم أنزعه في دعواه لأن المجال كان ضيقاً، ولأني لا أحفظ من الشَّقْشِيقِيَّة إلا «شَقْشِيقَةٌ هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّتْ»! وإلا «ينحدر عني السيل، ولا يرقى إليّ الطير»!

ذكرني بهذه المحاوراة وقوفي على عنوان الخطبة الموسومة بهذه السمة حين جاءت نوبتها.. (ص ٥٨)، ودخلت في ثناياها، ومسحت زواياها؛ فوجدتها ترجع في جملتها وتفصيلها إلى دائرة (أنا لا غيري)..! وجهدت أن أرجعها إلى دائرة الفقه الإسلامي، أو المنطق اليوناني فلم أفلح!؟

أما نسبتها فهي أشبه أن تكون مطبوعة بالطابع العلوي بجامع الفحولة بين اللفظ واللافظ! إلا أنها لا تخرج عن كونها عاطفة محتدمة غير مرعي فيها مناسبة معقولة، إذ أي مناسبة بين الراهن الذي كان يشكوه الخطيب، وبين الرجوع إلى أكثر من ربع قرن؛ ليقول: «أما والله، لقد تمصصها ابن أبي قحافة وإنه ليعلم أنه محلي منها محل القطب من الرحي..».

ولولا ابن أبي قحافة ما دارت تلك الرحي، ولا شم القطب رائحتها.. فلو أصرَّ الأنصار على الإباء ماذا كان يصنع الآباء؟ هل كان هناك غير الانشقاق يقع بين المهاجرين والأنصار؟ هذا على تقدير أن المهاجرين يلتفون حوله وهو شيء غير مضمون! فما له رَفَضَ المضمون وتعلق بغير المضمون؟ والواقع يدلُّ على أنه لم يكن مضموناً؟

ولنفرض أن أبا بكر اعترف للخطيب بالقبطية، أيظن أن سائر الناس يتابعونه على الاعتراف؟ فما هذا الظلم لأبي بكر؟

«فسدلتُ دونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً..» فكيف نجتمع بين الطمع والتعفف؟ وقد سبقت دعوى الزهد المفرط على قذى، وينطوي على شجاء؟ وهب غبناً لحقه فليس من شأن الزاهد متابعة التشكي والتوجع.. لا سيما بعد أن زال الغبن ورجع الحق إلى أهله..؟

أما قول الخطيب: «أرى تراثي نهباً» فيدلُّ على أن القائل كان يتوقع ملكاً مخلفاً.. ولو كان التراث إمامة محضة لم تثر هذه الحاساسة؟

إن التشكي من مثل طلحة والزبير وعائشة ومعاوية كان له وجه لمزاحمتهم له على شيء ناله.. ولكن ما وجه التشكي من أبي بكر الذي ضمن الخلافة للمهاجرين إلى يوم الدين، ولولا كياسة أبي بكر ومعاوضة عمر؛ لتولت عنهم إلى غير حين، والله يقول: ﴿وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥]. إِنَّ اللَّهَ بَدَعُوا (أنا لا غيري) أضرت بصاحبها كثيراً، وأضرت بذريته كثيراً.. هذا على وجه الخصوص، وعلى وجه العموم أضرت بالمسلمين ضرراً غير محدود!

«فيا عجباً بيننا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته» (ص ٦٣). ولو كان هذا لغرض شخصي لقلنا نعم! ولكن كان لمصلحة عامة فسرها برغم أنوف المنكرين الواقع الذي لا يستطيع ذو حسِّ إنكاره^(١) فأى قيمة لدعوى (لشدَّ ما تشطراً ضرعيها)؟ وما الذي تشطراه من ضرعيها ليت شعري؟ ليت مفسراً فسّر لنا ما تشطراً؟ بل أدراً الضرع لمن جاء بعدهما.. فمنهم من حلب وشكر، ومنهم من حلب وأنكر!

«فصبرت على طول المدة وشدة المحنة» فمن أين جاءت هذه المحنة؟ من خارج أم من داخل؟

«حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أي أحدهم^(٢)، فيا لله للشورى.. حتى صرْتُ أقرن إلى هذه النظائر..!» (ص ٧١).

(١) انظر بحث الغريان والبازي في كتابنا «حقيقة إخوان الصفا». (م)

(٢) انظر «حقيقة إخوان الصفا» قصة الحمام البري والعقق ثم قصة الثعالب والأسد. (م)

لأنه لا يريد أن يكون له نظير.. وكل هؤلاء يرى أنه كذلك، فما صورة الحِلِّ و(الرجل في الركاب) هل هناك طريقة غير طريقة الشورى؟

إنه ما كان يرضي علياً إلا أن يقول له عمر: أنت الخليفة من بعدي و(أستغفرك).. إذ غصبتك حقك أنا ومن قبلي؟ ثم ما ندري ماذا كانت تكون النتيجة؟؟ فما لنا نتعلق بها لم يقع، ونرفض ما وقع؟

ولقد كانت أيام عثمان من خير الأيام، لولا عشرات وضعها الحسدة في طريقه.. حتى إذا (برك) تراكمت عليه السكاكين.. فكان نحره طعنة في النحور إلى يوم النشور. ولكن الرابع أبى إلا أن يقول: «إلى أن قام (ثالث القوم) نافجاً حضنيه بين نثليه ومعتلفه..» (ص ٧٧).

وما نشأ عثمان ﷺ في جوع حتى يكون حديث نعمة تبطره، وتجعله (نافجاً حضنيه) فيعيرهُ خَلْفُهُ بالمعتلف و(النثيل)؟!

هذا ما جرى به القلم على المتن فلننظر بماذا جرى قلم الشارح القارح؟ من غرائب ابن أبي الح. هذه الرنة (وقوله -عليه السلام- في المتن (متى يلقي ربه) بالوقف والإسكان كما جاءت به الرواية في قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَظِيَ رَبُّهُ﴾ [البينة: ٨] بالوقف أيضاً» (ص ٦٠).

فهل مثل هذا التعليل مما تجري به أقلام العلماء؟ وما عسى أن نقول في عالم ينصُّ على إسكان كلمة بعينها وقعت في فاصلة؟ فما حكم بقية الفواصل؟ وما معنى النص على الوقف بعد أن يكون الوقف قياساً مطرداً لا يمتاز عن بقية الوقوف؟

وكأنه أراد أن يقارن بين أسلوب الخطيب، وبين أسلوب كتاب الله فأخطأ المرمى، والله أعلم بما رمى؟

ثم أورد ابن أبي الح. في هذه الصفحة اعتراضاً للشيعة ظنوه مفتحاً وهو (بينوا لنا ما عندكم في هذا الكلام، أليس صريجه دالاً على تظلم القوم ونسبتهم إلى اغتصاب الأمر فيما قولكم في ذلك؟ إن حكمتهم عليهم فقد طعنتم فيهم، وإن لم تحكموا عليهم فقد طعنتم في المتظلم).

وأنا أجيب عليه قبل إجابة الشارح:

أولاً: إنَّ الخبر ككثير من الأخبار التي تتعلقون بها، ليس مقطوعاً به عندنا. وثانياً: إننا لا نعدُّ التخطئة لغير النبي ﷺ طعناً! أما أنتم فتعدونها طعناً لقولكم بعصمة غير النبي ﷺ!

وكان جواب الشارح ما يلي: «أما أصحابنا رحمهم الله -يعني المعتزلة المتأخرة- فلهم أن يقولوا: إنه لما كان أمير المؤمنين هو الأفضل والأحق.. ساغ إطلاق هذه الألفاظ..». أما نحن فلا نقول ذلك بل نقول: إنه لما كان أمير المؤمنين يرى نفسه.. الخ، وإن كان أصحابنا لا يرضون بهذا على إطلاقه..؟

ثم قال: «ألا ترى أن البلد قد يكون فيه فقيهان أحدهما أعلم من الآخر فيجعل السلطان الأنقص علماً قاضياً فيتوجد الأعظم». -كذا- ولعله الأعلم (ص ٦٠).

أما نحن فلا نتكلف مثل هذا التقدير، لا سيما أن فيه مساً للأعلم بما لا يليق! لأن الأعلم يجب أن يكون أحلم؟ وفي الحديث «تعلموا العلم وتعلموا له السكينة والحلم»^(١) فكلما زاد العلم زاد الحلم! نعم يجوز أو يجب للأعلم أن ينتقد تقديم غيره عليه في القضاء إذا وجد فيه خللاً، ولا يستطيعون ادعاء الخلل في حكم أبي بكر وعمر وهما اللذان يهمننا أمرهما! أما عثمان ففيه تفصيل، وإن كان عندنا غير مخذول!

ومع تظاهر ابن أبي الح بأنه شيعي أو غير رافضي.. نجده يتصدى للإمامية بما يقاربه به كقوله: «يعتقدونه في الجلالة والرفعة قريباً من منزلة النبوة». فأنعم نظرك في أمر هذا المداهن، ولا تغفل عن مكايده!

ثم احتج على الشيعة في زعمهم أن نبي آدم عن الشجرة كان على سبيل الندب. والندب لا يكون جزاؤه صارماً كالتعرية وإظهار السوءة، والطرده من دار الراحة إلى دار الفداحة.

ثم يبدأ (ص ٦١) بقوله: «إن قيل: لا تخلو الصحابة إما أن تكون عدلت عن الأفضل لعلّة..» هكذا! كأنه شيء مفروغ منه! وكم قدم زلت في مثل هذا؟ أما نحن فنقول: إن هذا التقدير في نظرنا باطل، وما يبني على الباطل باطل!

(١) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ٩٩) والآجري في «الشرعة» (١: ٤٧٤) والبيهقي في «المدخل» (١: ٣٣٣) من قول عمر رضي الله عنه. وإسناده ضعيف.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤: ٣٣٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، من طريق عباد بن كثير، وقال: ومقدار ما أملت منه عامته مما لا يتابع عليه. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ١٢٩): رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عباد بن كثير، وهو متروك الحديث. وتوسع في تخريج الحديث الشيخ مشهور في «المجالسة وجواهر العلم» (٤: ٣٩).

ثم عاج على برهان مائع، وهو «وكون الناس كانوا يبغضون علياً ويحسدونه فقد كان يجب أن يعذرهم أمير المؤمنين». وهم يزعمون أن أبا سفيان ناصر علياً لما فاتته الخلافة يوم السقيفة، وليس أعدى لعلي من أبي سفيان! انظر (ص ٨٣). ثم نقول: إنه ليس بين علي وبين الأنصار عدا، فيما بالهم لم يذكره؟

بعده: «لما مرض رسول الله ﷺ مرض الموت دعا -متبناه- أسامة بن زيد فقال: «سر إلى مقتل أبيك -من أرض الروم- فقد وليتك على هذا الجيش»^(١).. فلم يبق أحد من وجوه المهاجرين والأنصار إلا كان في ذلك الجيش، منهم أبو بكر وعمر».

إن الذين نقلوا هذا الخبر على أنحاء: منهم من جعله حجة في جواز تولية الشبان على الشيوخ، أو جواز تولية المفضولين على الفاضلين! ومنهم من استغله واتخذ ذريعة للطعن في منزلة أبي بكر وعمر، لا سيما إذا قرن بحديث آخر «لعن الله من تخلف عن جيش أسامة»^(٢)؟ إن كل خبر يتعلق بالموضوع (الحساس) لا يخلو من ريبة، وإن نقله بعض المائعين من أصحابنا على سلامة صدر! فإما أن لا يكون له أصل، أو له أصل ولكن عبث به بالنقص والزيادة على حسب المقاصد!

وكنت تكلمت عن جيش أسامة وكتبت عليه ملاحظاتي من جهة اشتماله على كبار الصحابة، وأزيد الآن أنه ليس من المصلحة إخلاء المدينة من كبار الصحابة في ذلك الموقف الدقيق! ثم إن الذين لهم غرض معين.. خصوا بالذكر أسماء معينة كأبي بكر وعمر

(١) ذكره الحافظ ابن حجر بلفظ: «سر إلى موضع مقتل أبيك فأوطئهم الخيل». «فتح الباري» (٨: ١٥٢)، ط دار المعرفة.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما رواه الطبراني في «الكبير» (٣: ١٣٠ رقم ٢٨٩١) بلفظ «أوصى أن ينفذ جيش أسامة» والمحب الطبري في «الرياض النضرة» (٢: ٤٧-٤٨) في محاوره عمر لأبي بكر رضي الله عنه في إنفاذ جيش أسامة. واللفظ الذي ذكره المؤلف هو من اختلاق الرافضة.

بل هما الغرض الأقصى من الذكر، ومثل هذين الرجلين ما كانا يفارقان النبي ﷺ في حياته، فكيف يفارقانه والنبي ﷺ يعالج؟

وهل من المعقول أن يكون النبي ﷺ في حزن عائشة تمرضه فيبعد أباه عنها (وهو حموه) في تلك الساعة الحرجة؟ حتى إذا وقعت الواقعة كانت مصيبتها ضعفين، دع أن بُعد أبيها أو إبعاده عنها يكدر صفاء ذهنها، وهي أحوج ما تكون إلى الصفاء!

لنسقط كل هذه الاعتبارات: ولكن ماذا نصنع بحديث آخر أشهر من أن يذكر وهو أن النبي ﷺ قال وهو في مرض موته: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»^(١)؟ فما رأي بعض المغفلين في هذا؟

إن قضية جيش أسامة قضية مسلمة، إلا إلحاق كبار الصحابة بها على سبيل الإلزام، فإن وراءه ما لا يسلم!

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الأذان: باب خد المريض أن يشهد الجماعة رقم (٦٣٣)، ومسلم في «صحيحه» كتاب الصلاة: باب استخلاف الإمام، رقم (٤١٨).

قال الرافضي ابن المطهر الحلي: «وأما تقديمه في الصلاة فخطأ؛ لأن بلا لاً لما أذن بالصلاة أمرت عائشة أن يقدم أبا بكر، فلما أفاق رسول الله ﷺ سمع التكبير؛ فقال: من يصلي بالناس؟ فقالوا: أبو بكر. فقال: أخرجوني. فخرج بين علي والعباس فنحاه عن القبلة، وعزله عن الصلاة، وتولى هو الصلاة».

قال الإمام ابن تيمية في رده: إن هذا من الكذب المعلوم عند جميع أهل العلم بالحديث، ويقال له: أولاً من ذكر ما نقلته بإسناد يوثق به؟ وهل هذا إلا في كتب من نقله مراسلاً من الرافضة الذين هم من أكذب الناس وأجهلهم بأحوال الرسول؟ مثل المفيد بن النعمان، والكراجكي وأمثالهما من الذين هم من أبعد الناس عن معرفة حال الرسول وأقواله وأعماله. وأطال - رحمه الله - في نقض مقالة الرافضي، فانظره غير مأمور في «منهاج السنة» (٨: ٥٥٦-٥٧٤).

وفي (ص ٦٢): «فقال العباس لعلي وهو في الدار: امدد يدك أبايعك؛ فيقول الناس: عم رسول الله بايع ابن عم رسول الله»^(١).

هيهات! إنه لو وقع من هذا لاتقدت فتنة لا يطفئها عم رسول الله باستسقاء السحاب؟! لأن الأنصار يعزُّ عليهم أن يفتات عليهم، والمهاجرين غير مضمونين! فخليق بهذا الخبر أن يكون مختلفاً! بعده: «وترعم الشيعة أن رسول الله ﷺ سَيَّرَ أبا بكر وعمر في بعث أسامة.. فيصنفو الأمر لعلي..»^(٢).

(١) ذكره الرافضي المجلسي في «بحار الأنوار» (٢٨: ٣٢٩). ولفظه: قال العباس لعلي ﷺ و هما في الدار: امدد يدك أبايعك؛ فيقول الناس: عم رسول الله ﷺ بايع ابن عم رسول الله، فلا يَختلِف عليك اثنان. فقال له: أ و يطمع يا عم فيها طامع غيري.

أقول: هذا النص الصريح (على رواية الشيعة) يرد عليهم زعمهم في الإمامة الإلهية؛ إذ العباس ﷺ لم يستدلَّ بالنص على خلافته، وإنما أخذ الخلافة بالعصية لرسول الله ﷺ، وجواب الإمام علي ﷺ صريح في أنه كان لا يرى غيره أحق بالخلافة منه لا من حيث النص الإلهي المزعوم، بل من حيث المؤهلات الشخصية التي كان يرى فيها لنفسه تميزاً على الآخرين، ولم يذكر أي نص أو تعيين له من رسول الله ﷺ.

(٢) يقول ابن المطهر الحلي: إن رسول الله ﷺ قال: جهزوا جيش أسامة. وكرر الأمر بتنفيذه وكان فيهم أبو بكر وعمر وعثمان، ولم ينفذ أمير المؤمنين؛ لأنه أراد منعهم من التوثب على الخلافة بعده، فلم يقبلوا منه.

قال الإمام ابن تيمية في الرد على هذا الهذيان: إن هذا كذب بإجماع علماء النقل، فلم يكن في جيش أسامة لا أبو بكر ولا عثمان، وإنما قد قيل: إنه كان فيه عمر، وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه استخلف أبو بكر على الصلاة حتى مات، وصلى أبو بكر ﷺ الصبح يوم موته، وقد كشف سجع الحجر، فراهم صفوفاً

ومثل هذا التدبير لا يصح إصاقه بالأنبياء، إنما يفعله الساسة المكيفليون!
ولو فرضنا أنه ليس هناك نبوة فإن هذا التدبير ينافي النبل والشرف اللذين كان يزدان
بهما محمد ﷺ وهو يقدر خدمة أصحابه له يوم قلّ ناصروه، ويوم كان يقول: «اللهم أعزّ
الإسلام بأحد العمرين»^(١)، ويوم لم يقع اختياره إلا على أبي بكر في هجرته إلى المدينة أفيؤثر
الغدر بعد نضح الأمر؟

وفي (ص ٦٥) تفسير بيت الأعشى الذي استشهد به علي في غضون خطبته:
شَتَانٌ ما يومي على كورها ويومَ حيَّانٍ أخي جابر
«يقول أمير المؤمنين: شتان بين يومي في الخلافة مع ما انتقض عليّ من الأمر ومنيت به
من انتشار الحبل، واضطراب أركان الخلافة، وبين يوم عمر».

خلف أبي بكر؛ فسرّ بذلك. فكيف يكون مع هذا قد أمره أن يخرج في جيش أسامة؟! «منهاج السنة
النبوية» (٨: ٢٩٢).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» رقم (٥٦٩٦)، والترمذي في المناقب رقم (٣٦٨١) وقال: هذا
حديث حسن صحيح من حديث ابن عمر. والحاكم في «المستدرک» (٢: ٨٣) وقال: صحيح الإسناد ولم
يخرجاه. ووافقه الذهبي. والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ٢١٥) بلفظ: «اللهم أعز الإسلام بأحب
الرجلين إليك: بأبي جهل بن هشام، أو عمر بن الخطاب. فكان أحبهما إليه عمر بن الخطاب ﷺ».

وأخرج ابن حبان في «صحيحه» (٦٨٨٢) من حديث عائشة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم أعز
الإسلام بعمر بن الخطاب خاصة». وصححه الشيخ ناصر - رحمه الله - في «السلسلة الصحيحة» رقم
(٣٢٢٥). وقال: ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث ابن عمر: «اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين...»
لاحتيال أن يكون هذا قاله ﷺ في أول الأمر، فلما رأى عناد أبي جهل وإصراره على معاداته ﷺ؛ دعا لعمر
خاصة، واستجاب الله دعاءه، وأعز الله به دينه، كما هو معروف في سيرته ﷺ، وهو ما صرح به عبد الله بن
مسعود ﷺ بقوله: «مازلنا أعزّة منذ أسلم عمر». أخرجه البخاري (٣٦٨٤).

أما الشق الأول فلا يحتاج إلى تفسير، فما معنى الشق الثاني؟ إنه كما يقول ابن أبي الحديد: «حيث وليها عمر على قاعدة ممهدة، وأركان ثابتة، وسكون شامل؛ فانتظم أمره واطرد حاله وسكنت أيامه». ويحتمل وجهاً آخر وهو أن علياً صار يتأفف من الخلافة وغوائلها، ويتذكر اطمئنان قلبه وراحة باله في عهد أسلافه!..

ثم نقل بيتين أحمقين، ربما كانا لشاعر أحق:

حملوها يوم السقيفة أوزا رأ تخف الجبال وهي ثقال

ثم جاءوا من بعدها يستقلون وهيهات عثرة لا تقال

إن كانت الاستقالة حقيقية فما المانع من قبولها والأفواه مفعورة...؟! إنها أراد أبو بكر أن يبريء ذمته؛ فعرض على الناس الاستقالة، فإذا أبوها تمت الحجة وفاز بالثقة! وهذا من مكارم أخلاقه، ولكن المكابرين يلتمسون العثرات في الطريق السوي، فكانوا هم الذين يتعشرون...!

وهنا ملاحظة لم أجد من تصدى لها، وعسى أن تكون وجيهة في نظر الباحثين! وهي أن الخلافة في عهد الصديق لم تكن مما تتحلب لها الأفواه لجفافها.. فلما اتسعت الرقعة وغزر المعين في عهد عمر وعثمان؛ صارت الأفواه تتحلب لها وتتربص الدوائر بكل من يقعد مقعد الخلافة!

هذا في عهد الخلافة الراشدة فما عسى أن نقول في الخلافات التي تلتها؟

ونسب الشارح الزهد في الخلافة إلى علي حيث قال للناس بعد قتل عثمان: «دعوني والتمسوا غيري»^(١)؟! وهذا خلاف ما تظاهر من حال علي، وإن تظاهر بالتعفف في بعض خطبه..

ولكن صاحب هذا الخبر أراد أن يبيّن عليه أمراً يتخذه حجة على قول الخطيب: «بيننا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته». زاعماً أنه بايع لابنه الحسن، وما أظنه يصح في تواريخ أهل السنة^(٢)؛ لأنّ أهل السنة يبعدون علياً ﷺ عن معارض الاستئثار، وعلى هذا يبنون جلالة قدر علي لديهم! ويؤولون تأخره عن مبايعة أبي بكر بأنه كان مداراة لفاطمة ﷺ؛ لأنها كانت حديثة عهد بالمصيبة، ولا عهد لها بالسياسة.

وعند تفسير قول الخطيب: «كراكب الصعبة إن أشنق لها خرم، وإن أسلس لها تقحم». حمل تأويله على عهد عمر، مع أنه بعهد علي أولى؛ لمناسبته لشكواه المتهادية!

(١) ذكره سيف بن عمر في «الفتنة ووقعة الجمل» (ص ٩٣)، والطبري من طريقه في «التاريخ» (٤: ٤٣٤).

(٢) بل أخرج البزار في «مسنده» (٢: ١٨٦)، والحاكم في «المستدرک» (٣: ٨٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦: ٦) عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: قِيلَ لِعَلِيِّ ﷺ: أَلَا تَسْتَخْلِفُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: مَا اسْتَخْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَخْلَفَ عَلَيْنَا، وَإِنْ يُرِدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِالنَّاسِ خَيْرًا، فَسَيَجْمَعُهُمْ عَلَى خَيْرِهِمْ كَمَا جَمَعَهُمْ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ﷺ عَلَى خَيْرِهِمْ.

وذكر الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧: ٣٦٢): قال جندب بن عبد الله: يا أمير المؤمنين، إن مت نبايع الحسن؟ فقال: لا آمركم ولا أنهاكم، أنتم أبصر.

وكانت طعنته المؤولة هكذا: «إنَّ عمر كان كثيراً ما يحكم بالأمر ثم ينقضه، ويفتي بالفتيا ثم يرجع عنها..». فنقول له على تقدير صحة الدعوى: هل كان عمر يريد التلاعب؟ أم كان يتحرى الحق وهو في بدأ التأسيس، وتعرض أمور معقدة ليس فيها نصوص، أمثل هذا يسمى طعناً؟ أوليس الأمر جرى على استقامة، فلا خوارج ولا موارد..؟ وإنما العبرة بالتناج!

والظاهر أن ابن أبي الح. لم يتبته للتناقض الذي وقع فيه في تفسيره لهذا المثل وتفسيره للبيت السابق!!

وفي (ص ٦٧) شطر من بيت (منيت بزمردة كالعصا) بإعجام الدال، ولا مقام له هنا، ولم يشرح معناه. ورسّمه في «ديوان الحماسة» (بزنمرده) بالنون وإهمال الدال والظاهر أنها كلمة فارسية مركبة من (زن) و (مرد)، والظاهر أن المشرفين على طبع الكتاب ليسوا من رجال الميدان! وعجز البيت (ألص وأخبث من كندش) يليه:

تحب النساء وتأبى الرجال وتمشي مع الأخبث الأطيّش
وهذا البيت يفسر معنى (زنمرده) أي فيها خلق الرجال، كما هي مشروحة في هامش الديوان بغير تعليل^(١).

ومن الغريب أن الفيروزآبادي لم يحّم حولها في «محيطه» مع عنايته بمثلها، ولم أعثر عليها في معجم فارسي، ولكنني على يقين من أنها مركبة، وربما كان أصل (زنمرد) للرجل المخنث، فأثنتها الشاعر واستعملها للمرأة (المتخنثة)!!

(١) «ديوان الحماسة» (ص ٦٤٥) تح. د. عبد المنعم أحمد صالح. ط وزارة الثقافة، بغداد، سنة الطبع ١٩٨٠ م. وجاء في الهامش: الزنمرده: فارسي معرب، المرأة التي تكون كالرجل خلقه.

وفي الصفحة عينها: «وكان عمر بن الخطاب صعباً عظيم الهيبة لا يجاي أحدًا.. وكان أكابر الصحابة يتحامونه ويتفادون من لقاءه! كان أبو سفيان في مجلس عمر وهناك زياد بن سمية، فتكلم زياد فأحسن وهو غلام؛ فقال علي: الله هذا الغلام لو كان قرشياً؛ لساق العرب بعصاه! فقال له أبو سفيان: أما والله لو عرفت أباه؛ لعرفت أنه من خير أهلك! قال: ومن أبوه؟... قال علي: فما يمنعك من استلحاقه؟ قال أخاف هذا.. وأشار إلى عمر».

هذا الخبر في نظري مصنوع! والغرض منه تبرير عمل معاوية في استلحاقه زياداً! أما وجه الخوف من عمر فلأن عمر حرّم المتعة في الإسلام، فلا يريد أن تذكر متعة الجاهلية أمامه!

وعرفَ عليٌّ ﷺ قدرَ زياد فولاه في عهده^(١)، وقدمه حتى كان ما كان.. ولو كان ينظر إليه نظر الناس إلى مثله ما قدمه! وهذه تكفي أن تكون حجة لمعاوية على من كان يشغب عليه، أليس عليٌّ سيدَ الفقهاء وإمامهم؟!

إلا أن ابن أبي الح.. حين يصف مواهب عمر (يُسر حسواً في ارتغاء) كأن يردف ذكر الهيبة بهذا الخبر: «استدعى عمر امرأة ليسألها عن أمر - وكانت حاملاً - فلشدة هيبتة ألقّت ما في بطنها فأجهضت..» وبنى على ذلك مسألة فقهية! وربما دارت هذه المسألة بين الفقهاء..

وتلفيق هذه القصة يشبه تلفيق قصة (محسن) أو (مشبر) من فروع اجتماع السقيفة..! إذ زعموا أن فاطمة كانت حاملاً فأجهضت خوفاً من عمر.. وسُمّي سقطها بمحسن! وقابلوه من العبرانية (لغة اليهود) بمشبر! كما قابلوا الحسن والحسين بشبر وشبير، وزعموا

(١) قال الدينوري: فلما ولي عليٌّ بن أبي طالب ولّى زياداً أرض فارس. «الأخبار الطوال» (ص ٢١٩).

أنهم أبناء هارون الذي جعلوه قبالة علي! ولا يصح من ذلك شيء! ولتنظر أسماء أبناء هارون في التوراة^(١).

ثم يصف عمر بالشجاعة الخارقة، لكن على وجه الجبرية؛ فيقول: «عمر هو الذي شيد بيعة أبي بكر، وأرغم المخالفين فيها؛ فكسر سيف الزبير لما جرده-انتصاراً لعلي بزعمهم- ودفع في صدر المقداد-كذلك- ووطيء في السقيفة سعد بن عباد - سيد الخزرج- وحطّم أنف الحباب بن المنذر الذي قال يوم السقيفة: «أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب» -أي: أنا المحنك المجرب المعد للصعاب- وتوعدّ من لجأ إلى دار فاطمة من الهاشميين...». ووقع الإجهاض كما سبق!؟

أما شجاعة عمر فشيء مفروغ منه! وحسبك أن الزبير من أقران علي.. ولا ننازع في هذا الخبر ما دام في مصلحة الإسلام، لا لإغراض شخصية!
إلا أن الذي يردُّ عليه هو أن الزبير كان صهر أبي بكر؛ لأنَّ زوجه أسماء بنت أبي بكر، فهل من المعقول أن يأنف الزبير من حميه؟ والحلم يسمى في عصرنا بالعم! وكني عبد الله بن الزبير بأبي بكر تلميحاً إلى جده الصديق! ولا بدَّ أنكم سمعتم بخبر أسماء أمه لما نازله الحجاج وهو معتصم بالبيت، وكان أول مولود للمهاجرين، وأسماء لقبها ﷺ بذات النطاقين، وكانت توصل بنفسها الزاد إلى الغار وهي فتاة غير متوارية.

(١) جاء في سفر العدد (٣: ٢-٥) ذكر هارون ﷺ وأولاده (وذكرت معانيها من شروح العهد القديم)، وفيه: «وهذه أسماء بني هارون: ناداب (ومعناه كريم) البكر، وأبيهو (ومعناه أبي هو)، وألعازار (ومعناه الله يلاحقك)، وإيثامار (ومعناه كف اليد مثل الشاطئ). هذه أسماء بني هارون الكهنة المسوحيين الذين ملأ أيديهم للكهانة. ولكن مات ناداب وأبيهو أمام الرب عندما قربا ناراً غريبة أمام الرب في بركة سيناء، ولم يكن لهما بنون. وأما أليعازار وإيثامار فكهننا أمام هارون أبيهما».

وعمر أول من حاسب العمال وسن قانون (من أين لك هذا) (ص ٦٨)، وبدأ به عمرو بن العاص عامله على مصر (ص ٦٧)، فأجابه بجواب لبق كما هو منتظر من مثل عمرو فكتب إليه: «لست من تسطيرك الكتاب وتشقيقك الكلام في شيء.. وقد وجهت إليك محمد بن مسلمة فسلم إليه شطر مالك!»! لكن في الخبر حشو خبيث يُسرُّ به الخبيثاء!

وفي (ص ٦٩): «وكان الناس بعد وفاة رسول الله يأتون الشجرة التي كانت بيعة الرضوان تحتها فيصلون عندها؛ فقال عمر: أراكم رجعتم إلى العزى.. ثم أمر بقطعها..».

قطعاً لذرائع الشرك!

ومن هذا الباب تعمد السفر إلى بعض المشاهد؛ لإقامة بعض الطقوس.. وقلت مرتجلاً:

ليت عين الفاروق تشهد ما قد حلَّ بالإسلام الذي كان وطد
 أين مال الإنسان شاهد أندا دأ مقامات باسم دين محمد!
 سيطر الشرك في البلاد على التوحيد فاجتاح مابه نتوحد!
 ودعي يدعو إلى وحدة الإسلام لكنه بها يتصيد!
 يدعي الأخذ بالجديد وما تجر ديدنه إلا كل غث مردد
 أثقل السحت بطنه فهو إن را م انتقالاً يكاد يحسب مقعد!
 وإلى (تقريب المذاهب) داع من قريب تلصصاً يتعمد؟
 يظهر القرب وهو يضمرب بعداً هل لنا من يحل هذا المعقد؟

ثم أعاد نعمة أن عمر كان يحكم ثم ينقض (ص ٧٠)، وقد أجبنا عن هذا في ما سبق،
ومن الغريب أن تتفق عشرات المسائل في عهد عمر يجار فيها ويحلها له علي! مع أن أيام
علي كانت «أعقد من ذنبِ الضَّبِّ»^(١)؟!

وأما تحديد عمر المهر فقد كان من حسناته لاسيما أنه حرم المتعة^(٢) فجعل إزاءها تخفيف
المهر! ولكن امرأة حجته فيما يقال بآية ﴿وَمَا تَنْتُمْ إِحْدَنْهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]. ولو
أخذنا بفحوى الآية، أي: إرادة المبالغة، لم تكن الحجة قائمة ما دام الغرض المصلحة
العامه. والآية لم ترد في سياق تقدير المهر، بل في سياق أدائه؛ فدلالته على التحديد إشارية،
فهي ليست نصاً في الموضوع، غاية ما هناك إفادة الجواز، وللإمام التصرف فيه للمصلحة.
ولكن ابن أبي الح في معرض السياسة العمرية الرشيدة يتلوى تلوي الأفعوان؛ ليقف
على مثل هذا الطعن: «وكان في أخلاق عمر وألفاظه جفاء وعنجهية ظاهرة.. فمنها
الكلمة التي قالها في مرض رسول الله (ومعاذ الله أن يقصد بها ظاهرها) -كذا- ولكنه
أرسلها على مقتضى خشونة غريزته» كأعرابي جاف!!

وشرح ذلك أن رسول الله قال في حال مرضه اتتوني بكتف ودواة أكتب لكم كتاباً..
فقال عمر: لعله يهجر. أي يخلط.. وهو من صفات الحمى إذا اشتدت، والنبى ﷺ توفي

(١) مثل عربي، قالوا: إن عقده كثيرة، وزعموا أن بعض الحاضرة كسا أعرابياً ثوباً فقال له: لأكافئك على
فعلك بما أعلمك، كم في ذنب الضب من عقده؟ قال: لا أدري، قال: فيه إحدى وعشرون عقدة. «مجمع
الأمثال» (٢: ٥٠).

(٢) بلغ تعاطي المتعة في إيران مبلغاً شنيعاً عافه الذوق السليم مع قطع النظر عن الحل والحرمة.. فأخذ
الشاه الكبير برأي عمر في تحريم المتعة وتطهير البلاد من أضرار التلاعب بها.. ولذلك وجدنا خصوم عمر
تحولوا إلى خصومة الشاه! ومن خصومه دعي الوحدة الإسلامية -الخالصي- الذي كان مشغولاً
بالمتعة! (م)

بالحمى التي اعتادته بحسب مناخ المدينة. وهذا التوجيه إنما يُصار إليه على تقدير صحة الحديث، وهو لا شك غير صحيح؛ إذ هو من أضعف أخبار الآحاد؛ إذ وقع مضمونه المزعوم بين جمع من الرجال ولم يروه إلا غلام^(١)!
إلا أن المارين تعلقوا به زاعمين أنه في مصلحتهم، ولا يريدون أن يعترفوا بأنه ذو حدين!

ثم إن إقرار هذا الحديث ينافي ما زعموه من أحاديث مَلْفَقَة تفيد الوصية لفلان.. فكان من مصلحتهم ألا يقرّوا هذا الحديث بداعي الطعن في عمر! ولكن من لنا بإقناع قوم قاعدتهم أن لا يقنعوا؟

كان ابن أبي الحديد من حيث مذهب الاعتزال المتأخر يعيش على هامش التشيع، كما أن التشيع يعيش على هامش الاعتزال؛ بما وقع بين المذهبيين من تبادل، لذلك نجده إذا التمس المطاعن لعمر لا يجهز عليه إجهاز الرافضة، بل يدهن مطاعنه بأخبار ملطفة، مثل: أن أحدهم اقترح على عمر أن يلين مطعمه ومشربه؛ فاحتج عليه عمر بقوله: «رأيت الله

(١) لفظ «إنه يهجر» ليس في الصحيحين، وإنما أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم (١١٤) وانظر أطرافه (٢٨٨٨، ٢٩٩٧، ٤١٦٨، ٤١٦٩، ٥٣٤٥، ٦٩٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب الوصية (١٦٣٨) بلفظ (غلبه الوجع) وفرق واضح بين العبارتين. من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وهو غلام توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يروه غيره؟! ثم حديث الوصية كان يوم الخميس، والنبي صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين، فلو كان بهذه الأهمية المزعومة ما تحلف النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابته.

ثم أحاديث الفتن التي تملأ كتب الطرفين لم أخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يريد أن يكتب لهم كتاباً لا يضلون بعده؟ ثم، أين كان سيدنا علي رضي الله عنه من هذا كله، ومع من وقف؟
فهذه الاعتراضات يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار قبل المسارعة إلى الطعن في الخليفة الثاني فاروق الإسلام.

نعى على قوم شهواتهم؛ فقال: ﴿أَذْهَبْتُمْ طِبِّتَكُمْ فِي حَيَاتِكُمْ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠].. (ص ٦٨).

ومثل هذا الجواب له دخل كبير في تقدير الزهد مع التمكن الواسع! وهذا الخبر يزيغ صيغة (لشد ما تشطّرا ضرعيا) كما سبق. وعطف على هذا الخبر خبر إسلام عمر حين قصد مجلس النبي ﷺ متقلداً بسيفه، فتلقاه النبي ﷺ وأخذ بحمائل سيفه وهو يقول: «اللهم أعز الإسلام بعمر!» فقال عمر على الفور: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. فكبر المسلمون فرحاً.. ومنذ ذلك اليوم جهر المسلمون بإسلامهم وخرجوا إلى الطريق يكتنفهم بطلان: عمر، وحمزة رضي الله عنه، والنبي ﷺ في وسطهم. فكم بين إسلام هذا شأنه وبين إسلام وقع عفواً.. وتحت ستار التقية؟

ولا عبرة بالمسافة بين إسلام وإسلام.. إذ كان عمر كالجواد الذي نزل إلى الحلبة متأخراً فسبق الأولين والآخرين برغم أنوف الناصيين العداوة للإسلام من وراء تاريخه؟! وما زالوا يلوثونه بأوضار المجوسية حتى مسخوه وأزالوا رونقه، وهم على ذلك دائبون! وفي (ص ٧٢) قول عمر عند موته «إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني -يعني أبابكر- وإن أترك فقد ترك من هو خير مني -يعني رسول الله ﷺ»^(١).

وهذه الكلمة التي أرسلها عمر على سجيتها دليل طبيعي على أنه ليس هناك وصية ولا غدِير ولا سدير.

ولا يمكن تعقيب كل ما شحن به الشارح كتابه من أخبار القصاص للطعن الناعم! وفي النهاج التي أوردناها كفاية ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] غير قلب!

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٧٩٢)، ومسلم (١٨٢٣)، وتتمه الخبر: «فَأَثَنُوا عَلَيْهِ فَقَالَ: «رَاغِبٌ رَاهِبٌ، وَدِدْتُ أَنِّي نَجَوْتُ مِنْهَا كَفَافًا، لَأَبِي وَلَا عَلَيَّ، لَا أَحْمَلُهَا حَيًّا وَلَا مَيِّتًا».

وعلل ذلك بقوله: «وهذا أمر مركوز في طبيعة البشر، وخصوصاً طينة^(١) العرب..»
(ص ٧٣). فنقول له: أليس الذي التزمته من الطينة نفسها يا بعيداً عنها!؟

ولما فاز سهم عثمان يوم الشورى قال علي لعبد الرحمن بن عوف: «والله ما فعلتها إلا لأنك رجوت منه ما رجا صاحبكما من صاحبه - أي عمر من أبي بكر - دقَّ الله بينكما عطر منشم» يعني وقوع خلاف بين عبد الرحمن وبين عثمان فيما بعد! ولكن عطر منشم لم يدق بين الرجلين كما دقَّ بين عليّ وابن عمته!؟ لأنَّ أمَّ الزبير صفيّة بنت عبد المطلب، وشتان ما بين الدقين!؟ وربما كان هذا الخبر من الملفقات!

وفي (ص ٧٤): «لما طعن عمر قيل له: لو استخلفت. فقال: لو كان أبو عبيدة حياً لاستخلفته.. ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته»^(٢)!

(١) لا يبعد أن يكون لفظ طينة محرفاً عن طبيعة. (م)
(٢) أخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٤٠٤:٥٨) عن شهر بن حوشب عن عمر رضي الله عنه. وقال: شهر بن حوشب لم يدرك عمر. وأخرجه في موضع آخر (٤٠٥:٥٨) عن قتادة عن عمر رضي الله عنه. وقال: وقد روي من وجوه مرسله مختصراً.

وأخرجه الإمام أحمد وغيره بلفظ آخر عن أبي رافع: «أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، كَانَ مُسْتَنِدًا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِنْدَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ: اعْلَمُوا أَنِّي لَمْ أَقُلْ فِي الْكَلَالَةِ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِي أَحَدًا، وَأَنَّهُ مَنْ أَدْرَكَ وَفَاتِي مِنْ سَبِيِّ الْعَرَبِ، فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَشْرْتَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَأَتَمَمْتَكَ النَّاسُ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَاتَّمَمْتَهُ النَّاسُ. فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ رَأَيْتُ مِنْ أَصْحَابِي حِرْصًا سَيِّئًا، وَإِنِّي جَاعِلٌ هَذَا الْأَمْرَ إِلَى هَؤُلَاءِ النَّفَرِ السَّتَّةِ الَّذِينَ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: لَوْ أَدْرَكْتَنِي أَحَدُ رَجُلَيْنِ، ثُمَّ جَعَلْتَ هَذَا الْأَمْرَ إِلَيْهِ لَوُثِقْتُ بِهِ: سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنِ الْجُرَّاحِ». قال الهيثمي: وفيه علي بن زيد، وحديثه حسن، وفيه ضعف. وصححه الشيخ أحمد شاكر في تخريج «مسند أحمد» (٢٢٢:١). وانظر «الطبقات» لابن سعد (٣:٣٤٢)، و «تاريخ دمشق» (٤٤:٤٢٧).

إن في هذا الخبر مطالب جوهرية: منها أن عمر لم يكن واثقاً بالرهط الذين تركهم،
وَوَسَمَ كُلاًّ بما يستحق! ولإبراء ذمته فرض مجلس الشورى، وربما كان ذلك مفتاحاً لمبدأ
الجمهورية الذي ما كان للعرب به إمام، وقد أيدت الوقائع التالية لأيام عمر قوة فراسة
عمر!

ومنها: أنه ذكر ميتاً كان يثق به، ولو كان حياً وعهد إليه لقليل إنما فعل ذلك مكافأة له
على موقفه يوم السقيفة! وذكره في معرض الموت دليل على خلوص النية ومحض النصيحة
للإسلام، دون التفات إلى اعتبارات عادية ابتلي بها ذوو المآرب العادية!
وأما ترشيحه لسالم - وهو مولى - لولا أنه ميت؛ فدليل على تغلغل روح الديمقراطية في
نفس عمر مع منافاته إلى حدِّ لقاعدة: الخلافة في قريش، ليجدع أنوف الطامعين في منصب
الخلافة للأبهة والفخفة..! وفي تولي المولى حسم لتنافس الأقران!

هل أدل على سلامة عمر من المقاصد التافهة من أنه لم يرشح ابنه عبد الله قائلاً: «حسب
آل عمر أن يحاسب منهم واحد! ما حمدتها فأرغب فيها لأحد من أهل بيتي»^(١) (ص ٧٤).
ثم أورد قصصاً تشبه أن تكون لفقت لملء الفراغ، وذلك أن الذين دونوا التاريخ بعد
قرن أو قرنين وجدوا فراغاً كبيراً ملؤوه بالتلفيق.. ولذلك لا أعبأ إلا بأهمّات المسائل، ولا
أبالي بفلان وفلان..

والملفقون منهم المتحيز المتلاعب.. ومنهم الطيب القلب الذي يريد مداواة الجروح!
ومنهم المرتئي رأياً في توجيه مجرى الحوادث أو حل عقدة من العقد فدرس رأيه على شكل
واقعة.. وكان التناقض لا بد من وقوعه حتى لو سلمت النيات فكيف والنيات على
الإجمال غير سالمة من دخل أو دغل!

(١) ذكره الطبري في «تاريخه» (٤: ٢٢٨).

ولكن أعجبني قول أبي طلحة الذي فوض إليه عمر حراسة الشورى: «أنا كنت لأن تدافعوها أخوف مني عليكم من أن تنافسوها»^(١)! أي: أنا خفت أن تزهدوا جميعاً في الخلافة فيبقى المسلمون بغير خليفة، وإذا أنتم تتنافسون عليها!؟ وأنذرهم بأنه سيفعل ما أوصاه به عمر!

وبلغت الحال بعلي -والعهدة على الراوي- أنه قال لسعد: «﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]. أسألك برحم ابني هذا من رسول الله! وبرحم عمي حمزة.. ألا تكون مع عبد الرحمن ظهيراً لعثمان»^(٢)؟! (٥٧).

ولما قضي الأمر قال علي: ليس هذا بأول يوم تظاهرتم فيه علينا! فقال عبد الرحمن: لا تجعل علي نفسك سيلاً يا علي! يشير إلى الصلاحية التي ناطها عمر بأبي طلحة، وكان أضاف إليه خمسين رجلاً من الأنصار.

أما والله! لولا تدبير عمر وحزمه ونظره لمصلحة المسلمين من بعده لتمزقت وحدة المسلمين من ذلك اليوم، ولكن تدبير عمر مدّ في عمرها اثنتي عشرة سنة، وكان الانشقاق متوقعاً من يوم السقيفة لولا حزم عمر أيضاً؛ فالإسلام مَدِينٌ لعمر ما دام على وجه الأرض مسلم!

وبعد أن سرد الشارح أموراً عن عثمان، قال: «والذي نقوله نحن: إنها وإن كانت أحداثاً.. إلا أنها لم تبلغ المبلغ الذي يستباح به دمه» (ص ٧٨).

ولعل هذه الكلمة من الكلمات الصائبة التي جرى بها قلم ابن أبي الحديد على قتلها..!

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٣٧٤) وتممة الخبر: والله ما من أهل بيت من المسلمين إلا وقد دخل عليهم في موت عمر نقص في دينهم وفي دنياهم.

(٢) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة النبوية» (٣: ٩٢٨)، والطبري في «تاريخه» (٢: ٥٨٢).

ثم قال: «وأمر المؤمنين أبرأ الناس من دمه، وقد صرح بذلك في كثير من كلامه «والله ما قتلت عثمان ولا مالات على قتله»^(١). ولكن الخصوم قد يتجرأون بغير هذا..! ورسائل أخوان الصفاء صريحة في الموضوع، وإن كانت على سبيل الرمز كما سبق.

وكان في وسع المتألمين وفيهم محمد بن أبي بكر ربيب علي.. القبض على مروان الذي تركزت عليه التهمة، ولقد أُسرَ في حرب الجمل وصار في حوزة علي، ثم أطلق سراحه؟! ولكن علياً عليه السلام يقول: «أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحججة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم؛ لألقيت حبلها على غاربها..!»!

المقارنة بالشد: الإقرار على الشيء، والكظة: الشبع الثقيل، والسغب: الجوع، ومعنى حضور الحاضر «لولا وجود من ينصرني، لا كما كانت الحال بعد وفاة رسول الله» (ص ٨٠).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥١٨:٧) رقم (٣٧٦٧٩) ولفظه: عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ بِالْبَصْرَةِ؛ فَقَالَ: «وَاللَّهِ، مَا قَتَلْتُهُ وَلَا مَالَاتُ عَلَى قَتْلِهِ، فَلَمَّا نَزَلَ قَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: أَيَّ شَيْءٍ صَنَعْتَ؟ الْآنَ يَتَفَرَّقُ عَنْكَ أَصْحَابُكَ، فَلَمَّا عَادَ إِلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: مَنْ كَانَ سَائِلًا عَنْ دَمِ عُثْمَانَ فَإِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُ وَأَنَا مَعَهُ.» قَالَ مُحَمَّدٌ: هَذِهِ كَلِمَةٌ قُرْشِيَّةٌ دَاتٌ وَجِهٌ.

وأخرج نحوه الحافظ الطبراني في «الكبير» (٨٠:١) رقم (١١٢)، وقال: قَالَ حَمَّادٌ، وَحَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: كَلِمَةٌ قُرْشِيَّةٌ هَا وَجَهَانِ، قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: كَأَنَّهُ يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَتَلَهُ وَأَنَا مَعَهُ مَقْتُولٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وانظر «تاريخ المدينة» لابن شبة (٤: ١٢٥٨): مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي الْبَرَاءَةِ مِنْ قَتْلِ عُثْمَانَ عليه السلام بِالْفَائِظِ شَتَى، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَرِيئًا.

ومعنى هذا أنه لم يحظ بمن يؤازره إلا بعد قتل عثمان، ولو وجد قبل ذلك من ينصره لما
قَصَرَ!..

وفي (ص ٨١) قول الخطيب: «بنا اهتديتم في الظلماء، وتسنتمم العلياء». وبعدها جمل
مقتطعة لم أكد أفهمها، ولم أراجع الشرح عليها!

وفي (ص ٨٣) ما يفيد أن العباس وأبا سفيان راجعا علياً للمبايعة له ونقض بيعة
السقيفة؛ فقال: «أيها الناس، شقوا أمواج الفتن بسفن النجاة! وعرجوا عن طريق المنافرة
وضعوا تيجان المفاخرة..». وعلائم الصنعة ظاهرة! ومنها تعبير (سفن النجاة)؟!!

(ص ٨٥) ومما جاء فيها: «فإن أقل يقولوا حرص على الملك، وإن أسكت يقولوا جزع
من الموت». وهل هناك شيء لا يقال فيه ما يقال..؟ والعبرة -مع قطع النظر عن نسبتها-
تشرح لنا ما كان يدور في بعض الرؤوس من نزعات. ومنها الاهتمام بما يقال.. والنبي ﷺ
لما قام بالأمر وكان على ثقة من أمره لم يبال بما يقال!

ومنها: «بل اندمجت على (مكنون علم).. لو بحت به لاضطربتم اضطراب
الأرشية)؟! والأرشية، جمع رشاء: هو الحبل. أي اضطرابها في البئر عند الاستسقاء.

ومن الأكاذيب الملصقة بالبراء بن عازب: «لم أزل لبني هاشم محباً فلما قبض رسول الله
خفت أن تتمالأ قريش على إخراج هذا الأمر عنهم! فأخذني ما يأخذ الواهة العجول!?!..
وإذا أنا بأبي بكر قد أقبل ومعه عمر وأبو عبيدة وجماعة من أصحاب السقيفة وهم
محتجزون بالأزر الصنعانية، لا يمرون بأحد إلا خبطوه وقدموه فمدوا يده فمسحوها على

يد أبي بكر.. فأنكرت عقلي! وخرجت أشد حتى انتهيت إلى بني هاشم.. فضربت عليهم الباب ضرباً عنيفاً»^(١).

وظاهر العبارة يدلُّ على أن البراء سلم من الخطب المزعوم، ولكنه لم يسلم من (الخطب) المنسوب إليه!

وفي (ص ٨٧): «لما اجتمع المهاجرون على بيعة أبي بكر أقبل أبو سفيان يقول: أما والله! إني لأرى عجاجة لا يطفئها إلا الدم، يا لعبد مناف! فيم أبو بكر من أمركم؟ أين المستضعفان - يعني علياً والعباس-...؟».

وهذا الخبر يشبهه سالفه؛ لأن المعروف أن بني أمية لا يودون أن تكون الزعامة في بني هاشم، وحاربوا النبي ﷺ في هذا السبيل.. ومرَّ في الخبر السالف زعم أن قريش تتهاى على بني هاشم! دع أن قريش تكُنُّ الحقد لعلي؛ لأنه جندل أبطالها فيما زعموا.. فكيف تسمح نفس زعيمها أبي سفيان بأن يلي الخلافة المستضعفان؟!

قلما وجدت خيراً ثم فقدت ما يقابله.. ولذلك لا ينبغي أن يوثق إلا بأمهات المسائل (ودعني من بنيات الطريق)!

ومما اشتمل عليه «نهج البلاغة» من المتناقضات أنك تجد معظم خطبه يتجشأ زهداً وعزوفاً عن الدنيا.. وبين الزهد والعزوف مفاجآت.. (فوالله! ما زلت مدفوعاً عن حقي مستأثراً علي.. منذ قبض الله نبيه حتى يومنا هذا) (ص ٨٧).

وهذا اعتراف من صاحب الخطبة أن علياً كان يطلب حقاً شخصياً، وينافح دونه، ويصارع عليه، ويدعي أنه مغبون..

(١) هذا الكذب ذكره أبو سعد الآبي الرافضي (ت ٤٢١هـ)، قال: روى أحمد بن أبي طاهر في كتاب «المشور والمنظوم» بإسناد له عن البراء بن عازب. انظر كتابه «نثر الدر في المحاضرات» (١: ٢٧٨).

وفي الشرح: «لا أقعد عن الحق والانتصار لنفسي وسلطاني؟! فيكون حالي من القوم حال الضبيع مع صائدها.. ولكنني أحارب من عصاني بمن أطاعني حتى أموت!»
ثم عقب ذلك بقوله: «إن الاستئثار عليّ لم يتجدد الآن، ولكنه كان منذ قبض رسول الله» (ص ٨٨) فقد سوى بينه وبين خصومه في الطلب..! وإن كان الملحوظ أنه أحق منهم عند النطق بهذا الكلام^(١).

وفي (ص ٨٩): «جاءه الحسن ابنه فبكى بين يديه! قال: ما بالك؟ قال أبكي لقتلك بمضيعة.. أما إني أمرتك -أشرت عليك- فعصيتني، فقال له: لا تزال تحن حنين الأمة!.. قال: أمرتك حين أحاط الناس بعثمان أن تعتزل فإن الناس إذا قتلوه طلبوك.. ثم أمرتك لما قتل عثمان أن لا توافقهم على البيعة حتى يجتمع الناس فلم تفعل..» أي: أنه استعجل في قبول البيعة فكانت أشبه بالفلتة التي عناها عمر^(٢) ونصيحة الحسن هذه إن صحت فهي أشبه بخلق السيد ﷺ وربما كانت من صناعة صانع أراد توجيه أمر قد فات، وقيل فيه هيهات!

(١) روي عن الإمام أحمد وقد سئل عن الأحق بالخلافة في عهد علي؛ فقال: لم يكن في عهد علي أحق بالخلافة من علي. وعلى هذا لا عبرة لاستشهاد بعضهم بها وقع في مسند أحمد؛ لأن أحمد لو كان يعتد به لم يجب بمثل هذا الجواب.(م)

قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل -وقيل له: إلى ما تذهب في الخلافة؟- قال: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي. فقيل له: كأنك تذهب إلى حديث سفينة؟ قال: أذهب إلى حديث سفينة، وإلى شيء آخر: رأيت علياً في زمن أبي بكر وعمر وعثمان لم يتسم بأمر المؤمنين، ولم يُقَمَّ الجُمُعَ والحدود، ثم رأيت بعد قتل عثمان قد فعل ذلك، فعلمت أنه قد وجب له في ذلك الوقت ما لم يكن له من قبل.

(٢) مما ينسب إلى عمر ﷺ أنه قال: كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمت فلا تعودوا لملتها!(م)

ومن هذا الباب ما ينسب إلى المغيرة بن شعبة لما استشاره علي في أمر معاوية ثم لم يقبل مشورته.. (ص ٩٠).

وفي هذه الصفحة: «لما خرج الزبير وطلحة من المدينة إلى مكة لم يلقيا أحداً إلا وقالوا له: ليس لعلي في أعناقنا بيعة وإنما بايعناه مكرهين..».

بعده: «لما سار الزبير وطلحة من مكة ومعهما عائشة يريدون البصرة.. قال علي: أيها الناس! إن عائشة سارت إلى البصرة ومعها طلحة والزبير وكل منهما يرى الأمر له دون صاحبه، أما طلحة فابن عمها، وأما الزبير فختنها! والله لو ظفروا بما أرادوا ليضربن أحدهما عنق صاحبه..» (ص ٩١).

هذه النفثات لا تخلو من حقائق.. وإن كانت دعوى الإكراه غامضة! وقد سبق للمدعي ادعاء مثلها..!

ولكن النفثات تقل قيمتها عند هذه الكهانة: «والله ليقتلن ثلثهم، وليهربن ثلثهم، وليتوبن ثلثهم». لا سيما «وأنا التي تنبأها كلاب الحوآب»^(١) فإنما هي من صنع الدعاة..!

ومن هذا الباب حديث (الفئة الباغية)^(٢) فلا تغفل!

(١) أخرجه الإمام أحمد (٦ : ٥٢ ، ٩٧). قال القاضي ابن العربي المالكي: «وأما الذي ذكرت من الشهادة على ماء الحوآب، فقد بؤتم في ذكرها بأعظم حوب. ما كان قط شيء كما ذكرت، ولا قال النبي ﷺ ذلك الحديث، ولا جرى ذلك الكلام، ولا شهد أحد بشهادتهم، وقد كتبت شهادتكم بهذا الباطل وسوف تسألون». «العواصم من القواصم» (ص ١٦١). وانظر تعليق العلامة محب الدين الخطيب رحمه الله.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٦) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، ومسلم (٢٩١٦) من حديث أم سلمة رضي الله عنها. قال الشيخ أيمن صالح شعبان: أشار المزي في «تحفة الأشراف» (٤٢٤٨) إلى أن رواية البخاري ليس فيها: «تقتل عمراً الفئة الباغية». وهي ثابتة في النسخة المطبوعة في الموضوعين، ولم يتعقبه ابن حجر في

أقول: إن في تاريخنا عقدتين من أصعب العقد لا تشبههما عقدة الوصية ولا عقدة السقيفة؛ لأن هاتين العقدتين حلَّهما الزمن:

الأولى: عقدة عثمان في الشطر الثاني من خلافته، ومهها قبيل في عثمان فقد نال عقابه عفا

الله عنه^(١).

النكت الظراف. والصواب أن هذه اللفظة لم تكن موجودة أصلاً في «صحيح البخاري»، والذي يظهر لنا أن بعض النساخ المتأخرين أدخلوها على الأصل. انظر «فتح الباري» (١: ٥٤٢) حيث قال الحافظ ابن حجر: واعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في «الجمع» وقال: إن البخاري لم يذكرها أصلاً، وكذا قال ابن مسعود: قال الحميدي: ولعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فحذفها عمداً قال: وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث.

قلت: ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً وذلك لنكتة خفية، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ فدلَّ على أنها في هذه الرواية مدرجة، والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري، وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه فقال أبو سعيد: فحدثني أصحابي، ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال: «يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية». أهو ابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه. وهذا الإسناد على شرط مسلم، وقد عين أبو سعيد من حدثه بذلك، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: حدثني من هو خير مني أبو قتادة، فذكره، فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره، وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث. «جامع الأصول» (٩: ٤٥).

(١) عقاباً على ماذا؟! غفر الله لك. وأنت تقول متحسراً على مقتله: «لو قتل عثمان في الجاهلية وهو رجل عادي لقامت قيامة العرب، وقتل في الإسلام قتلة رخيصة وهو خليفة تملأ جنوده ما بين الأوقيانوسين». «تاريخنا القومي» (ص ١١٥).

والثانية: ما نجم عن العقدة الأولى.

إن النبي ﷺ توفي وهو يبدي الرضا عن رجال بأعيانهم، بل لهم سمة مشهورة لا يستطيع إنكارها وهي (العشرة المبشرة)!

فمضى أبو بكر وعمر سالمين، وكان عهدهما امتداداً لعهد الرسالة بغير شك! ومضى بعدهما عثمان وهو يتشطح بدمه! وسعيد بن زيد لم يلحق له اسم، وسعد بن أبي وقاص اجتهد أن لا يلوث يده، مع لمعان اسمه في تقويض عرش الأكاسرة! وعبد الرحمن بن عوف كان حكيماً فسلاً نفسه من الفتنة سلّ الشعرة من العجين! فهو من الدهاة الصامتين ودهاؤه ظهر في تصفيته لأمر الشورى.

وبقي عندنا ثلاثة أقران كلهم طامح، وكلهم قوي، وكلهم لا يرى للآخر فضلاً عليه، ولا يريد أن يسلم له عن طواعية، مع ما بينهم من قرابة وصهر وسابقة..

وكان طلحة والزبير يريان -ومن ورائها قريبتها أم المؤمنين ذات المقام المكين- يريان أن الخلافة إذا دخلت بيت علي لم تخرج منه؛ لإدلائه بالقرابة من أول الأمر، والقرابة ملازمة له ولأولاده.. وكانت المصيبة الخالدة في هذا الإدلاء!

فالعقدة على هذا كانت مستحكمة في عهدهم، وزادت استحكاماً من بعدهم؛ لأن المؤرخين -لا سيما الفقهاء- حاروا في أمرها، ناظرين إلى هذا السؤال: كيف اجتمع الرضا والبشارة والخوض في دماء المسلمين!

وكان للعلماء رأي سديد في طي هذه الصحيفة والمرور بها مرّ الكرام^(١)؛ لأنها في حكم المتشابهات..! ولكن ماذا نصنع؟ والنواعب تنعب في كل فرصة مواتية.. ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي

(١) قال الشيخ محمود اسلامبولي: وما أحسن ما قاله الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: إني لست من حربهم في شيء: يعني أن ما تنازع فيه علي وإخوانه لا أدخل بينهم فيه، لما بينهم من الاجتهاد والتأويل

قُلُوبِهِمْ زَبِيعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴿٧﴾ [آل عمران: ٧]! والذي قرَّ عليه رأي الجماعة الحكم بالحق لعلي وبالتوبة لطلحة والزبير..

وحكموا على معاوية بالبغي مع أن حجته أظهر من حجتها! أي: أنه كان لمعاوية شيء ملموس يتعلق به دونها! وكأن سابقتهما شفعت لهما دونه!

والحكم بالبغي مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغْتِ إِحْدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾ [الحجرات: ٩]. والآية تقتضي فريقاً ثالثاً يدخل بين الطائفتين للإصلاح، كما جرى في أسباب النزول، فإن طائفتين من المؤمنين اقتتلوا فدخل النبي ﷺ بينهما مصلحاً، ولم يدخل بين علي ومعاوية فريق ثالث محايد حتى ينطبق حكم الآية!

والفقهاء الذين حكموا لعلي على معاوية في ما بعد.. هم المواليون لعلي من جماعتنا.. إذ كانوا هم شيعته الخالصة من الشوائب؛ فتأمل!

وفي (ص ٩١): «برز علي يوم الجمل ونادى بالزبير يا أبا عبد الله! فخرج الزبير، فتقاربا حتى اختلفت أعناق خيلهما فقال له علي: دعوتك لأذكرك حديثاً قاله لي ولك رسول الله ﷺ، أتذكر يوم رآك وأنت معتنقي فقال لك: أتجبه؟ قلت: ومالي لا أحبه وهو أخي وابن خالي؟! فقال: أما إنك ستحاربه وأنت ظالم له..»^(١).

الذي هم أعلى به مني. وليس ذلك من مسائل العلم التي تعينني حتى أعرف حقيقة حال كل واحد منهم. وأنا مأمور بالاستغفار لهم، وأن يكون قلبي لهم سليماً، ومأمور بمحبتهم وموالاتهم، وهم من السوابق والفضائل ما لا يهدر. «العواصم من القواصم» (ص ٢٧٠).

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣: ٤١٢) من طريق محمد بن سليمان العابد، قال الذهبي: العابد لا يعرف، والحديث فيه نظر. ومعمّر بن راشد في «الجامع» (١١: ٢٤١) والدارقطني في «العلل» (٢: ١٠٢) وقال: وهو مرسل عن علي ﷺ.

وهي قصة مشهورة وضعها بعض طيبي القلب..! وفي الصفحة عينها قصة نباح كلاب الحوآب لما مرت به عائشة وهو من وضع القصاص فلا تعبأ به!
وفي (ص ٩٥): «أم محمد - ابن الحنفية - خولة.. واختلف في أمرها..»
وعلامَ اختلف في أمرها وهي من سبي بني حنيفة قوم مسيلمة الكذاب، أخذت سبية في عهد أبي بكر فوقعت في سهم علي ﷺ فكان له منها محمد المذكور.
ولكن ابن أبي الح وارب لإنفاذ مسألة فقهية وهي أن أم محمد من سبي أبي بكر فكيف حلَّ لعلي الخلوها وأبو بكر غاصب وتصرفاته غير شرعية..؟ فتصرف بعض الذاهبين إلى هذا الرأي الأنوك لتوهية الاعتراض..!

«قال قوم: إنها من سبايا الردة فقتل أهلها على يد خالد بن الوليد في أيام أبي بكر.. وقال قوم: هي سبية في أيام رسول الله ﷺ، قالوا: بعث رسول الله علياً إلى اليمن فأصاب خولة في بني زبيد، وكانت زبيد سبتها من بني حنيفة في غارة لهم عليهم فقال رسول الله ﷺ: إن ولدت منك غلاماً فسمه باسمي»..! (ص ٩٥).

وأثر الصنعة ظاهر ونوك صانعها ظاهر..! والذي رواه النسائي في «الخصائص»^(١): أن علياً افترش جارية من سبي اليمن قبل وصوله إلى النبي ﷺ وجرت في ذلك مرافعة.. وتقدمت شهود.. فمن تلك الجارية؟ وهذا مما يلحق وصمة بمحمد حاشاه!
قال ابن أبي الح: «وقال قوم وهم المحققون! وقولهم الأظهر! أن بني أسد أغارت على بني حنيفة في خلافة أبي بكر فسبوا خولة وقدموا بها المدينة فباعوها من علي» ونسب ذلك إلى البلاذري!

(١) أخرجه أحمد (٤: ٤٣٧)، والترمذي (٣٧١٢) وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ. والنسائي في «الكبرى» (٨٤٢٠)، و«الخصائص» (٨٩).

وهذا الخبر لا يخلو من وصمة أيضاً، بل ربما كانت هذه الوصمة أشنع من تلك! لأن إغارة بني أسد إن كانت بإذن أبي بكر فقد رجع الأمر إلى أبي بكر، وإن لم تكن بإذنه وجب تصحيح عملهم بمراجعته وتقديم ما غنموه إليه لتخميسه ومنه أم محمد! وإلا كان عملهم غلواً ﴿وَمَنْ يَعْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]!!

فإن كان البلاذري مقراً بما نقل، فالظاهر أنه أكثر من ابتلاع حب البلاذري...! (١) وبين (ص ٩٥-٩٦): قصة تتعلق بمحمد ابن الحنفية وقصيدة في مدحه (٢) منسوبة إلى خزيمه بن ثابت الأنصاري (٣) وكلتاها من معمل (بيت الكذب) ولا علم لخزيمة بإحداهما كما لا علم لعلي بهذا النبأ: (ولقد شهدنا في عسكرنا هذا قوم في أصلاب الرجال وأرحام النساء سيرعف بهم الزمان..) وإنما صنع هذا الخبر للتبشير!؟

(١) يقال إن جماعة من طلبة العلم بلغهم أن حب البلاذري يزيد في الفهم ويقوي الحافظة فانطلقوا إلى العطار وتناولوا منه فوق الحاجة فتأهوا ولم يرجعوا إلى المدرسة، وبعد أيام رجع أحدهم عرياناً ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبُوكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]. إلا أنه أرخى عذبة عمامته إلى أسفل مبالغة في التستر! فسألوه عن رفقاته، فقال: إنهم فعلوا كذا.. فأصيبوا ولم ينج أحد منهم غيري! (م)

(٢) منها هذا البيت:

أبوك الذي لم يركب الخيل مثله علي وسماك النبي محمد!

أي كما سبق. ومهما صدق الصدر شعراً.. فالعجز من أكذب الكذب! (م)

(٣) إنما علقوا هذه الفرية بخزيمة لما اشتهر من أن النبي ﷺ قبل شهادته مكان شهادتين ولهذا سموه ذا الشهادتين. (م)

ومن معمل (بيت الكذب): أن علياً كان يقتل رجلاً ويتعدى آخر، فسأله عن ذلك فقال: سيخرج ممن أتعده من يكونون موالين لي في آخر الزمان! وربما كان هذا الخبر تفسيراً للخبر السابق!

إلا أن ابن أبي الحديد لم ينقل الخبر الأخير لأنه من أهل مذهب يقول بتحكيم العقل! فويلم العقل، ولعله ينقله في جزء آخر.

وفي (ص ٩٦) وهي آخر صفحة: «قال الكلبي: قلت لأبي صالح: كيف لم يضع علي السيف في أهل البصرة بعد ظفروه؟».

كأن هذا الشعبي المنتسب إلى كلب عقور لم تشف خاطره الدماء المسفوكة في الواقعة التي وصفها بعضهم بقوله: «ما دخلت دار الوليد بالكوفة التي فيها القصارون إلا ذكرت وقع السيوف يوم الجمل».

وقال آخر: «لقد رأيت الرماح يوم الجمل قد أشرعها الرجال بعضها في صدور بعض، كأنها آجام القصب لو شاءت الرجال أن تمشي عليها لمشت...».

وكان جواب الشعبي الآخر هكذا: «سار فيهم بالصفح والمن الذي سار به رسول الله ﷺ في أهل مكة...».

وليس الأمر كما زعم! إذ لا يقاس المسلمون على المشركين أولاً. ولأنه ما من مشارك لفريق إلا وله أقارب في الفريق الآخر ثانياً. ولذلك شاعت روح التدمير في جيش علي وطفق يتنمر، وكلما امتدت الأيام ظهرت حقيقة وضعه! ولو سنَّ علي هذه السنة في أهل البصرة لاقتدى به معاوية في أهل الكوفة!

بعده: «لما انهزم أهل البصرة ركب علي بغلة رسول الله، وكانت باقية عنده، وسار في القتلى يستعرضهم...». وكان في الاستعراض مُثلة؟! وما ندرى -يالأسف!- تاريخ ولادة البغلة؛ لنعلم كم كان عمرها يومئذ؟ كما لا ندرى تاريخ وفاتها؛ لنعلم كم عاشت؟

تعليق على صفحة ٤٢^(١)

قال بعض المتسمين بالعلم: وكان مجلي الحلبة في هذا المضمار أبو الأسود الدؤلي..
بإرشاد من الإمام علي..

أقول: إن هذه الدعوى ذات شقين، كل منهما يستحق البحث والنقد. ولا بأس أن أميل
على الشق الأول فأبحث عنه معتمداً على أقرب كتاب إلى يدي وهو «الفهرست» لابن
النديم.

جاء في (ص ٥٩) منه بعد كلام: «إن النحو أخذ عن أبي الأسود.. وقال آخرون: رسم
النحو نصر بن عاصم.. وقال آخر: كان عبد الرحمن.. أول من وضع العربية..».

وفي (ص ٦٠) بعد كلام: «حتى بعث إليه -أبي الأسود- زياد أن اعمل شيئاً يكون
للناس إماماً ويعرف به كتاب الله. فاستعفاه من ذلك حتى سمع قارئاً يقرأ.. فرجع إلى زياد
فقال: أفعل ما أمر به الأمير، فليغني كاتباً لقناً.. قال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت
فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه.. فهذا نقط أبي الأسود».

إن هذه القصة تباين الدعوى! لأن أصل الدعوى وضع النحو، ومفاد القصة لا يجاوز
النقط، وهو ما سمي فيما بعد بالشكل.

ثم أورد قصة أخرى تتعلق بكلمة (ظالع) أخطأ فيها ناطق^(٢) من الموالي؛ «فقال أبو
الأسود: هؤلاء قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة؛ فلو عملنا لهم الكلام.
فوضع باب الفاعل والمفعول».

(١) في الأصل تعليق على صفحة ٢٢.

(٢) أصل العبارة «مالك يا سعد، لا تركب؟ قال: إن فرسي ضالع. أراد ظالماً؛ فضحك بعض من
حضر». وإنما ضحك لأن معنى (ضالع) عكس معنى (ظالع). ومنه «لا يبلغ الظالع شأؤ الضليع»، وهذا
دليل على جهل من لا يفرق بين الضاد والطاء. (م)

ثم أورد قصة طويلة (ص ٦٠-٦١) لا يشك الباحث الناقد أنها حديث خرافة!
إن الذي انتهيت إليه من تتبعاتي: أن نسبة النحو إلى علي ﷺ هي إحدى النسب التي
أكل الدهر عليها وشرب..
ولكن روح الحزبية في وقته أملى كثيراً من التلفيق.. وعقب التلفيق محاولة المساهمة بين
علي وزباد بإحداث (قاسم مشترك) بينهما، أو بين الحزب العلوي والحزب الأموي فكان
القاسم أبو الأسود الدؤلي!
والذي قرّ عليه رأيي أن وضع علم النحو حدث في وسط المجتمع الإسلامي - وليكن
العراقي - غير منظور فيه إلى فلان وفلان.. حتى نضج في زمن الخليل أو أنضجه الخليل
وكان «كتاب سيبويه» المعجزة العربية الخالدة بعد كتاب الله العربي الخالد.
وما يقال من أن علماء الإسلام أخذوا النحو عن علماء أهل الكتاب لا دليل عليه وإن
كان غير ممنوع. بل نشأ في وسط كان مزيجاً من العرب والموالي فهو نتيج ذلك المزيج من
دون تفصيل.

تعليق على صفحة ٣٥-٣٦^(١)

قال ابن أبي الحديد في (ص ٣): «اتفق شيوخنا -المعتزلة- المتقدمون منهم والمتأخرون على أن بيعة أبي بكر الصديق بيعة صحيحة شرعية، وأنها لم تكن عن نص، وإنما كانت بالاختيار الذي ثبت بالإجماع..».

بعده: «واختلفوا في التفضيل فقال قدماء البصريين كعمرو بن عبيد -رأس المعتزلة بعد واصل-: إن أبا بكر أفضل من علي، وهؤلاء يجعلون ترتيب الأربعة كترتيبهم في الخلافة». بتلخيص.

وهذا الذي وقع عليه إجماع الجماعة ولا عبرة بالشواذ. ثم قال: «وقال البغداديون قدماؤهم ومتأخروهم: إن علياً أفضل من أبي بكر».

فليت شعري؟ ما الذي طرأ على البغداديين حتى عاجوا؟ هذا موضع نظر! إنه ليس هناك إلا السياسة فلينظر مدى اتصال هؤلاء بالسياسة! وأول من برز في إقحام السياسة في الدين هو المأمون! ومذهب المأمون في الاعتزال والتشيع معروف.. فهو أول من ربط بينهما، واضطهد العلماء!؟ وتبعه أخلافه حتى جاء المتوكل فطرد الفريقين، وعول على أهل الحديث، ونسي الأحاديث المائعة المترعة بها المجلدات!

فوجه المطرودون من البلاط العباسي وجهتهم نحو الثائر الزيدي في جبال الديللم؛ فوقع (التساقى) بين الفريقين.. واتفقوا على (قاسم مشترك) وهو أن زيدا كان تلميذاً لواصل بن عطاء رأس الاعتزال، والواضع لقواعده! وتغاضوا عن أن واصلاً كان منحرفاً عن علي! وكان حر الفكر لا يبالي بمن خالف.. وربما كان زيد لم يواجه واصلاً بله أنه قرأ عليه!

(١) في الأصل تعليق على صفحة ١٤-١٥.

ولعلك تقنع بما سقته إليك؛ إذا نقلت لك هذه المواربة: قال ابن أبي الحديد: «وإلى هذا المذهب ذهب أبو علي الجبائي^(١) أخيراً! وكان من قبل من المتوقفين! كان يميل إلى التفضيل ولكن لا يصرح به! وإذا صنف ذهب إلى الوقف في مصنفاة! وقال في كثير من تصانيفه (إن صح خبر الطائر - انظر الأصل - فعلي أفضل)؟!»

فانظر ما معنى (أخيراً)؟ وما معنى (كان قبل...)? وما معنى (كان يميل ولا يصرح)؟ أكان الجبائي يقول بالتقية وهو المعتزلي الجريء؟ وهو شيخ المعتزلة في عصره ولهذا ألحوا عليه!

بعده: «أن أبا علي ما مات حتى قال بتفضيل علي!. نقل ذلك عنه سماعاً ولم يوجد في شيء من مصنفاة!»!

بعده: «أن أبا علي يوم مات استندنى ابنه أبا هاشم وكان قد ضعف عن رفع الصوت فألقى إليه أشياء، كان من جملتها تفضيل علي!»!

ألا ترى أن رائحة النفاق تفوح من هذا التلون؟ وما الداعي إلى هذا الاهتمام؟ ومتى كان هذا التفضيل من الأصول الخطيرة التي يخشى على المسلم أن يموت دون القطع بها؟ وما هذا الإلحاح على الجبائي حتى النفس الأخير؟!

ثم نقل أسماء المعتزلة الذين يفضلون علياً على عثمان وهو خطوة إلى الأمام في نظر المشغوفين بالأوهام!

ومن الغريب أن تجد صيغة (الترضي) في ردف كل معتزلي قال بتفضيل علي، وليس لها أثر إثر أبي بكر ولا عمر، مع أنهما اللذان ساقا الخلافة إلى علي عليه السلام، وهؤلاء لم يسوقوا إلا ألفاظاً فارغة!

(١) الجبائي من معتزلة القرن الثالث، وهو شيخ الإمام الأشعري شيخ السنة. (م)

وبعد أن نقل وجوه الرأي في التفضيل اختار هو الوجه الآتي: «وأما نحن فنذهب إلى ما يذهب إليه شيوخنا البغداديون». هكذا اعتباطاً!

وعلى سبيل المصادفة عثرت في الجزء الرابع (ص ٣١٧) على ما يتصل ببحثنا: «وروى ابن ديزيل.. قال: قال رسول الله ﷺ: ألا أدلكم على ما إن تساءلتم عليه لم تهلكوا؟ إن وليكم الله! وإن إمامكم علي بن أبي طالب! فناصره وصدقوه فإن جبريل أخبرني بذلك!»!

وقبل أن يفتش عن صحة هذا الحديث يطفر هذه الطفرة: «فإن قلت: هذا نص صريح فما الذي تصنع المعتزلة بذلك؟».

يجيب عن هذا الاعتراض البارد بقوله: «يجوز أن يريد أنه إمامهم في الفتاوي والأحكام الشرعية، لا في الخلافة». فكان جوابه أبرد من السؤال!

وكانه شعر ببرودة هذا الجواب وأخذته قشعريرة.. فعطف عليه قوله: «وأيضاً فإننا قد شرحنا من قول شيوخنا البغداديين ما محصله: أن الإمامة كانت لعلي إن رغب فيها ونازع عليها! وإن أقرّها في غيره وسكت عنها تولينا ذلك الغير وقلنا بصحة خلافته! وأمير المؤمنين لم ينازع الأئمة الثلاثة، ولا جرد السيف، ولا استنجد بالناس؛ فدل ذلك على إقراره لهم على ما كانوا فيه.. فلذلك توليناهم، وقلنا فيهم بالطهارة والخير والصلاح! ولو حاربهم وجرّد السيف عليهم، واستصرخ العرب على حربهم؛ لقلنا فيهم ما قلناه في من عامله هذه المعاملة من التفسيق والتضليل». أي يكون حالهم كحال الخوارج! أو كحال أصحاب الجمل قبل التوبة! أو كحال معاوية!..

فانظر إلى نوك الطبقة التي ينتمي إليها ابن أبي الحديد من المعتزلة المعتزلة للمنطق السديد!

وإنما اشترطوا تجريد السيف والاستنجاد بالناس كيلا يرد عليهم أن «نهج البلاغة»
طافح بالتذمر من الثلاثة.. فكيف صحت خلافتهم؟ والجواب أن التذمر لا يضر ما لم يجرّد
سيف! فعفاء على تلك العقول الهزيلة التي اتخذت من تحكيم العقل مهزلة!
ومن غريب أمر محكمي العقل.. أنهم حكموا العقل في ما ليس للعقل فيه مجال
كالمسائل الأزلية المعقدة.. وأهملوا العقل في ما للعقل فيه مجال كالنقول المائعة!

إرداف التشريح بما يزيد في التوضيح

مما اتفقت لي مطالعته كتاب عنوانه «أثر التشيع في الأدب العربي»، بقلم محمد سيد كيلاني، من مطبوعات دار الكتاب العربي بمصر، وكنت علقت عليه في حينه ولكن لم يكتب للتعليقات أن تنشر في حينها. ولما كان البحثان متناسبين وجدنا من المناسب إرداف التشريح بما يزيد في التوضيح.

إن الكتاب في جملته فتح في حرية البحث في أكثر المواضيع الإسلامية خطراً! ومؤلفه ممن امتاز بالجرأة والصراحة والتجرد من مؤثرات العصبية الممقوتة.. وهذا الذي جعلني أدعو بحثه فتحاً في الموضوع، إلا أنه فتح يعوزه تسديد! هو فتح في الجملة لا في التفصيل! وذلك أن المؤلف -سدد الله خطاه- اقتحم عقبة لم يستعد لها الاستعداد الكافي.

لا شك أن المؤلف حرر نفسه من الطائفية المنبوذة.. لكنه لم يستطع على ما ظهر لي من روااسب الدس الشعوي، والتحرز من الألغام التي بثها خصوم الإسلام في تاريخ الإسلام تحت أغشية القرون المتطاولة.

قال حفظه الله في الفصل الأول من الباب الأول: «اعتاد بعض قدامى المؤرخين أن يسلكوا في كتابة تاريخ الصحابة مسلكاً عجيباً، فتراهم يطمسون بعض الحقائق طمساً غريباً بإغراقهم في المدح والثناء بحق وبغير حق..».

وكان على المؤلف إذ نصب نفسه حكماً أن يجمع بين مسلكي الخصمين ثم يحكم.. كان عليه أن يجعل إزاء هذا المسلك العجيب المغرق في المدح مسلكاً عجيباً آخر يضاده وهو مسلك من (يطمسون الحقائق طمساً غريباً بإغراقهم في القدح) ليصدر حكماً عدلاً يستخرجه من بين المسلكين المتناقضين المتناهضين!

لا نقول: إن المؤلف أغفل المسلك الثاني؛ فقد وفاه حقه في ما بعد، ولكن نقول: كان

عليه أن يجمع بين المسلكين ثم يحكم!؟

إن المؤلف سجل على نفسه طريقة رشيدة، لكنه لم يحكم التزامها! وتلك الطريقة مستفادة من قوله: «وسواء رضي هؤلاء أو غضبوا، فإني أؤثر أن أنهج نهج العلماء المحققين الذين يضعون الحقيقة فوق كل اعتبار».

أما وضع الحقيقة فوق كل اعتبار فهو مما ازدان به بحث المؤلف! وأما الوعد بنهج نهج العلماء المحققين فقد تخلف في أنحاء من بحثه، وإن لم يكن متعمداً إخلاف الوعد!

مثال ذلك قوله حين وضع قدمه على عتبة البحث (ص ٢): «ما كاد النبي يلفظ النفس الأخير حتى تحركت أطماع بعض الصحابة في منصب الخلافة». وهذا ما لا نؤاخذه عليه؛ لأنه حكم ملائم للطبيعة البشرية، ولكن الذي نؤاخذه عليه قوله: «وأظهر بعضهم لبعض العداوة والبغضاء، وتكشفت النفوس عما تنطوي عليه من أمور كانت مستورة مدة حياة النبي، وظهرت بعد ساعات قليلة من وفاته».

أنا لا أعتقد عصمة الصحابة، ولكن أقول: إن المؤلف انجرف برواسب نزعة هدامة لنزع الثقة بالسلف من قلوب الخلف. والغارسون لهذه النزعة غير مجهولين! فقد زعموا أن فلاناً وفلاناً مع رجال سموهم اجتمعوا عند الكعبة قبيل وفاة النبي وتأمرؤا وعقدوا بينهم وكتبوا عهداً. إلى غير ذلك من الشنع التي حشيت بها مافكة رجل (مزعوم) زعموا أن اسمه (سليم بن قيس)^(١)، فلزقت قدم المؤلف بدسيسة (المتآمرين) على الإسلام.. المفسرين لتاريخه تفسيراً مادياً بحثاً، وليس ما استند إليه المؤلف من بنات أفكاره.

(١) كتاب «الوفاة» لسليم بن قيس. وقد طبع الكتاب أكثر من مرة. وهذا الكتاب من أكاذيب الشيعة، حيث يدعون أن سليماً هذا تابعي، ولد سنة ٢ من الهجرة، وتوفي سنة ٧٦هـ. وأنه روى ودون أحداث السقيفة وما جرى بعد وفاة رسول الله ﷺ عن عليٍّ وسلمان وأبي ذر والمقداد وابن عباس والبراء بن عازب رضي الله عنهم.

وما أظن المؤلف إلا مشاركاً لنا في أننا إذا اندفعنا مع ريح تلك الدسيسة ساقطنا إلى ما لا يحمد من الريبة في الرسالة نفسها وفي صاحبها نفسه، كما لا يخفى على المتأمل!

إن استشهاد المؤلف بالنقل عن مثل كتاب «الإمامة والسياسة» المنسوب إلى ابن قتيبة لا نقره عليه؛ لأن في هذا الكتاب خليطاً من غث وسمين، ولم تتحقق نسبته إلى ابن قتيبة^(١) ولكننا مع ذلك لا نرى بأساً بالفقرة التي نقلها؛ لقربها من الطبيعة الإنسانية: «إن أبا بكر قال: والله إني لشديد الوجد، ولما ألقى منكم يا معشر المهاجرين! أشد عليّ من وجعي! إني وليت أمركم ولست خيركم في نفسي، فكلكم ورم أنفه إرادة أن يكون هذا الأمر له وذلك لما رأيتم الدنيا قد أقبلت!».»

فانظر كيف ربط (ورم الأنف) بإقبال الدنيا على يده ﷺ، والمستنبط من هذا أن التهالك على منصب الخلافة ظهر له شكل يحس بعد اجتماع السقيفة بمدة!

وإنما اشتد وجع أبي بكر من المهاجرين؛ لأنه الذي استنقذ الخلافة لهم من الأنصار ولولاه لما صارت إليهم! ولاستبد بها الأنصار ووقع الشقاق بين الفريقين، وكان من ذلك ما لا تعلم عواقبه!

وفي كلمة أبي بكر إيهاء إلى الجحود الذي ابتلي به وهو على قيد الحياة؟! إن وصف المؤلف للحالة أو الوصف الذي تبناه مخدوعاً.. يشبه وصف وضع ملك جسماني عضوض بمعزل عن الروح والعقيدة والأخلاق، ولو كان الأمر كذلك لما قام للإسلام بناء! ولكانت الجاهلية على حالها لا تأثير فيها للنبوة!

(١) انظر «أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ» (ص ٦١٨) للدكتور الصلابي. فقد ذكر أدلة كثيرة على عدم صحة نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة.

ولو كانت الجاهلية على حالها ولو أن الأطماع الإنسانية لم تلتطفها النفحات النبوية لما كان منتظراً أن يسلم المنصب لمثل أبي بكر! ولا كان منتظراً منه أن يقول: (وليت أمركم ولست خيركم في نفسي).

لندع البحث في العقيدة جانباً! ولنقل أليس القرآن وثيقة تاريخية لا تعلقها وثيقة؟ فما نصنع بالشهادات الواردة في قوله: ﴿كُتِّمَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقوله: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقوله: ﴿وَأَلْفَ بَيْتٍ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

قل لي بربك بأي قوة استطاع أبو بكر القيام بالأمر أحسن قيام وليس له مكنة الأنصار وهم أهل الديار! ولا عصبية بني أمية وهي العصبية التي لا تناهضها عصبية ولا وجاهة بني هاشم التي تضاعفت بالنبوة، ولم يكن ذا ثراء عظيم يرشو به هذا ويحبو به ذلك.. والقرآن يقول: ﴿لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

لو كان عثمان هو الذي قدم لربما قيل: إنه قدم بعصبية بني أمية ونفوذها في العرب. ولو أن علياً هو الذي قدم لقليل: إنما قدم لوجاهة بني هاشم، تضاعفها القرابة من النبي ﷺ.

فأبو بكر إنما قدم لمؤهلاته الذاتية، تدعمه الروح الطاهرة المستولية، وإلا فكيف استطاع ضبط الأمر وإخماد جذوة: ﴿الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: ١٤]. كما ادعى المؤلف؟ لولا أن هناك وازعاً دينياً قضى على الاعتبارات الجاهلية الموروثة وساعد الصديق على إنفاذ خطط الرسالة كما أراد صاحب الرسالة.

وبالتغلب على الاعتبارات الجاهلية التي كانت توسوس بها نفوس بعضهم.. تجردت خلافة أبي بكر من الشوائب فكانت امتداداً لعصمة النبوة، بل كانت من معجزات الإسلام عجز الخلف أن يأتوا بمثلها..

وكان عهد عمر امتداداً لتلك المعجزة.. وكانت أيام عثمان الزاهرة امتداداً لذلك الامتداد إلى حين. ثم انقطع الحبل بالخلافة الراشدة!؟ إذ ليس الرشد في التصميم على إقامة أحكام الشريعة على وجهها.. ما لم يقرن بها النجاح في إقامة السياسة! كما أنه ليس الرشد في إقامة السياسة وحدها.. ولهذا لم تحظ خلافة معاوية بصفة الرشد؛ فتأمل فالموقف دقيق! إنه لا مناص من القول بأن الخلافة الراشدة كانت امتداداً لعصمة الرسالة. والشك في عصمتها يؤول بنا إلى شكوك خطيرة يصعب تلافي عواقبها!

في (ص ٣) تورط المؤلف في نسبة القول الآتي إلى عمر مخاطباً به الأنصار يوم السقيفة: «من ينازعنا سلطان محمد وميراثه ونحن أولياؤه وعشيرته؟». وبني عليه حكماً قاسياً حيث قال: «فأنت ترى عمر في كلامه هذا كان أول من أحيا العصبية وجعل النبي ملكاً له سلطان».

لقد كان على المؤلف أن يمحص الخبر أولاً ثم يحكم! وكان قد وعد بأنه ينهج نهج العلماء المحققين!

إنه لا ينبغي أن نتجاهل أن للنبوة سلطاناً؛ لأن الإسلام دين وسياسة، إلا أن سلطان النبوة بريء من أن يكون مظنة الشبهوات، كالسلطان المادي الذي تتطلبه النفوس وتحرص على ميراثه! بل هو وظيفة شاقة يتفادها من يجتاط لآخرتة! ولذلك قال عمر لما طلب إليه أن يوصي لولده: «حسب آل الخطاب أن يتحملوا ما تحملوا»!

ونسبة الملك أو السلطان إلى محمد مما اشتهر به علي عليه السلام كما جاء في (ص ٥) من الكتاب، وعبارته «لا تخرجوا سلطان محمد من داره وقعر بيته إلى دوركم وقعور بيوتكم». وفي «نهج البلاغة» تعبير (ملك ابن أمي) أو (ملك ابن عمي).

والذي أراه أن الكلمة مدسوسة على عمر؛ لتسويغ نسبتها إلى علي؟! فإذا قيل: كيف يقول علي مثل هذا وهو (أستاذ الفقه) على حد تعبير بعض المعبرين؟ قيل قد سبقه إلى ذلك عمر!!

ويقال هنا: أكان علي مقلداً لعمر؟ أم هو الموجه لسياسة عمر كما يزعم الزاعمون؟! ويروون بجرأة أن عمر قال: «لولا علي لهلك عمر». في عشرات المواطن؟! ومن هذا الباب قول المؤلف: «كان واجب العدل يقضي أن تكون الخلافة لعلي ما دامت القرابة اتخذت سنداً». (ص ٥)

فيقال له: إن الحكمة السياسية كانت تقضي أن تكون الخلافة محصورة في دائرة معينة إن صح حديث «الخلافة في قريش»^(١) أو لم يصح! سوى أن هناك دائرتين: دائرة ضيقة وهي دائرة القرابة القريبة، ودائرة واسعة هي دائرة القرابة البعيدة. والدائرة القريبة منبع تهمة؟! إذ يقال: إن محمداً رام ملكاً خلفه لأهله، والقرآن يوصي محمداً أن يقول: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]. والملك أجر كما لا يخفى!

والدائرة القريبة أيضاً لا سيما إذا حصرت في بيت علي مظنة الاحتكار إلى قيام الساعة! وليس الاحتكار من مصلحة الأمة في شيء؛ لما فيه من معنى الاستعباد..! ولا هو من قواعد الإسلام في شيء (لمن يفقهه) قواعد الإسلام!

أما الدائرة الواسعة وهي جعل الخلافة مشاعاً في بيوت قريش؛ فليس فيها مظنة احتكار ولا ملك مخلف!

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤: ١٨٥).

نعم! إن هناك احتكاراً نسبياً بالنسبة إلى غير قريش من القبائل العربية، ولكن من يضمن لنا استقامة الأمر إذا أخذنا بنظرية الإشاعة في قبائل كانت تخلفت عن الدعوة وكانت متربصة..! ومن هنا تعلم قيمة القول المنسوب إلى الكميت:

يَقُولُونَ لَمْ يُورَثْ وَلَوْلَا تَرَاثُهُ لَقَدْ شَرِكْتَ فِيهِ بِكَيْلٍ وَأَرْحَبُ

ومما تورط فيه المؤلف قوله في (ص ٥) أيضاً: «لقد كان العباس أقرب إلى النبي وكان أحق الناس بالخلافة، ولكنه تنازل بحقه هذا لعل».

أقول: في طريق العباس إلى الخلافة عدة عقبات تبعده عن الحق المزعوم على تقدير تسليمه..

الأولى: أنه عم النبي ﷺ فالتهمة لاحقة!

والثانية: أنه ليس له سبق أبي بكر ومن في طبقتهم ولا استقامتهم، فقد كان قبل إسلامه يداهن الطرفين، ولم يدخل في الإسلام إلا بعد أن رأى كفة الإسلام هي الراجحة! ولولا لحمة القرابة لكان هو وأبو سفيان في المعارضة والمشاكسة والتأخر عن الدعوة سواء! وقد سبقه إلى المشاكسة أخوه أبو لهب الذي نزل في ذمه القرآن!

فدعوى القرابة يجب أن تطوى عن هذا الموضوع! وحسبها أنها جنت على أهلها جنانية كبيرة، وفي ضمنها الجناية على الإسلام وتاريخه! واستغلتهما الشعبية حتى خرج الأمر عن أهله!

أما زعم أن العباس تنازل عن حقه لابن أخيه فهو من احتجاج العجائز! ومن أين جاء الحق حتى يتنازل عنه؟ وكيف جاز له التنازل عنه إن كان حقاً شرعياً؟

وهل من المعقول أن يكون العباس متصفاً بهذا السخاء وهو الذي كلفه النبي ﷺ فداء ابن أخيه عقيل بن أبي طالب حين أسرا كلاهما في واقعة بدر؛ فاعتذر بالعدم!^(١)

وهل من المعقول أن يكون العباس متصفاً بهذا السخاء وهو الذي زاحم علياً على فدك لما أطلقها له عمر؛ زاعماً أنها إرث. وفدك قرية لا دولة!؟ فأين نهج العلماء المحققين الذي وعد به المؤلف في أول كتابه؟

ومما أوأخذ المؤلف عليه إنكاره على عمر احتجاجه على الأنصار بالأسبقية إلى الإسلام (ص ٥)، وقوله: «ليست هناك أدنى علاقة بين أسبقية المرء إلى الإسلام وبين صلاحيته للحكم». لأن عمر لم يحتج لشخص، بل احتج لفريق المهاجرين، وكان احتجاجه في مصلحة الإسلام؛ لأن الأنصار لو لم يسلموا له لدامت المشادة بين الفريقين ولتطاحنوا وتعاجنوا.. ولانفرط عقد الإسلام من ذلك اليوم! فالموقف كان يستدعي حشد الحجج التي ليس من حقنا أن نناقش فيها بعد أن أثمرت، وكنا نحن من ثمراتها!

ثم إن علاقة الأسبقية بالصلاحية للحكم علاقة وثيقة لمن درس تواريخ المبادئ ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ [الحديد: ١٠]. إذا رافقت الأسبقية مزايا أخرى.. ألا ترى أن عثمان كان أسبق إلى الإسلام من عمر؛ لأن عثمان أسلم في أوائل الدعوة بسعي أبي بكر ﷺ وعمر أسلم بعد ست سنين.

وكان احتجاج عمر بسبق المهاجرين إزاء احتجاج الأنصار بأنهم هم ﴿وَالَّذِينَ آوَأُوا وَنَصَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]. فالذي أثار احتجاج عمر هو احتجاج الأنصار!

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣: ٣٢٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وانظر «سير النبلاء» (٢: ٨١-٨٢).

ثم إن الاحتجاج بالصلاحية للحكم وحدها غير كاف؛ لأن كلاً من الزعماء يرى أنه صالح للحكم، فبِمَ يكون التفاضل إذن!؟

ولم يكن المؤلف مسدداً حين قال في (ص ٦): «وسواء أكان الشيخان وصلاً إلى منصب الخلافة بحق أو بغير حق، فإنهما من غير شك قد خدما الإسلام خدمة بقي أثرها إلى اليوم».

وذلك أن الحق كان مشاعاً قبل إتمام البيعة، فلا محل لقوله بحق أو بغير حق على سبيل التشكيك، كأنه أراد أن يقول: إنهما أخذتا المنصب بغير حق، ولكن خدماتهما شفعت لهما! كلا! إننا لا نجيز لأنفسنا التشكيك فنفتح باباً للمبطلين!

وفي (ص ٧): «ثم مات أبو بكر واعترافاً منه بفضل عمر عليه.. عهد إليه.. والظاهر أن أبا بكر وعد عمر فبراً بوعدة».

لقد استمد المؤلف هذا الحكم من ادعاء أن علياً قال لعمر: «احلب حلباً لك شطره». أولاً ينبغي التدقيق في صحة الخبر! وما أكثر ما تزيد المؤرخون وأهل القصص؛ ليكون التاريخ دسماً، فكان ثلثاه سماً.

أما التعبير بفضل عمر على أبي بكر، ومقابلة أبي بكر له بالوفاء فما أبعدته عن الحقيقة! بل إن عمر أسدى إلى الإسلام خدمة كان فيها رجل الساعة! ولولا موقف عمر لخرجت الخلافة من قريش ولم ترجع إليهم، ولا وقعت بيد علي نفسه إلا أن تحدث أمور مطوية عن تقديرها!

فلعمر الحق إنَّ لعمر المنة على المسلمين منذ وفاة النبي ﷺ حتى الساعة ﴿وَلَا كُنَّ الظَّالِمِينَ يَخَابَتِ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

إنه لولا حزم عمر لانحلَّ حزام الإسلام، ولانقطع سيره من أول سيره.. ومصالحة الإسلام فوق مصالح الأشخاص والبيوت.. فدعونا من السفسفة! وكم من دعوى

فسرتها الأحداث فكانت لها أو عليها! والأحداث أصدق مفسر وأعدل مسعر، فلا
تصعرا!؟

وفي بحث عثمان (ص ٩) جاء بهذه القصة: «إن عثمان عيّن على الأقاليم ولاة عرفوا
بسوء السيرة، واشتهروا بالفسق والفجور! ومن هؤلاء الحكام (أخوه من الرضاعة) الوليد
بن عقبة الذي كان حاكماً على العراق!؟ لقد شرب وأفرط ثم ذهب إلى المسجد». إلى آخر
القصة!!

أقول: إن مشبهات لهذه القصة وقعت في كل من عهد عمر وعهد أبي بكر وعهد
النبي ﷺ.

ففي عهد عمر اتهم المغيرة بن شعبه وهو حاكم على العراق أيضاً!؟ بقضية زنى!^(١).

(١) من الغريب أن هذه القصة لم يلاحظ فيها أن المتهم كان أميراً، ولا بدّ للأمير من دار محصنة
وحجاب.. ولم يذكر فيها نوع المرأة المزني بها! وما كان المغيرة بليداً بحيث يعيا بالدفاع بأن لديه حلالاً من
الأزواج وملك اليمين! بل أنقذوا الموقف بأن زياداً وهو أحد الشهود وارب في الشهادة فأفسد
نصابها! (م)

أما قصة درء الحد عنه. فقال الذهبي في «سير النبلاء» (٣: ٢٧): عن عبد الوهاب بن عطاء: أخبرنا
سعيد، عن قتادة؛ أن أبا بكرة، ونافع بن الحارث، وشبل بن معبد، شهدوا على المغيرة أنهم رأوا يولجه
ويخرجه، وكان زياد رابعهم، وهو الذي أفسد عليهم. فأما الثلاثة فشهدوا؛ فقال أبو بكرة: والله لكأني بأير
جدري في فخذها، فقال عمر حين رأى زياداً: إني أرى غلاماً ليسناً لا يقول إلا حقاً، ولم يكن ليكتمني؛
فقال: لم أر ما قالوا، لكني رأيت ربية، وسمعت نفساً عالياً. فجلدهم عمر، وخلاه، وهو زياد ابن أبيه.
ذكر القصة سيف بن عمر، وأبو حذيفة البخاري مطولة بلا سند. انتهى. قال محقق الكتاب: سيف بن
عمر: هو كالواقدي متروك.

وفي عهد أبي بكر في أول خلافته!! اتهم خالد بن الوليد بقتل مالك بن نويرة ظلماً ونكاح امرأته^(١).

وفي عهد النبي ﷺ قام أربعة شهود من سرية كان يقودها عليٌّ فشهدوا في حضرة النبي ﷺ أن علياً ضاجع سبية من سبايا اليمن قبل القسمة!! كما جاء في كتاب «الخصائص» المنسوب إلى النسائي، المطبوع في النجف، فلينظر الفاحص كيف تشابهت هذه القصص؟ ومن الغريب أن المطاعن التي ألصقت بعثمان ليس فيها واحدة من جنس الشرب والزنا ملصقة بمروان الملاصق لعثمان، مع أنه كان في رأس القائمة السوداء! وقبل ذلك اتهم أهل العراق سعد بن أبي وقاص فاتح العراق بأنه لا يعدل في القضية، ولا يقسم بالسوية؟! وقال قائلهم:

ألم تر أن^(٢) الله أنزل نَصْرَه وسعدُ بباب القادسيَّة مُعْصِم!

وفي بحث علي (ص ١١) ما نصه: «اجتمع فريق من المسلمين وبايعوا علياً، وكان أول من بايعه الأشتر النخعي أحد قواد جيشه، ولكن علياً وجد أن عدداً كبيراً ممن يعتقد برأيهم من الصحابة غير راضين عنه؛ فدعا طلحة والزبير لمبايعته فتلكأ طلحة، فهده الأشتر بالقتل فبايع! وحيء بسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر فامتنعا! وتخلف عن البيعة من الأنصار كثير، ومنهم حسان بن ثابت وكعب بن مالك ومسلمة بن مخلد وأبو سعيد الخدري ومحمد بن مسلمة والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت ورافع بن خديج وفضالة بن عبيد وكعب بن عمرة» (ص ١٢) ولعله عجرة.

(١) كتب الشيخ الكوثري مقالاً قيماً في الدفاع عن خالد بن الوليد ﷺ، وما قيل في شأنه مع مالك بن نويرة. فانظره «المقالات» (ص ٥٢٣-٥٣٠).

(٢) في الأصل: نقاتل حتى أنزل، والتصحيح من كتب الأدب.

وختم عبارته بقوله: «وكان هؤلاء يميلون إلى عثمان لما كان يسبغه عليهم من أموال!!»

ف نقول له: كيف تعينت لديك هذه العلة الفظيعة بالنسبة إلى هؤلاء الرجال الذين أقل صفاتهم أن يكونوا على بقية من الخير، وفيهم سعد أحد العشرة المبشرة، وعبد الله بن عمر المعروف بالورع، وزيد بن ثابت الذي جمع القرآن.

وأكد هذه الطعنة النجلاء بقوله في (ص ١٣): «ثم إن علياً كانت تنقصه صفات لا بد من توافرها في كل سياسي ناجح، من مكر ودهاء وخداع وشراء للأنصار بالمنح والصلوات، إلى غير ذلك».

ومأل هذا الأمر قام بالرشا من عهد أبي بكر إلى أواخر عثمان، فلما لم يجز علي على هذه الطريقة أخفق في سياسته! ولعله أخذ هذا التخرص من شرح النهج لابن أبي الحديد المتلصص!

مع أن من طبيعة هذه التهمة أن تنساق إلى أصحاب علي أيضاً؛ لأن أصحابه الذين حفوا به وبايعوه لم يكونوا أكثر فضيلة من الذين لم يبايعوا، فهم أقرب أن يكونوا مظنة الرشوة!

يمتاز هذا الكتاب بوثبات، منها سديدة مرّ بعضها، ومنها قوله في الفصل الأول (ص ١): «فتمحيص الحقائق التاريخية والتجرد من الأهواء.. من الأمور التي لم يعرف القدماء إليها سبيلاً». لنترك هذا الآن ونكتفي بقوله: «اللهم إلا المعتزلة الذين كانوا مطبوعين على الحرية والصرحة».

أقول: إن هذه الصفة كانت في أوائلهم، ثم فسدت طريقتهم بمخالطتهم فرقاً أخرى.. وحسبك ابن أبي الحديد الذي تدمر منه المؤلف حيث قال: «وابن أبي الحديد وإن ادعى أنه معتزلي إلا أني أشك في هذا الادعاء، واعتقد أنه كان شيعياً متعصباً» (ص ٥٢).

وقوله هذا مبني على توهمه أن التشيع والاعتزال لا يجتمعان! ولو كان تتبع المؤلف تاماً لعلم أن المذهبين اصطلاحاً على مراعاة أهل السنة ووقع بينها تفاعل عجيب..! وابن أبي الحديد المذبذب لعب على ثلاثة حبال: التسنن، والتشيع، والاعتزال. فهو في الأصول معتزلي، وفي البحث شيعي يدهن ابن العلقمي! وفي الفروع شافعي. وما أراه إلا منفوراً عند (الاثنا عشرية) إلا للتصيد.. والغافل إذا قرأ شرح النهج لابن أبي الحديد يراه شيعياً لطيفاً.. ولا يدري أن هذا اللطيف هو الذي يجر إلى الكثيف!

والغالب أن المعتزلة الذين فيهم شائبة تشيع هم زيدية لا إمامية، أي هم معتزلة بحكم تمذهبهم لزيد^(١)، أو أنهم كانوا معتزلة ثم دانوا بالتزيد! فلا يحددك لفظ الاعتزال إذا رأيت في جنبه تشيعاً! ثم إن المعتزلة لم يشغلوا أنفسهم بتمحيص التاريخ، وصاحب «الكشاف» على براعته لم يبرأ من أخبار العجائز!

أما وثبات المؤلف السديدة فكثيرة، منها قوله في (ص ٥٥): «وقد رأيت لزاماً عليّ في هذا المقام أن أتناول «نهج البلاغة» بالبحث والتحقيق، سالكاً في ذلك سبيل العلماء.. أما هؤلاء الذين لا همّ لهم إلا إرسال المدح فمهمتهم هينة لينة! فما أيسر أن نقول: (هو كتاب في الإتيقان تلو القرآن)! وما أسهل أن تنمق الألفاظ كما نمقها الشيخان حسن نائل المرصفي ومحمد عبده».

لقد حلّ المؤلف بهذه الجرأة عقدة من قلبي!

(١) المشهور أن زيداً تتلمذ لواصل بن عطاء المعتزلي برغم انحرافه عن علي ﷺ، وما أدري أهذه النسبة أصل أم من مبتكرات القرن الثالث الذي ثار فيه الزيدية في جبال طبرستان، فإن القرن الثالث والرابع جاء بالطامة الكبرى على تاريخ الإسلام، واستدرجت الزيدية إلى الرفض..(م)

وجاء بنموذج من الخطب المتكلمة قائلاً: «هل ترى فيها ما رآه محمد عبده حين يقول:
(وإن جحافل الخطابة، وكتائب الذرابة في عقود النظام، وصفوف الانتظام تنافح بالصفيح
الأبلج والقويم الأملج..) فأين هو القويم الأملج وأين هي روائع الحكم؟» (ص ٨٥).
ثم أتى بنماذج أخرى معيداً الكرة على محمد عبده، متهكماً من «الصفيح الأبلج الذي
يتملج المهج»!

إلى أن قال في (ص ٦٨): «ولفاطمة خطب تنسب إليها، ولعلي بن الحسين رسالة تعرف
برسالة الحقوق» لم أحظ بها، وكلها مصنوع!
ولعائشة أيضاً خطب منسوبة؟! وهل داء التاريخ إلا من داء المباراة؟؟؟ لاسيما مباراة
فلانة وفلانة^(١).

وفي (ص ٧٥): «روي أن علياً سمع ناقوساً يضرب فقال لمن معه: أتدرون ما يقول هذا
الناقوس؟ قالوا: لا. قال: فإنه يقول:

نلنا الدنيا فاستهوتنا فاستهوتنا وأذلتنا
واستلبتنا لسنا ندرى فيها إلا لو قد متنا
وفي البيت الثاني زحاف غير مأنوس يدل على عامية الشاعر، ولعل فيه تحريفاً والبحر
من المتدارك، بعده:

يا ابن الدنيا زن بالدنيا وزناً وزناً وزناً وزناً
يا ابن الدنيا تفنى الدنيا قرناً قرناً قرناً قرناً

(١) أكثر المباريات وقعت في القرن الرابع، وكان لبحر البلاغة في هذا العصر أي عجيح! وكان ممن ساهم
فيها أبو حيان التوحيدي المنحرف عن علي عليه السلام، لتنظر رسالته التي دمجها على لسان أبي بكر رضي الله عنه. (م)

وكنت عثرت على مثل هذه النغمة في مجلة «الكتاب» قبل سنتين، ولكنها منشورة نثرًا، ولما قرأتها شعرت أنها منظومة، وأعاني الوزن على إصلاح أخطائها، وجهل المستشهد بها أنها شعراً!

وقال في (ص ٧٦): «ووضعوا -الشيعة- شعراً كثيراً فيه إعلاء من شأن علي على ألسنة أعدائهم...».

أقول: لم يضعوا شعراً فقط ولا قصصاً فقط! بل أحاديث.. منها على لسان سعد بن أبي وقاص الذي كان امتنع عن مبايعة علي^(١). ولي في هذا بحث بعنوان (تدريب في نقد الحديث)^(٢).

ووضع تلك الأحاديث أما للاستشهاد بقول الشاعر (والفضل ما شهدت به الأعداء). أو لترويجها على الموالين لمن وضعت على لسانه.. أو لكيلا يقع الاحتجاج بامتناع سعد وهو من أجلاء الصحابة.

وفي (ص ٨١) تكلم على الوليد بن يزيد وأورد البيتين المشهورين اللذين قالهما عند الاستفتاح بالقرآن.. واستشهد لكذبهما بثلاثة أبيات فنسبها إلى الوليد، وهي:

(١) مما وضعوه على لسان أبي بكر «النظر إلى وجه علي عبادة»!! ومما وضعوه على لسان أبي بكر أيضاً ما يفيد أن الصراط لا يجاز يوم القيامة إلا بإذن من علي..! وكيف يقول مثل هذا في علي من قطع الصراط على علي؟! (م)

(٢) في كتابه «تاريخنا القومي بين الإيجاب والسلب» (ص ٧١-٩٠). وخلاصته كما يقول: «كان الأوائل يتقدون الأحاديث والأخبار بنقد رجال السند، أما أنا فلم أجد على طريقتهم؛ لما في هذه الطريقة من عوائق... ورأيت طريقتي أقصر طريق وهي نقد المتن والمغزى، ثم لا أبالي بالراوي أياً كان! وليس الغرض إنكار فوائد السند».

أشهد أن الدين دين أحمد فليس من خالفه بمهتد
وأنه رسول رب العرش القادر الفرد الشديد البطش
أرسله في خلقه نذيراً وبالكتاب واعظاً بشيراً
والاستشهاد بهذه الآيات لا يلائم خطة المؤلف في تمحيص الأخبار، والذي أراه أن
كلا الشاهدين مصنوع؛ أحدهما للطعن والآخر للتبرئة، وبهذا يستقيم الميزان!
ومما أجاد فيه المؤلف بحث القصيدة الميمية التي زعموا أن الفرزدق قالها في مدح بعض
الأئمة فقد أعطى البحث حقه، وزاد على ما كنت أعرف!

بعد كتابة ما تقدم ظفرت بكتاب عنوانه «الأدب في ظل التشيع»، وهو ردٌّ على «أثر
التشيع».

جاء في أول كلمة (التقديم) ما يلي: «في تراثنا الإسلامي مناجم أدبية مطمورة.. كبرت
على التحديد والتقدير، وتهب للباحث فيها كثيراً من صنوف العطاء والحباء.. بقوة الناحية
الفنية، وبالفكرة العربية.. وبالتفاعل الثقافي..».

ونحن نجيبه على هذا برقة أو بغلظة.. إن ما زعمته تراثاً إسلامياً محبوباً بتراث وثني!
وما زعمته (فكرة عربية) مشتبك بفكرة سبئية شعوبية! وأما (صنوف العطاء والحباء)
فليست نحلة وثنية محرومة من صنف عطاء وحباء..

فإلياذة هوميروس مثلاً فيها صنف من صنوف العطاء الوثني، وفيها فن.. وكما
للإغريق إلياذة.. للهند القدماء إلياذة، وكلها من عطايا الوثنية!

وأما (التفاعل الثقافي) فهو مغتفر في كل ناحية من نواحي الحياة، إلا ناحية الشرك
المخرج من الإسلام.. والمفرق للجماعة الإسلامية بعد أن وحدها التوحيد!

ثم يعيد النعمة ويقول: «ولأنه صورة حية لأدبنا العربي تعبر عن المدى البعيد لحيوية الفن والفكر» (ص ٤).

ولو قال: (صورة أعجمية دخيلة.. لحيوية الأذن والكفر) لكان أقرب إلى الصدق! بعد هنيهة.. «على أننا لا ننكر أنه قد تناوله بعض الأدباء المعاصرين فخصص لدراسته كتاباً أسماه «أثر التشيع في الأدب العربي» لكنه جاء درساً فاقداً لأكثر شروط الدراسة من النزاهة والتجرد وطرح كل الاعتبارات الطائفية والتقليدية.

وهذا افتراء أكثر من محسوس.. فقد كانت طريقة المؤلف المردود عليه أكثر من (تجرد)! وهذا الذي دعاني إلى تسديد خطاه في الحلقات السابقة.

وأما (الاعتبارات الطائفية والتقليدية) فلو كان الراد من رواد الإنصاف لما أسندها إلى المردود؛ إذ كان هو أليق بها! وأليق به المثل المشهور «رمتني بدائها وانسلت»!

ثم أكد المنكوس الإسناد (المعكوس) بقوله: «ولم يتجرد أيضاً من هذه الرواسب التقليدية والمذهبية كما يطلب للباحثين!! وجاءت دراسته (طائفية بغیضة) تناول فيها الشيعة.. بالنز والطعن، وألصق بهم كل أكذوبة وخرافة..».

مع أن كتابه الذي أعده للردّ يشهد بما أنكر! على أننا نستطيع أن نقدم له مجلدات ضخمة من الأكاذيب والخرافات..

ونحن لا نتكلف له تعيين اسم كتاب، بل نقترح عليه أن يقصد أي مكتبة من (مكتباته) الأصلية.. ثم يغمض عينيه ويضع يده على أي كتاب شاء ثم (يفتح عينيه) ويقرأ!

وقد تعجب أو لا تعجب.. من قوله بعد ثرثرة باردة: «وكان من أبرز ظواهره تحكم السطحية و(الرجعية) بروحه، كأننا لا نزال نعيش في متاهات العصور المظلمة..» (ص ٥).

ولا يكتفي بذلك بل يعطف عليه قوله: «ولا نريد أن نحاسب المؤلف على هذا كله فإن الحساب للعلم والتاريخ!!»

ولو كانت هذه الطريقة طريقة (البهت).. مما اختص به صاحب الرد لما اهتممنا به ولا أعرناه قيمة.. ولكننا وجدناه طريقة عامة لكل متصد للمناظرة من فصيلة ابن سبأ.. ولذلك نبهنا عليه للاحتراز منه!

ونحن نستطيع أن نقلب عليه النصائح التالية:

«وما أجدر بهؤلاء.. أن يتوخوا الإنصاف والنزاهة - لو أرادوا النزاهة! - وأن يَسْمُوا بأنفسهم عن مزلق الهوى والعصية - وكيف والسمو عنها نزول عن المذهب؟! - فإن أكثر الناقدين - مع التجوز في لفظ أكثر! - لا يفسد عليه بحوثهم شيء كمثل التحيز..»

«ولا أنكر أن هناك طائفة من (المضللين) يعملون على تضليل فئات من المطالعين - بالزور والبهتان - ضاربين الحقائق تحت الأقدام! ولا أنكر أيضاً أن فئات غير قليلة تنجرف بهذه (الخزعبلات)..» ل فراغ جماجمهم..!

إلى أن يقول: «وحسب هذه الدراسة قيمة أنها دراسة أدب طائفة كبيرة.. لها ثقافتها ومركزها السياسي والاجتماعي والأدبي..»

أما الثقافة والاجتماع فما أدرانا بثقافاتكم واجتماعاتكم.. وأما الأدب فحسبنا ما نحن فيه!؟

وأما «الأدوار الجسام تتصاعد فيها أمواج الأحداث» الخ.. فإننا يصح الافتخار بها لو كانت لمصلحة المجتمع الإسلامي، لا لمصلحة (أفكار سوداء) بثها بين سواد الأمة (المعلم الشاطر) المعروف بـ(ابن السوداء)!؟

وأما أنها «تبلغ عدداً كبيراً قرابة (مائة مليون)!! منتشرة على أديم هذه الأرض» فالعبرة للكيف لا للكم!

وهذا العدد الذي ضاعفه (بيت الكذب) كان على حساب (الوحدة الإسلامية) بالمرء والغيلة ونصب الشباك المختلفة الأنواع^(١)، دع الصراع والقراع وتحكيم السيوف في رقاب الموحدون في فرص مؤاتية^(٢)، بحيث إن الدماء التي سفكت في هذا السبيل أضعاف مضاعفة في جنب ما سفكه الصليبيون! ودواوين التفتيش التي أقيمت في بعض البلاد الإسلامية تحت إشراف (الدرأويش).. ليست أقل شناعة من دواوين التفتيش التي أقيمت في إسبانيا. ومن الاتفاقات العجيبة وقع (التعاصر) بين (المجزرتين) كأنهما على ميعاد؟! ثم كان حصول التشابه بين (النتيجتين)!!!

(ص ٧): «وكفاهها شأنًا أن تكون درساً لآداب طائفة -هدامة- كانت في أكثر عصور التاريخ أخصب طائفة في - قتل - الحياة الإسلامية، وأكثرها عملاً في حقول - التخريب المادي والمعنوي - وأوفرها عدداً في الرجال الأدبية» المتقلبة المتلونة.. حيثما دارت زجاجة المنفعة، تسندها التقية المبرقةة!؟

وفي (ص ١١) بحث عن حديث مشهور «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٣) يقول عنده: «والحديث على إطلاقه مفتعل بلا شك لمنافاته للروح العلمية والمنطقية».

(١) من تلك الأنواع (دار التخريب) المقامة في مصر... وسوف يتحقق هذا العدد إن كتب لها ولأمثالها امتداد العمر... ومن ورائها القصاص المتاجرون كعبد العزيز سيد الأهل والعقاد الفحل...؟ (م)

(٢) وكم قتلت قوات غدر (بدر) أتباع الحكيم، من أبناء أهل السنة، هؤلاء الذين جندهم -في دولة الرفض (إيران)- لهذا الغرض، ولمساندة أسيادهم الأمريكان، بل ربهم كما صرح محمد باقر الحكيم بأن أميركا ربه يطيعها ولا يخالف لها أمراً ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾.

(٣) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (١: ١١٥) رقم (١١٤) وقال: هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد. والله أعلم. وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢: ٩١)، وابن حزم في «الإحكام» (٦: ٨٢). قال ابن الملقن: رواه عبد بن حميد من رواية ابن عمر، وغيره من رواية عمر

فأقول له: جيئوني بحديث واحد من أحاديثكم التي تستندون إليها في خزعبلاتكم موافق للروح العلمية والمنطقية، وهذه يدي إليكم^(١)!

ثم يقول: «على أنه لو ثبت صدوره عن النبي ﷺ فإنه لا يعني إلا بعض كبار الصحابة ومن لهم القدم الراسخة في الإسلام».

وخشية أن يقال له: هذا أبو بكر وعمر مثلاً (من كبار الصحابة ومن لهم قدم راسخة) هل في ذلك شك؟ قيّد الصحابة بهذا الوصف: «الذين امتازوا بالطاقة الإشراقية في لوحات نفوسهم...».

فنقول له بعد إغماض العين عن هذا التعبير الوثني المظلم: كيف نستطيع التمييز بين ذوي الطاقة المزعومة وغيرهم، وليس لنا بذلك طاقة؟ وصاحب الطاقة علمنا أن نقول: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لِطَاغَةِ لَنَا بَهِءٍ﴾ [البقرة: ٢٨٦]!

ثم يقول: «وما علينا إلا الإكبار و(الانحناء) أمامهم.. إعظماً واحتراماً؛ فإنهم أكرم الأمة.. وكان عصرهم أكثر العصور خيراً وبركة وعزاً...».

ولو أنا سألتناه عن أسماء هؤلاء الذين كان عصرهم خيراً وبركة.. الخ لتلعثم في الجواب وانكشف عواره..!

وأبي هريرة، وأسانيدها كلها كما قال البزار: لا يصح هذا الكلام عن رسول ﷺ وقال ابن حزم: خبر مكذوب موضوع. «خلاصة البدر المنير» (٢: ٤٣١).

وعقّب الحافظ البيهقي بعد إيراد حديث مسلم «النجوم أمانة السماء» بقوله: وفي حديث منقطع أنه قال: «أصحابي كمثل النجوم...» والذي رويناه هنا من الحديث الصحيح يؤدي بعض معناه. «الاعتقاد» (ص ١٨٠) ط دار ابن حزم.

(١) إن مرويات الشيعة تتجاوز الروح العلمية والمنطقية، فهي تصلح لتأليف كتاب بعنوان: اضحك مع الشيعة. على غرار كتب الفكاهة.

إلا أنه لا يبالي أن يقول: «ومع هذا لا يكون مانعاً عن دراستهم في جو علمي وعقلي..» (ص ١١). فأني علم يعني بعد هذا؟ وأي عقل..؟

واعجب أو لا تعجب من طفرة الباحث بظلفه.. إلى بحث الأستاذ علي عبد الرازق عن «الخلافة وأصول الحكم»، قائلاً: «فإنه أوغل فيها بجرأة جامحة، ونزع عن الخلافة أكثر أثوابها القدسية، وتركها في ثوبها السياسي..» (ص ١٢).

ولكنه لما كان على ثقة من أن بحث الأستاذ يؤول إلى حتفه.. (داور) على الطريقة (المتبعة).. قائلاً: «وإن كانت بطريقتها وقياسها لا تدل على قوة الروح العلمية..».

فبعد أن أصدد الأستاذ إلى السماء العليا، أهبطه إلى الأرض السفلى، نازعاً عنه الروح العلمية بعد أن اتخذ وسيلة لنزع أثواب القدسية عن الخلافة!

فمثل هذه السمكة المتموجة في لجتها لا يمكن القبض عليها إلا برأس حديدية! إنه ما كان لي أن أعبأ بمثل هذا المؤلف لولا علمي بأنه يمثل طريقة يتساوى فيها أجهل الجهلاء وأعلم العلماء!

إلا أننا استفدنا من هذا الكتاب ما يمس موضوعنا الأصلي، وهو قصيدة تمثل (وثنية ابن أبي الحديد) الصارخة.. وهي إحدى القصائد السبع الموسومة بالعلويات (ص ١٢٠)، وهي نموذج من دعاويه في أول الكتاب! كما أنها بمنزلة الشرح لديباجة ابن أبي الحديد في شرحه!؟

يا برق إن جئت الغري فقل له أتراك تعلم من بأرضك مودع؟
فيك ابن عمران الكليم وبعده عيسى يقفيه وأحمد يتبع...؟
بل فيك جبريل وميكال وإسرا فيل والملا المقدس أجمع
بل فيك نور الله جلّ جلاله لذوي البصائر يستشف ويلمع
هذا (ضمير العالم) الموجود من عدم (سروجوده) المستودع

هذا هو النور الذي عذباته كانت بجبهة آدم تتطلع
من هنا جاء أمر الله الملائكة بالسجود لآدم، كما سبق:
وشهاب موسى حيث أظلم ليله رفعت له لألاؤه تشفع
لولا حدوثك قلت إنك جاعل الأرواح في الأشباح والمستنزع
كان عليه ألا يعبأ بالحدوث؛ لأنه من باب (تجسد الكلمة)!!
لولا ممالكك قلت إنك باسط الأرزاق تقدر في العطاء وتوسع
وأليق منه وألبق (تعطي من تشاء وتمنع)! وما كان له أن يأبه للممات؛ لأن له توجيهاً
في بعض الملل!

والله لولا حيدر ما كانت الدنيا ولا جمع البرية مجمع
من أجله.. خلق الزمان وضوئت شهب كنسن وجن ليل أدرع
وإليه.. في يوم المعاد حسابنا وهو الملاذ لنا غداً والمرجع^(١)
صدر البيت إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾

[الغاشية: ٢٥، ٢٦]! والعجز مبني على ﴿أَعْبَازُ نَخْلٍ حَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، من أحاديث واهية!

(١) ومن كفرياتة في هذه القصائد أيضاً، قوله:

ألا إنما الإسلام لولا حسامه كعفطة عنز أو قلامه حافر
ألا إنما التوحيد لولا علومه كعرضة ضليل ونهبة كافر
ألا إنما الأقدار طوع يمينه فبورك من وتر مطاع وقادر
ولورام كسف الشمس كور نورها وعطل من أفلاكها كل دائر

ولكن المؤلف يوجه الإفك للآفك قائلاً: «ولولا ضروب التأويل البعيدة.. لكان مستهجنًا وكفرًا».. أي أنه بالتأويل يخرج من دائرة الاستهجان، كما يخرج من دائرة الكفر! وليس في العالم مستهجن إلا له تأويل! والتأويل يلحق الخنفساء بالفيل، والكراث بالزنجبيل! ومنه قول المشركين: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ [الأنعام: الآية ١٤٨]

تعليق على ص ٦٨^(١)

قلت: «إن المشرفين على طبع الكتاب ليسوا من رجال الميدان». ليس من عادتي أن أحمّل على العلماء، بل أشباه العلماء! إن الكتاب مشحون بالأخطاء، ومنها أخطاء مضحكة! وهالك بعض ما عثرت عليه في الجزء الرابع من المضحكات!.. ص:

٢٣٢: «إني لعند أمير المؤمنين إذ أقبح قد جاءه يسعى بكتاب» صوابه (إذا فيج) والفيج فارسية معربة بمعنى ساعي البريد، وتكرر الخطأ في ص

٣٣٥: «وإذا بقبيح بصحيفة في يده»! وما أدري أي الخطأين أقبح؟!

٣٣٨: «نصرانياً يقال له: الزما حسن بن منصور» صوابه (الرماحس)!

٣٤٣: «والدنيا دار مني لها الفناء.. وهي حلوة خضراء»! وزاد شناعة الخطأ وقوعه في

المتن وهو (دون) كلام الخالق.. مع وجود الصواب في الشرح مرتين!

٣٦٢: «ومن هذا الباب (كأنّي بك يا كوفة! تمدّين مد الأديم العكازي)!! ولعل الكتاب

يطبع على نسخة (أعجم طمطم)!

٣٤٣: «وقوله تعالى ليكونوا لهم عزائم..» فما أحوج هؤلاء إلى تلاوة (العزائم)؟؟!

وفي (ص ١٤، ١٥ ج ٢) (طعنه بمعول) صوابه (بمغول)!

وإذا قدر للطابعين أن يلموا شعث الكتاب بجدول يتضمن الخطأ والصواب

وهيها.. فسيكون الكتاب ٢١ جزءاً.

ولعل الواقفين على الطبع لو وردوا العراق لاستقبلوا في إيمان.. كما استقبل أخوهم..

الذي ورد تحت ستار الزيارة.. والله أعلم بما انطوت عليه أسرار التجارة!..

(١) في الأصل تعليق على صفحة ٤٨.

الثقافة الإسلامية والقومية!

الإسلام الصحيح ثقافة روحية عالية، أشار إليها القرآن بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُوْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥] ولا نجد تعبيراً أتمّ وأدقّ من هذه الآية الشريفة في وصف تلك الثقافة المنيقة.

وأخت هذه الآية في وصف من أخذوا بتلك الثقافة من الحاشية المحمدية الأولى قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ إلى قوله: ﴿ كَزَّرِعِ أَخْرَجَ سُطُكَهُ فَتَّازَهُ، فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ ﴾ [الفتح: ٢٩]. ويسر المؤمنين.. وبين الشدة على الكفار والغیظ لهم رحمة وقوة تعجب أهل الفتوة.

سوى أن تلك الشجرة ابتليت منذ أینع ثمرها وزهت نضارتها للعالم، برتل خامس (مغیظ).. يحاول جهده أن يقتلعها مع استظلالة بها وتمتعه بخيراتها، كفراً وجحوداً.. والآية نص في الموضوع!؟

ويضع مكانها شجرة أشار إليها القرآن أيضاً بقوله: ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]. فهي مذذبة متلونة متقلبة تبدو في كل عصر بلهجة ثقيلة أو خفيفة..

كان أول من برز في قيادة الرتل الخامس (المعلم اليهودي) الشاطر المعروف بابن سبأ أو ابن السوداء، الذي هو أول من غرس في تاريخ الإسلام النزعة السوداء.. ومن رواسبها ابن أبي الحديد وأضرابه!؟

كان من عادة ذلك الرتل الخامس أن يكتن بشق غائر من الشجرة الطيبة الباسقة مترقباً مترصداً.. يوهم الناس أنه جماعة نواطير! فكلما لاحت له فرصة خرج من الشق ليوقع في

تلك الشجرة ما تحتمله تلك الفرصة من الأذى.. فهو في فرصة يكسر غصناً، وفي فرصة يلوي غصناً ليمتلخه في فرصة أخرى! وإذا وجد فرصة ملائمة خرجت أفراده وخبطوا الشجرة بالهراوي فتساقط منها ورق كثير.. وتشعثت أغصان كثيرة.. وربما جراًوا بعض (الأوباش) على رميها بالحجارة طمعاً في الثمر!!

وهو فيما بين ذلك يلتجئ إلى الشق المذكور عند الخوف.. فيعيث في جوف الشجرة ويحدث فيها نخاريب، ويوجه المواد السامة إلى عروقها..

وقد واتته فرصة غفلة المسلمين عما يراد بهم.. أن يتخذ له من جوف الشجرة منافذ وكوى؛ ليتطلع منها إلى الغادين والرائحين ليلقي عليهم نفايات مسمومة قد غشيت سمومها بمصنوعات سكرية ذات أصباغ مغرية للجهال يعدها (مصنع خاص) له في كل قطر شُعب وفروع.

هكذا ظل حال الشجرة وحال الرتل الخامس معها حتى أظلنا هذا العصر الذي يسمى عصر النور ثم عصر الذرة، فانقسم الناس في أمر الشجرة إلى ثلاثة أقسام: قسم قالوا: إن هذه الشجرة - كما يقال - (أي كذا خلقت)؟! وأن ما هي عليه أزي! والأزي لا يرفع!؟

وقسم قالوا: إن هذه الشجرة التي وقع عليها هذا التشويه أصبحت لا تنفع، وتشويهها مؤذٍ للأنظار! فمن الصواب أن تقتلع من جذورها وتتخذ وقوداً.. وإن لم يمكن اقتلاعها فعليكم بهذه الفؤوس! فسلطوها عليها من فوق إلى تحت!

وقسم قالوا: إن هذه الشجرة هي أمنا التي عاش أباؤنا في حضنها ونحن أبناء أولئك الآباء! فمن الظلم أن نعتدي على ما كان سبباً في نشوئنا وترعرعنا ما دام العلاج ممكناً وذلك بأن نطرد عنها السوس والديدان.. ونعقمها بهادة مطهرة، ونملاً الفراغ الذي فيها بهادة سالمة ونوجه إليها الماء الطاهر فتزكو حينئذ وتعود سيرتها الأولى.

ونحن ممن كتب له أن يكون من أهل هذا الرأي، وإن كان مستبعداً بالنظر إلى ما نعانيه

ونعانيه..!

ومما لا شبهة فيه أن بين الثقافة وبين القومية - ما دمنا ندعيها - علاقة وثيقة! لذلك

نقول لبعض دعاة القومية: إما أنكم دعاة مخلصون فما هذا السكوت؟ وإما أنكم أدعياء

مخرقون تريدون استغلال كلمتي العروبة والإسلام، ولستم منها في شيء! وكيفما كان..

فأنتم بين منافقين وبين جناء!؟

نقد نهج البلاغة

للعلاّمة الأديب

محمد إسعاف النشاشيبي

من علماء المجمع العلمي العربي

المتوفى سنة (١٩٤٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا نقد آخر لكتاب «نهج لبلاغة» حبره يراع عالم كبير من علماء العربية، نحافه أسلوباً آخر في نقد خطب الكتاب، حيث وجه سهام نقده إلى الألفاظ الدخيلة التي احتوتها خطب النهج، مما لم تكن في عصر الإمام علي عليه السلام متداولة، مستشهداً لذلك بأقوال أئمة اللغة.

وهذا البحث منقول من كتابه «الإسلام الصحيح» وقد رأيت من المفيد إلحاقه هنا إتماماً للفائدة.

ترجمة العلامة النشاشيبي

محمد إسعاف بن عثمان بن سليمان النشاشيبي، أبو الفضل: أديب بحاث، من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق. انفرد بأسلوب من البيان، وتُعت بأديب العربية. ولد في القدس عام ١٣٠٢هـ = ١٨٨٥م، وعاش بها، وتعلم في المدرسة البطريركية ببيروت، وكتب كثيراً في الصحف والمجلات. ونظم الشعر ثم لم يرص عن طبقتة فيه، فتركه، وورث عن أبيه ثروة واسعة. وعانى التعليم سنين قلائل، وعُيِّن مفتشاً للغة العربية في معارف فلسطين.

وكان عصبي المزاج، أبي النفس، حاضر البديهة، متقدّ الذهن، فيه انقباض وانكماش عمّن لا يألف

له مصنفات عديدة منها: «الإسلام الصحيح» و«نقل الأديب» نشر أكثره في مجلة الرسالة، و«أمثال أبي تمام» نُشر في مجلة النفائس، و«كلمة في سير العلم وسيرتنا معه» و«قلب عربي وعقل أوربي» رسالة، و«مجموعة النشاشيبي» مختارات، و«الباستان»، و«التفاؤل والأثرية في كلام أبي العلاء المعري» رسالة في ٣٩ صفحة، نشرت في كتاب «المهرجان الألفي لأبي العلاء» من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، و«كلمة في اللغة العربية» و«أمالي النشاشيبي» مخطوط، و«التفاؤل عند أبي العلاء» مخطوط، ومحاضرات نشرها في رسائل، عن «شوقي» و«الريحاني» و«صلاح الدين» و«الغلاييني» و«إبراهيم هنانو» و«العراق في سبيل العربية» وله مؤلفات أخرى كانت في بيته بالقدس، قبل استيلاء اليهود عليه، منها «حماسة النشاشيبي» و«جنة عدن» و«الأمة العربية».

وكان يكثر من زيارة القاهرة، حبّبها إليه أصدقاء له فيها، منهم شاعرها الأكبر شوقي، وجاءها لطبع بعض كتبه، فتوفي فيها عام ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م.

بسم الله الرحمن الرحيم

النهج من كتب الشيعة، صنفه أحمد بن الحسين العلوي المشهور بالرضي، وقيل: صنفه أخوه علي بن الحسين المتلقب بالمرتضى^(١). وكلا الأخوين من أئمة (الإمامية). وقد حشد الكتاب طائفة كبيرة من مقالات القوم وعقائدهم ففيه (٣٠:١):

«لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمة أحد، ولا يُسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفى الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة»^(٢).

(١) في «وفيات الأعيان» (٣:٣١٣): «وقد اختلف الناس في كتاب «نهج البلاغة» المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام هل هو جمعه - المرتضى - أم جمع أخيه الرضي، وقد قيل: إنه ليس من كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه».

وفي «كشف الظنون»: قال ابن شهبة: في تاريخه «تاريخ الإسلام»: قال الذهبي: وللشريف المرتضى مصنفات جمّة على مذهب الشيعة وهو أخو الشريف الرضي وكل منهما رافضي، وفي تصانيف المرتضى سب الصحابة وتكفيرهم، وقد سرد ابن الجوزي من كلام المرتضى شيئاً قبيحاً في تكفير عمرو وعثمان وعائشة وحفصة رضي الله عنهن.

(٢) في «شرح النهج» (١:١٣٩) لابن أبي الحديد: «الولاية الإمرة. فأما الإمامية فتقول: أراد نصّ النبي عليه وعلى أولاده، ونحن نقول لهم: خصائص حق ولاية الرسول على الخلق. ثم قال عليه السلام: وفيهم الوصية والوراثة. أما الوصية فلا ريب عندنا أن علياً عليه السلام كان وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنّ خالف في ذلك من هو منسوب عندنا إلى العناد. ولسنا نعني بالوصية النص على الخلافة ولكن أموراً أخرى لعلها إذا لمحت أشرف وأجل. وأما الوراثة فالإمامية يحملونها على ميراث المال أو الخلافة، ونحن نحملها على وراثة العلم».

(١٥٦:١): «فيا عجبي -ومالي لا أعجب- من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي».

(٢١٥:١): «نحن شجرة النبوة، ومحط الرسالة، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم، وينابيع الحكم. ناصرنا ومحبا ينتظر الرحمة، وعدونا ومبغضنا ينتظر السطوة».

(١٠٨:٢): «أيها الناس، إني قد بثت لكم المواعظ التي وعظ الأنبياء بها أمهم. وأدبت إليكم ما أدت الأوصياء إلى من بعدهم».

قلت: ابن أبي الحديد معتزلي وتشيعه مضاف إلى اعتزاله في «رسائل الشيعة»: «المخالف كافر بلا خلاف بيننا، وحكاه ابن نوبخت عن جمهور أصحابنا وذلك أنه قال في كتابه المسمى «بفص الياقوت»: دافعوا النص كفره عند جمهور أصحابنا، ومن أصحابنا من يفسقهم.

قال العلامة في شرحه: أما دافعوا النص عن أمير المؤمنين (عليه السلام) بالإمامة فقد ذهب أكثر أصحابنا إلى تكفيرهم؛ لأن النص معلوم بالتواتر من دين محمد (ﷺ)، فيكون ضرورياً، أي: معلوم من دينه ضرورة، فجاحده يكون كافراً كمن يجحد وجوب الصلاة وصوم شهر رمضان.

وفي «المحصل» للرازي: «وأما رواية النص الجلي فالأذكياء منهم معترفون بأنه لا يجوز ادعاء التواتر فيه، حتى أن الشريف المرتضى - وهو أجل الإمامية قدراً، وأكثرهم علماً - روى في كتاب «الشافى» عن أبي جعفر بن قبة: أن السامعين لهذا النص كانوا قليلين...»

(٣٢:٣): «فإننا صنائع ربنا، والناس بعد صنائع لنا»^(١).

قال ابن أبي الحديد في شرح هذا القول الأخير:

«هذا كلامٌ عظيم، عالٍ على الكلام، ومعناه عالٍ على المعاني، وصنّيعه الملك من يصطنعه الملك، ويرفع قدره. يقول: ليس لأحدٍ من البشرِ علينا نعمة، بل الله تعالى هو الذى أنعم علينا، فليس بيننا وبينه واسطة، والناسُ بأسرهم صنائعنا، فنحن الواسطةُ بينهم وبينَ الله تعالى، وهذا مقامٌ جليلٌ ظاهره ما سمعت، وباطنه أنهم عبيدُ الله، وأنَّ الناسَ عبيدهم!!!»
فهذه الأقوال هي مقالة (الإمامية) مذهبهم، وقد عزا «النهج» بأجمعه واضعه إلى علي بن أبي طالب، والمحققون مطبقون على أن ذاك الكتاب فيه تزوير كبير، وهذا مما قالوه:

(١) من كتاب مزور جواب كتاب مزور. وبعد هذه الجملة هذا القول وهو من أدلة التزوير: «لم يمنعنا قديم عزنا، ولا عادي طولنا على قومك أن خلطناكم بأنفسنا؛ فنكحنا وأنكحنا فعل الأكفاء ولستم هناك» ومحال أن يقول عليُّ هذا القول. وقد اضطر ابن أبي الحديد أن يكتب في شرحه: «ينبغي أن يحمل قوله: «قديم وعادي» على مجازه لا على حقيقته؛ لأن بني هاشم وبني أمية لم يفترقا في الشرف إلا منذ نشأ هاشم بن عبد مناف، وعُرف بأفعاله ومكارمه، ونشأ حينئذ أخوه عبد شمس وعرف بمثل ذلك، وصار لهذا بنون ولهذا بنون، وادعى كل من الفريقين أنه أشرف بالفعال من الآخر، ثم لم تكن المدة بين نشء هاشم وإظهار محمد (ﷺ) الدعوة إلا نحو تسعين سنة. ومثل هذه المدة القصيرة لا يقال فيها قديم عزنا وعادي طولنا؛ فيجب أن يحمل اللفظ على مجازه.»

(قلت) حمله على المجاز وعلى مجاز المجاز لن ينفعه ولن يسوغه، فالجماعة أسرةٌ واحدةٌ متكافئةٌ في جاهليتها وإسلامها. قال رجلٌ من بني أمية لهارون الرشيد:

يَا أُمَيِّينَ اللهُ إِنِّي قَائِلٌ قَوْلَ ذِي فَهْمٍ وَعِلْمٍ وَأَدَبٍ
عَبْدُ شَمْسٍ كَانَ يَتْلُو هَاشِمًا وَهُمْ بَاعِبُونَ لَأُمَّمْ وَلَا بَ
فَاخْفِظِ الْأَرْحَامَ فِينَا إِنَّمَا عَبْدُ شَمْسٍ جَدُّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

في «منهاج السنة النبوية» (٥٥:٨):

أكثر الخطب التي ينقلها صاحب «نهج البلاغة» كذب على عليٍّ، وعليٌّ عليه السلام أجلُّ وأعلى قدرًا من أن يتكلم بذلك الكلام، ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب وظنّوا أنها مدح، فلا هي صدق ولا هي مدح.

والمعاني الصحيحة التي توجد في كلام عليٍّ موجودة في كلام غيره، لكن صاحب «نهج البلاغة» وأمثاله أخذوا كثيراً من كلام الناس، فجعلوه من كلام عليٍّ، ومنه ما يحكى عن عليٍّ أنه تكلم به، ومنه ما هو كلام حقّ يليق به أن يتكلم به، ولكن هو في نفس الأمر من كلام غيره.

ولهذا يوجد في كلام «البيان والتبيين» للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير عليٍّ، وصاحب «نهج البلاغة» يجعله عن عليٍّ.

وهذه الخطب المنقولة في كتاب «نهج البلاغة» لو كانت كلّها عن علي من كلامه؛ لكانت موجودة قبل هذا المصنف، منقولة عن علي بالأسانيد وبغيرها، فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها بل أكثرها لا يعرف قبل هذا؛ علم أنّ هذا كذب، وإلا فليبين الناقل لها في أيّ كتاب ذكر ذلك، ومن الذي نقله عن علي، وما إسناده، وإلا فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد»^(١).

(١) «منهاج السنة النبوية» (٨٦:٧): «و أما نقل الناقل عنه أنه قال: «لقد تقمصها ابن أبي فحافة و هو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحي» فنقول:

أولاً: أين إسناده هذا النقل بحيث ينقله ثقة عن ثقة متصلاً إليه، وهذا لا يوجد قط، وأنها يوجد مثل هذا في كتاب «نهج البلاغة» وأمثاله، وأهل العلم يعلمون أنّ أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليٍّ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدّم، ولا لها إسناده معروف، فهذا الذي نقلها من أين نقلها؟

في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (٣: ١٢٤):

«ومن طالع كتابه «نهج البلاغة» جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام، ففيه السبُّ الصراح والخطُّ على السيدين: أبي بكر، وعمر عليهما السلام، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة، وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل».

ولكن هذه الخطب بمنزلة من يدعي أنه علوي أو عباسي، ولا نعلم أحداً من سلفه ادعى ذلك قط، ولا ادعى ذلك له، فيعلم كذبه، فإنَّ النسب يكون معروفاً من أصله حتى يتصل بفرعه، وكذلك المنقولات لا بدَّ أن تكون ثابتة معروفة عمَّن نقل عنه حتى تتصل بنا، فإذا صنف واحد كتاباً ذكر فيه خطباً كثيرة للنبي صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ولم يرو أحد منهم تلك الخطب قبله بإسناد معروف عَلِمنا قطعاً أن ذلك كذب. وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا يقيناً من عليٍّ ما يناقضها.

ونحن في هذا المقام ليس علينا أن نبين أن هذا كذب، بل يكفينا المطالبة بصحة النقل؛ فإنَّ الله لم يوجب على الخلق أن يصدقوا بما لم يقيم دليل على صدقه، بل هذا ممتنع بالاتفاق.

فكيف يمكن الإنسان أن يثبت ادعاء عليٍّ للخلافة بمثل حكاية ذكرت عنه في أثناء المائة الرابعة لما كثر الكذابون عليه، و صار لهم دولة تقبل منهم ما يقولون سواء كان صدقاً أو كذباً، وليس عندهم من يطالبهم بصحة النقل».

قلت: إنَّ ما في الخطبة (الشمشقية) من تنديد بالعمريين، وبذاء وإفحاش على ذي النورين وغيرهم من أصحاب رسول الله؛ ليحقق افتعالها وتزويرها، ويدفعها عن عليٍّ وينزهه عن أن يقول مثلها. وقول القائلين: إنَّ الخطبة كانت قبل الرضي ووالده ما هو بحجة. و«النهج» لم يصغه صواغ واحد، بل هو مجموعة مصوغة ملفقة. فتلك الخطبة صنعها علوي (لا علي) أو شيعي قد جهد فيها نفسه، وكان يصطاد لها الألفاظ اصطيداً وهو يكتب في الصحيفة قاعداً لا واقفاً، فهي قول القاعدين، وذمُّ أبي بكر وعمر في تلك الخطبة يذكرنا بهذا القول المقرظ وهو في «مسند أحمد»: «إنَّ علياً قام على المنبر فذكر رسول الله فقال: قبض رسول الله، واستخلف أبو بكر، فعمل بعمله، وسار بسيرته حتى قبضه الله على ذلك، ثم استخلف عمر على ذلك، فعمل بعملها وسار بسيرتها حتى قبضه الله على ذلك».

وفي كتاب «مختصر إرشاد الحيارى في تحذير المسلمين من مدارس النصارى» (ص ٥٣):
«يلزم مدارس المسلمين ألا تعلم شيئاً مما يخالف عقائد أهل السنة والجماعة، ولو كان المقصود من الكتاب المقروء شيئاً آخر غير العقائد، ككتاب «نهج البلاغة»؛ فإن بعض المدارس الإسلامية تقرؤه للتلاميذ بقصد تديريهم على الفصاحة والبلاغة فيخشى عليهم أن يثبت في نفوسهم شيء من معاني التشيع والرفض، والاعتراض على بعض الصحابة رضي الله عنهم أجمعين والميل إلى البعض منهم دون البعض. أما نسبة الكتاب لسيدنا علي بن أبي طالب عليه السلام فهي نسبة كاذبة غير صحيحة.

فينبغي لأحد فضلاء أهل السنة والجماعة أن يختصره بحذف سيئاته، وإثبات حسناته. أما الآن - وقد اختلط فيه الحق بالباطل - فلا تجوز قراءته في المدارس لأولاد المسلمين البتة. وقد سمعت من رجل من نجباء بيروت كلاماً فيه رائحة التشيع، فنهيته عنه، وسألته: من أين أتاه، وليس من مذهب أهل بلده؟ فقال لي: إنه أتاه من قراءة «نهج البلاغة» في المدرسة في صغره.

فالحذر الحذر من قراءة هذا الكتاب إلا بعد اختصاره. وقد نصّ العلماء على عدم جواز قراءة «فتوح الشام» المنسوب للواقدي؛ لما فيه من الأكاذيب، مع أن كذبه مدح للصحابة عليهم السلام وذكر شجاعتهم، وأخبار فتوحاتهم. فقراءة «نهج البلاغة» أولى بعدم الجواز؛ لاشتغاله على الكذب الصريح مما هم منه أبرياء. وإني أنصح معلمي المدارس ألا يُقرؤوه، وأنصح جميع المسلمين ألا يقتنوه إلا بعد الاختصار»^(١).

(١) وفي «إرشاد الحيارى» بعد هذا الكلام: «ومن المكر الذي يجب إنكاره: ما يفعله الأعاجم في بلاد العراق من إرسال جماعة من علمائهم، موظفين من طرفهم؛ لإغواء المسلمين ببثّ عقائد الرفض والتشيع بينهم، وهم منذ سنين كثيرة اعتادوا هذا العمل المضر، وصاروا يطوفون في القرى والعشائر حتى ترفّض

وابن أبي الحديد شارح «النهج»^(١) يقول (٩:١):

«إن كثيراً من أرباب الهوى يقولون: إن كثيراً من «نهج البلاغة» كلام محدث صنعه قوم من فصحاء الشيعة، وربما عزوا بعضه إلى الرضي أبي الحسن أو غيره، وهؤلاء أعمت العصبية أعينهم فضلوا عن النهج الواضح.

واعلم أن قائل هذا القول يطرق على نفسه ما لا قبل له به، لأننا متى فتحنا هذا الباب، وسلطنا الشكوك على أنفسنا في هذا النحو، لم نثق بصحة كلام منقول عن رسول الله صلى الله عليه وآله أبداً^(٢) وساغ لطاعن أن يطعن ويقول: هذا الخبر منحول، وهذا كلام مصنوع،

بسببهم جماهير من الأعراب وأهل القرى في بلاد العراق؛ فليحذرهم المسلمون وأهل السنة كلَّ الحذر! فإنَّ ضررهم على المسلمين ودين الإسلام من أفحش الضرر».

قلت: نشر النبهاني كتابه «إرشاد الحيارى في تحذير المسلمين من مدارس النصارى» منذ أكثر من ثلاثين سنة، وفيه هذا التحذير، وما قيل أمس يقال مثله اليوم.

وأقول (الناشر): فكيف لو رأى المؤلف العراق اليوم بعد الاحتلالين (الإيراني والأمريكي) له، وما يجري فيه من قتل وتهجير وإرغام للناس على التشيع!!

(١) في «كشف الظنون»: شرحه عز الدين عبد الحميد بن هبة اله المدائني الكاتب الشاعر الشيعي في عشرين مجلداً وتوفي سنة (٦٥٥هـ).

(٢) قلت: لي أن أخلص رأي ابن أبي الحديد بهذا القول: يجب أن نتقبل أقوال «النهج» كلّها وإن خالفت كتاب الله، وخاصمت حقيقة الإسلام، وحوث المفتعل المزور، مغالطين في ذلك أنفسنا، دافعين الشك الذي يخلج في صدورنا عنها؛ لأن الرب في «النهج» يجر إلى الشك في كلام النبي وغيره.

وأزيد هذا: لمحمد بن إسماعيل أن يجمع (٦٠٠.٠٠٠) حديث، ويشك في (٦٠٠.٠٠٠) إلا في (٢٧٦١) حديثاً، وليس للعقلاء أن يرتابوا في شيء من «النهج».

مرحى! مرحى! ابن أبي الحديد، بل برحى برحى! إنك قد أبرحت (يا هذا) ضلالاً!!!

وكذا ما نقل عن أبي بكر وعمر من الكلام والخطب والمواعظ والآداب وغير ذلك، وكلُّ أمر جعله هذا الطاعن مستنداً له فيما يرويهِ عن النبي ﷺ وآله والأئمة الراشدين والصحابة والتابعين، فلناصرى أمير المؤمنين عليه السلام أن يستعدوا إلى مثله فيما يروونه عنه من «نهج البلاغة» وغيره، وهذا واضح».

ذلك قول ابن أبي الحديد، لكن هذه الأقوال في «النهج» وهي من أنباء الغيب:
(١: ١٨٢): «سألوني قبل أن تفقدوني^(١)، فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مائة وتضل مائة إلا أنبأتكم بناعقها وقائدها وسائقها، ومُنَاخ ركاها^(٢) ومحط رحالها، ومن يقتل من أهلها قتلاً، ويموت منهم موتاً».

ذلك (الكتاب) كتاب الله هو الذي لا ريب فيه، وكل قول غيره يتنزه عن الشك فيه، وبعد الشك نفي أو إثبات.

(١) هذا الكلام لا تصح نسبته إلى علي ﷺ على قواعد الشيعة، إذ عقد المجلسي في كتابه «بحار الأنوار» (١٥٩: ٢٦) باباً في علم الأئمة؛ فقال: «إن عندهم جميع علوم الملائكة والأنبياء، وأنهم أعطوا ما أعطاه الله الأنبياء عليهم السلام، وأن كل إمام يعلم جميع علم الإمام الذى قبله».

والسؤال: إذا كان الإمام علي ﷺ سيتقل علمه إلى الحسن ﷺ ثم هذا العلم المتراكم سيتقل تلقائياً إلى الحسين ﷺ. فما الداعي أن يحث الناس على سؤاله قبل فقده، إذا كان الناس سيجدون علمه عند الحسن؟! فهذا كله يدل على الكذب الكثير المنسوب إلى هؤلاء السادة الذين ما عرفوا ولا خطر بالهم هذا الهراء المنسوب إليهم المنتشر في الرفضية.

(٢) (الركاب) الإبل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها. ويقال (زيت ركاى) لأنه يحمل من الشام عليها «شرح النهج».

(١:٢٣٠): «أما والله ليسلطن عليكم غلام ثقيف^(١) الذيال^(٢) الميال^(٣). يأكل خضرتكم^(٤) ويذيب شحمتكم إليه^(٥) أبا وذحة»^(٦).

(٢:٩): «يا أحنف كأني به وقد سار^(٧) بالجيش الذي لا يكون له غبار ولا لجب^(٨)، ولا قعقة لجم، ولا حممة خيل. يثيرون الأرض بأقدامهم كأنها أقدام النعام، ويل لسككم

(١) غلام ثقيف المشار إليه هو الحجاج بن يوسف.

(٢) (الذيال) التائه، وأصله من ذال أي: تبخر، وجراً ذيله على الأرض «شرح النهج».

(٣) الميال الجائر الظالم (شرح النهج).

(٤) (يأكل خضرتكم) يستأصل أموالكم ويذيب شحمتكم مثله، وكلتا اللفظين استعارة «شرح النهج».

(٥) (إيه) كلمة يستزاد بها من الفعل. تقديره زد وهات أيضاً ما عندك. وضدها أيها، أي: كف وأمسك. «شرح النهج».

(٦) (الوذحة) الخنفساء. قال ابن أبي الحديد: «ولم أسمع هذا من شيخ من أهل الآداب، ولا وجدته في كتاب من كتب اللغة، ولا أدري من أين نقل الرضي؟ ثم إن المفسرين بعد الرضي قالوا في قصة هذه الخنفساء وجوهاً ذكرها الشارح في كتابه، راجع المجلد الثاني الصفحة (٢٥٧).

(٧) قال الرضي: يوميء بذلك إلى صاحب الزنج.

قال الطبري: «وللنصف من شوال من هذه السنة (٢٥٥) ظهر في فرات البصرة رجل زعم أنه علي بن محمد بن أحمد بن علي بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وجمع إليه الزنج الذين كانوا يكسحون السباخ، ثم عبر دجلة فنزل الديناري».

وذكر الطبري في موطن آخر: «إن خروجه في يوم الأربعاء لأربع بقين من شهر رمضان سنة (٢٥٥) وقتل يوم السبت لليلتين خلتا من صفر سنة (٢٧٠) فكانت أيامه من لدن خرج إلى اليوم الذي قتل فيه (١٤) سنة وأربعة أشهر وستة أيام. وكان دخوله البصرة وقتله أهلها وإحراقه لثلاث عشرة ليلة بقيت من شوال سنة ٢٥٧».

(٨) (اللجب) الصوت.

العامرة، والدور المزخرفة^(١) التي لها أجنحة كأجنحة النسور، وخراطيم كخراطيم الفيلة، من أولئك الذين لا يندب قتلهم^(٢) ولا يفتقد غائبهم^(٣).

(٢:١٠): «كأنني^(٤) أراهم قوماً كأن وجوههم المجان^(٥) المطرقة^(٦)، يلبسون السرق^(٧) والدياج، ويعتقبون^(٨) الخيل العتاق. ويكون هناك استحرار قتل^(٩) حتى يمشي المجروح على المقتول، ويكون المفلت أقل من المأسور».

(١) الدور المزخرفة الموهبة بالزخرف وهو الذهب. وأجنحة الدور التي شبهها بأجنحة النسور رواشيتها، والخراطيم ميازيبها. «شرح النهج».

(٢) قوله: (لا يندب قتلهم) ليس يريد به من يقتلونه، بل القتل منهم، وذلك لأن أكثر الزنج الذين أشار أشار إليهم كانوا عبيد الدهاقين في البصرة وبناتها، ولم يكونوا ذوي زوجات وأولاد، بل كانوا على هيئة الشطار عزاباً فلا نادبة لهم. وقوله: (لا يفقد غائبهم) يريد به كثرتهم وأنهم كلما قتل منهم قتل سداً مسده غيره، فلا يظهر أثر فقده «شرح النهج».

(٣) من خطبة في وصف الأتراك.

(٤) (المجان) جمع مجن وهو الترس.

(٥) (المطرقة) التي قد أطرق بعضها إلى بعض، أي: ضمت طبقاتها فجعل بعضها يتلوا بعضاً. ويروى المطرقة (بتشديد الراء) أي: المتخذة من حديد مطرق بالمطرقة. «شرح النهج».

(٦) (السرق) شقق الحرير. وقيل: لا تسمى سرقاً إلا إذا كانت بيضاً، الواحدة سرقة.

(٧) يعتقبون الخيل أي يجنبونها ليتنقلوا من غيرها إليها.

(٨) (استحرار القتل) شدته، قال ابن أبي الحديد: «اعلم أن هذا الغيب الذي أخبر (عليه السلام) عنه قد قد رأيناه نحن عياناً، ووقع في زماننا».

ومن تخليط ابن أبي الحديد في شرح «ويكون هناك استحرار قتل»: «قد لاح لي من فحوى كلام أمير المؤمنين أنه لا بأس على بغداد والعراق منهم، وأن الله تعالى يكفي هذه المملكة شرهم، ويرد عنها كيدهم، وذلك من قوله عليه السلام «ويكون هناك استحرار قتل» فأتى بالكاف وهي إذا وقعت عقيب الإشارة أفادت البعد، تقول للقريب (هنا) وللبعيد (هناك)، وهذا منصوص عليه في العربية، ولو كان لهم

(٢: ٨٩): «والله لو شئت أن أخبر كل رجل منكم بمخرجه وموجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن تكفروا في برسول الله صلى الله عليه وآله. ألا وإني مفضيه إلى الخاصة ممن يؤمن ذلك منه. والذي بعثه بالحق، واصطفاه على الخلق ما أنطق إلا صادقاً. وقد عهد إليّ بذلك كله، وبمهلك من يهلك، ومنجى من ينجو، ومآل هذا الأمر. وما أبقى شيئاً يمرُّ على رأسي إلا أفرغه في أذني، وأفضي به إليّ»^(١).

وحديث ذو تحاليط لابن أبي الحديد، وفيه كلام مفترى على عليّ، وهو خطبة طويلة نتش مصنف «النهج» منها قسماً (منه القول الذي أوله: أسألوني قبل أن تفقدوني) وقد استحى أن يروي ما تُحجل ابن أبي الحديد روايته.

وهذا الحديث المخطّط (٧: ٤٨): «ولقد امتحنا إخباره فوجدناه موافقاً، فاستدللنا بذلك على صدق الدعوى المذكورة، كإخباره عن عبد الله بن الزبير، وقوله فيه: «خب ضب»^(٢)، يروم أمراً ولا يدركه، ينصب حباله الدين لاصطياد الدنيا، وهو بعد مصلوب قريش».

استحرار قتل في العراق لما قال (هناك) بل كان يقول (هنا)؛ لأنه (عليه السلام) خطب بهذه الخطبة في البصرة، ومعلوم أن البصرة وبغداد شيء واحد وبلد واحد؛ لأنها جميعاً من إقليم العراق، وملكها ملك واحد. فليلمح هذا الموضع فإنه لطيف!!

(١) قلت: مزور هذا الكلام يعزو إلى علي ما يعزوه، وينسب إلى النبي عن لسان علي ما ينسبه، والله في كتابه يكذبه. قال (الكتاب): «قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ» [الأعراف: ١٨٨]. وقال تعالى: «قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ» [الأنعام: ٥٠].

في «مسند الربيع بن حبيب»: «عائشة: «من زعم أن محمداً يعلم ما في غد فقد أعظم على الله الفرية؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

(٢) في «الأساس»: «رجل خب ضب يشبه بالضب في خدعه يقال: اخدع من ضب وامرأة خبة ضبة».

وكإخباره عن الأئمة الذين ظهروا من ولده بطبرستان^(١)، كالناصر^(٢) والداعي^(٣) وغيرهما، في قوله عليه السلام: «وإن لآل محمد بالطالقان لكنزاً سيظهره الله إذا شاء، دعاؤه حق، يقوم بإذن الله فيدعو إلى دين الله»، وكأخباره عن مقتل (النفس الزكية^(٤)) بالمدينة، وقوله: «إنه يقتل عند أحجار الزيت»، وكقوله عن أخيه إبراهيم^(٥) المقتول بباب حمزة: «يقتل بعد أن يظهر، ويقهر بعد أن يقهر»، وقوله فيه أيضاً: «يأتيه سهم غرب^(٦) يكون فيه منيته فيا بؤساً للرامي! شئت يده، ووهن عضده».

وكإخباره عن المملكة العلوية بالغرب، وتصريحه بذكر كتامة، وهم الذين نصرُوا أبا عبد الله الداعي المعلم. وكقوله وهو يشير إلى أبي عبيد الله المهدي^(٧): وهو أولهم «ثم يظهر صاحب القيروان الغض البض، ذو النسب المحض، المنتجب من سلالة ذي البداء، المسجى بالرداء».

(١) قال الطبري: «وفي هذا السنة (٢٥٠) كان خروج الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن أبي طالب في شهر رمضان منها».

(٢) (الناصر) الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن زين العابدين توفي سنة (٣٠٤).

(٣) (الداعي) الحسن بن قاسم قام بعد الناصر وفاته سنة (٣١٦).

(٤) قال الطبري: «ثم دخلت سنة ١٤٥ فمما كان فيها من الأحداث خروج محمد بن عبد الله بن الحسن (النفس الزكية) وخروج أخيه إبراهيم بن عبد الله بعده بالبصرة ومقتلها».

(٥) «تاريخ الطبري» (٤٧٣: ٤): «ذكر أبو عبيدة أنه كان عند يونس الجرمي وقد وجه محمد بن عبد الله أخاه لحرب أبي جعفر فقال يونس قدم هذا يريد أن يزيل ملكه فألته ابنة عمر بن سلمة وكان إبراهيم تزوج بعد مقدمه البصرة بهكنة بنت عمر بن سلمة فكانت تأتيه في مصبغاتها وألوان ثيابها».

(٦) أصابه سهم غرب، على الوصف والإضافة، أي: لا يُدرى راميهِ.

(٧) كان ظهوره سنة (٢٩٦) وهلاكه سنة (٣٢٢).

وكإخباره عن بنى بويه وقوله فيهم: «ويخرج من ديلمان» بنو الصياد، إشارة إليهم. وكان أبوهم صياد السمك يصيد منه بيده ما يتقوت به هو وعياله بثمنه، فأخرج الله تعالى من ولده لصلبه ملوكاً ثلاثة، ونشر ذريتهم حتى ضربت الأمثال بملكهم. وكقوله فيهم: «ثم يستشري أمرهم حتى يملكوا الزوراء، ويخلعوا الخلفاء؛ فقال له قائل: فكم مدتهم يا أمير المؤمنين؟ فقال: مائة أو تزيد قليلاً».

وكقوله فيهم: و«المترف»^(١) ابن الأجدم، يقتله ابن عمه على دجلة». وكم له من الأخبار عن الغيوب الجارية هذا المجرى، مما لو أردنا استقصاءه لكسرنا له كراريس كثيرة، وكتب السير تشتمل عليها. وهذه الخطبة ذكرها جماعة من أصحاب السيرة، وهى متداولة مستفيضة، خطب بها بعد انقضاء أمر النهروان، وفيها ألفاظ لم يوردها الرضي، منها: «فانظروا أهل بيت نبيكم، فإن ليدوا فالبدوا، وإن استنصروكم فانصروهم، فليفرجنَّ الله الفتنة برجل منا أهل البيت».

(١) قال ابن أبي الحديد (٤٩٧:٤): «وهو إشارة إلى عز الدولة بختيار بن معز الدولة أبي الحسين، وكان معز الدولة أقطع اليد، طاحت يده اليسرى في وقعة، وبعض أصابع يده) وكان ابنه عز الدولة بختيار بن معز الدولة مترفاً، صاحب لهو وشرب، وقتله عضد الدولة (فناخسرو)، ابن عمه بقصر الجص على دجلة في الحرب، وسلبه ملكه، فأما خلعهم للخلفاء؛ فإنَّ معز الدولة خلع المستكفي، ورتب عوضه المطيع، وبهاء الدولة أبا نصر بن عضد الدولة، خلع الطائع ورتب عوضه القادر، وكانت مدة ملكهم كما أخبر به» في «الوافي في الوفيات»: «كان بين عز الدولة وبين ابن عمه عضد الدولة منافسات في الممالك أدت إلى التنازع وأفضت إلى التصاف والمحاربة فالتقيا يوم الأربعاء (١٨) شوال سنة (٣٦٧) فقتل عز الدولة في المصاف».

بأبي ابن خيرة الإمام^(١)، لا يعطيهم إلا السيف هزجاً هزجاً، موضوعاً على عاتقه ثمانية أشهر، حتى تقول قريش: لو كان هذا من ولد فاطمة لرحمنا، يغريه الله ببني أمية حتى يجعلهم حطاماً ورفاتاً، ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدُوا وَقَتْلُوا نَفْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١].

(١) في «شرح النهج» (٧: ٥٩): «فإن قيل: ومن هذا الرجل الموعود به الذي قال عنه: «بأبي ابن خيرة الإمام»؟ قيل: أما الإمامية فيزعمون أنه إمامهم الثاني عشر، وأنه ابن أمة اسمها (نرجس)، وأما أصحابنا فيزعمون أنه فاطمي يولد في مستقبل الزمان، لأم ولد، وليس بموجود الآن. فإن قيل: فمن يكون من بني أمية في ذلك الوقت موجوداً؟ قيل: أما الإمامية فيقولون بالرجعة، ويزعمون أنه سيعاد قوم بأعيانهم من بني أمية وغيرهم، إذا ظهر إمامهم المنتظر، وأنه يقطع أيدي أقوام وأرجلهم، ويسمل عيون بعضهم، ويصلب قوما آخرين، وينتقم من أعداء آل محمد المتقدمين والمتأخرين. وأما أصحابنا فيزعمون أنه سيخلق الله تعالى في آخر الزمان رجلاً من ولد فاطمة ليس بموجود الآن، وأنه يملأ الأرض.. إلخ».

وفي كتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤: ١٣٨):

«وقالت القطيعية من الإمامية الرافضة كلهم وهم جمهور الشيعة ومنهم المتكلمون والنظارون والعدد العظيم: بأن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حي لم يمت ولا يموت حتى يخرج فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. وهو عندهم المهدي المنتظر، وتقول طائفة منهم: إن مولد هذا الذي لم يخلق قط في سنة (ستين ومائتين) سنة موت أبيه، وقالت طائفة منهم: بل بعد موت أبيه بمدة. وقالت طائفة منهم: بل في حياة أبيه. ورووا ذلك عن حكيمة بنت محمد بن علي بن موسى، وأنها شهدت ولادته وسمعته يتكلم حين سقط من بطن أمه يقرأ القرآن! وأن أمه (نرجس) وأنها (أي حكيمة) كانت هي القابلة. وقال جمهورهم: بل أمه (صقيل) وقالت طائفة منهم: بل أمه سوسن، وكل هذا هوس، ولم يعقب الحسن المذكور لا ذكراً ولا أنثى».

وهذه طرفة في كتاب «الاعتصام» (١: ١١٣):

قال ابن العربي - قلت: هو غير ابن عربي عدو الإسلام - : وقد قال لي أصحابنا النصرية بالمسجد الأقصى : إن شيخنا أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي اجتمع برئيس من الشيعة الإمامية فشكا (هذا) إليه فساد الخلق، وأن هذا الأمر لا يصلح إلا بنحروج الإمام المنتظر؛ فقال نصر: هل لخروجه ميقات أم لا؟ قال

وهذيان ابن أبي الحديد أيضاً في شرح خطبة في «النهج» (١: ١٣):

«ومن عجيب ما وقفت عليه من ذلك قوله في الخطبة التي يذكر فيها الملاحم وهو يشير إلى القرامطة: يتحلون لنا الحبَّ والهوى، ويضمرون لنا البغض والقلبي، وآية ذلك قتلهم وراثنا، وهجرهم أحداثنا). وصحَّ ما أخبر به، لأن القرامطة قتلت من آل أبي طالب خلقاً كثيراً.

وفي هذه الخطبة قال وهو يشير إلى السارية التي كان يستند إليها في مسجد الكوفة: كأني بالحجر الأسود^(١) منصوباً هاهنا. ويجهم إنَّ فضيلته ليست في نفسه، بل في موضعه وأسه،

الشيعة: نعم. قال له أبو الفتح: ومعلوم هو أو مجهول؟ قال: معلوم. قال نصر: ومتى يكون؟ قال: إذا فسد الخلق. قال أبو الفتح: فهل تحبسونه عن الخلق وقد فسد جميعهم إلا أنتم، فلو فسدتم؛ لخرج، فأسرعوا به وأطلقوه من سجنه، وعجلوا بالرجوع إلى مذهبنا...»
(قلت): إذا كانت سنة أو شيعة أو اعتزالية تقبل الخرافة المهدوية؛ فالمسلمون المتمسكون بالقرآن ينبذونها نبذا، ويرفضونها رفضاً.

إن مهدي المسلمين وهاديهم وإمامهم قد ظهر من قبل (والحمد لله) وهو (محمد بن عبد الله) رسول الله الذي أنزل الله عليه القرآن.

قال المتنبي في نقد المقالة المهدوية:

فإن يكن المهدي من بآن هديهُ فهذا، وإلا فالهدى ذا، فما المهدي؟!
يُعلِّنا هذا الزمانُ بهذا الوعدِ ويخدع عمّا في يديه من النّقدِ!
هل الخيرُ شيءٌ ليس بالخيرِ غائبٌ؟! أم الرشدُ شيءٌ غائبٌ ليس بالرشدِ

(١) في «صلة تاريخ الطبري»: «وفي هذه السنة (٣١٦) سار الجنابي القرمطي (لعنه الله) إلى مكة فدخلها وأوقع بأهلها عند اجتماع الموسم وإهلال الناس بالحج، فقتل المسلمين بالمسجد الحرام وهم متعلقون بأستار الكعبة، واقتلع الحجر وذهب به. ثم ردَّ الحجر بعد أعوام».

يمكث هاهنا برهة، ثم هاهنا برهة -وأشار إلى البحرين- ثم يعود إلى مأواه^(١) وأم مثواه»
ووقع الأمر في الحجر الأسود بموجب ما أخبر به».

وقوله في شرح الخطبة الأولى في «النهج»: «وهذا يدل على صحة ما يقال: أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعرف آراء المتقدمين والمتأخرين، ويعلم العلوم كلها^(٢) وليس ذلك ببعيد من فضائله ومناقبه عليه السلام».

وقوله في أثناء الشرح لإحدى الخطب: «وهذا فن كانت اليونان وأوائل الحكماء وأساطين الحكمة، ينفردون به، وأول من خاض فيه من العرب علي عليه السلام، ولهذا تجد المباحث الدقيقة في التوحيد والعدل، ماثوثة عنه في فرش كلامه وخطبه، ولا تجد في كلام أحد من الصحابة والتابعين كلمة واحدة من ذلك، ولا يتصورونه^(٣) ولو فهموه لم يفهموه، وأتى للعرب ذلك؟!».

وهذه الألفاظ (المولدة) في عبارات في خطب «النهج»:

(١٦:١): «أنشأ الخلق إنشاء، وابتدأه ابتداءً، بلا روية أجالها، ولا تجربة استفادها، ولا حركة أحدثها، ولا همامة^(٤) نفس اضطرب فيها».

(١) في «تاريخ ابن الوردي»: «وفيها (أي: في سنة ٣٣٩) أعاد القرامطة الحجر الأسود إلى مكة. أخذوه سنة (٣١٧) فمكث عندهم اثنتان وعشرون سنة».

(٢) هذا من أكبر أدلة التزوير.

(٣) هذا القول وحده كاف لإثبات التزوير.

(٤) (الهمامة) لا تعرفها العربية في الجاهلية ولا في العصر الأول ولا الثاني. فهي (مولدة) وقد ذكر ابن أبي الحديد هو نفسه توليدها في شرحها بقوله: «هي لفظة اصطلاحوا عليها. واللغة العربية ما عرفنا فيها استعمال الهمامة بمعنى الهممة. والذي عرفناه الهممة -بالكسر والفتح- والمهممة. وتقول: لا همام لي بهذا الأمر (مبني على الكسر كقطام) ولكنها لفظه اصطلاحية عند أهلها».

(١٤٨:١): «لا تقع الأوهام له على صفة، ولا تتعد القلوب منه على كيفية^(١) ولا تناه التجزئة والتبعيض».

(٢١٩:٢): «ما وحده من كَيْفِه، ولا حقيقته أصاب من مثله».

(١٦٢:١): «هو القادر الذي إذا ارتمت الأوهام؛ لتدرك منقطع قدرته، وحاول الفكر المبرأ من خطرات الوسوس أن يقع عليه في عميقات غيوب ملكوته، وتولت القلوب إليه لتجري في (كيفية) صفاته، وغمضت مداخل العقول في حيث لا تبلغه الصفات لتناول علم (ذاته) ردعها فهي تجوب مهاوي سدف الغيوب».

(٣٩:٢): «الحمد لله الدال على وجوده بخلقه، وبمحدث خلقه على أزلته^(٢)».

(١) في «لسان العرب»: «وأما قولهم: كَيْف الشيء فكلام مولد».

وفي «القاموس المحيط»: «وقول المتكلمين: كيفته فتكيف، قياس لا سماع فيه».

وفي «شفاء الغليل»: «(كمية وكيفية) منسوبة لكم وكيف مولدة. وفي «المقتضب» لابن السيد: كان الزجاج يشدد ميم كمية، وهو خطأ، والقياس تخفيفها، وفيه نظر».

(٢) في «أساس البلاغة» للزمخشري: «وقولهم: كان في (الأزل) قادراً عالماً، وعلمه (أزلي) وله (الأزلية) مصنوع، ليس من كلام العرب. وكأنهم نظروا في ذلك إلى لفظة لم أزل».

في «اللسان»: «وذكر بعض أهل العلم أن أصل هذه الكلمة قولهم للقديم: لم يزل، ثم نسب إلى هذا فلم يستقم إلا باختصار؛ فقالوا: يزلي، ثم أبدلت الياء ألفاً؛ لأنها أخف؛ فقالوا: أزلي».

وفي «شفاء الغليل»: «(أزلي) في وصفه (تقدس وتعالى) قال ابن الجوزي والأزهري: الأزلي خطأ لا أصل له في كلام العرب، وإنما يريدون المعنى الذي في قولهم: (لم يزل) ولم يصح ذلك في اشتقاق ولا تصريف، وعدم وروده مقرر، ومخالفته للقياس ظاهر؛ لأنه نسب إلى (لم يزل) بعد حذف لم، وأبدلت الهمزة من الياء، وكلها تكلفات».

وفيه: «أزلي والأزل وأزليته كله خطأ لا أصل له في كلام العرب، وإنما يريدون المعنى الذي في قولهم (لم يزل) عالماً، ولا يصح ذلك في اشتقاق، ولم يسمع، وإن أولع به أهل الكلام. قاله الزبيدي».

(٢:٤٠): «من وصفه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه، ومن عدّه فقد أبطل أزلّه، ومن قال: كيف؛ فقد استوصفه، ومن قال أين فقد حيّزه».

(٢:١١٥): «مستشهد بحدوث الأشياء على أزلّيته، وبها وسمها به من العجز على قدرته».

(٢:١٠٥): «سبحان من لا يخفى عليه سواد غسق داج^(١) ولا ليل ساج^(٢) في بقاع الأرضين المتطأطئات، ولا في يفاع السفع^(٣) المتجاورات، وما يتجلجل به الرعد في أفق السماء، وما تلاشت^(٤) عنه بروق الغمام، وما تسقط من ورقة تزيلها عن مسقطها عواصف الأنواء وانهطال السماء».

(١) (الغسق) الظلمة (الداجي) المظلم.

(٢) (الساجي) الساكن.

(٣) (السفع المتجاورات) ههنا الجبال، وسهاها سفعاً؛ لأن السفعة سواد مشرب بحمرة، وكذلك لوها في الأكثر «شرح النهج».

(٤) في (شفاء الغليل): «التلاشي بمعنى الاضمحلال عامية لا أصل لها في اللغة. واعترض التاج الكندي على قول ابن نباتة الخطيب (وبقايا جسوم متلاشية) بان تلاشي الشيء بمعنى اضمحل وبطل الاعتداد به لم يرد عن العرب. قيل كأنها مشتقة من (لا شيء) كبسمل وحمدل في باب النحت. كذا قاله ابن الجوزي في غلطاته».

وفي «شرح النهج» لابن أبي الحديد: «وما تلاشت عنه بروق الغمام»: هذه كلمة أهمل بناءها كثير من أئمة اللغة وهي صحيحة، وقد جاءت ووردت! قال ابن الأعرابي (لشا) الرجل إذا اتضع وخسّ بعد رفعة، وإذا صحّ أصلها صح استعمال الناس تلاشى الشيء، بمعنى اضمحل. وقال القطب الراوندي: (تلاشى) مركب من لاشيء. ولم يقل على أصل الكلمة».

(قلت): هذه الكلمة (تلاشى) لم ترد في كلام (عربي) وهي مولدة، ولم يذكرها كتاب لغة. والقطب الراوندي صاحب كتاب (شرح نهج البلاغة، ومعتقد الشيعة) مصيب فيما ذهب إليه ومخطيء مخطئه. وقد خاف ابن أبي الحديد أن يتلاشى (النهج) (بالتلاشي) فأصله - بتشديد الصاد - وفصله...

فتلك الأقوال في «النهج» ذوات الأنباء بالغيب، وكلام ابن أبي الحديد، وتلك الألفاظ المولدة في الخطب، دع عنك المقالات الكلامية، والمذاهب الإمامية والاعتزالية. والكلمات الإغريقية والفارسية، وتباين الأنفاس المختلفة، وتباعد الأساليب في القول، وأغلاط في اللغة وفي علم العربية - وإن قلت - كل ذلك يسند ما ذهب إليه «منهاج السنة» و«ميزان الاعتدال» و«مختصر إرشاد الحيارى» ويحققه^(١)، ويدفع كلام ابن أبي الحديد ومن ما شاءه، ويذهقه: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١].

في كتاب «الجامع الصحيح» لمحمد بن إسماعيل البخاري (٤: ١٩١٧): «حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا سفيان عن عبد العزيز بن رفيع، قال: دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس رضي الله عنه، فقال له شداد بن معقل: أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شيء؟ (زاد الإسماعيلي: سوى القرآن).

قال: ما ترك إلا ما بين الدفتين.

قال: ودخلنا على محمد بن الحنفية فسألناه؟ فقال: ما ترك إلا ما بين الدفتين».

في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لأبي محمد بن أحمد ابن حزم (٢: ٩١): «إن دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكتف من الشريعة كلمة فما فوقها، ولا أطلع أخص الناس به من زوجة أو ابنة أو عم أو ابن عم أو صاحب على شيء من الشريعة كتّمه عن الأحمر والأسود ورعاة الغنم، ولا كان عنده سر ولا رمز ولا باطن غير ما دعا الناس كلهم إليه».

(١) قلت: إظهار الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في شبابه كتاب «نهج البلاغة» معولاً في تفسير غريبه على شرح ابن أبي الحديد - كما قيل - أو على نفسه - كما قال - وغير مشير إلى تزويره، ولا مزيف أقوالاً فيه تخالف السنة، وأشياء تناقض الإسلامية - لن ينعشه ولن يغني عنه أدنى غناء.

في كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١:٣٤٦):
«حصين عن الشعبي، قال: ما كُذِبَ على أحدٍ من هذه الأمة ما كذب على علي.
وقال أيوب: كان ابن سيرين يرى أنّ عامّة ما يُروى عن علي باطل».